Inter-Parliamentary Union
For democracy. For everyone.

تقرير الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي
حول اجتماعات الجمعية العامة الـ148، والدورة الـ213 للمجلس الحاكم
واللجان الدائمة للاتحاد البرلماني الدولي
جنيف، سويسرا، 23-27 آذار/ مارس 2024

الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي

تقرير الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي،
حول اجتماعات الجمعية العامة الـ148، والدورة الـ213 للمجلس الحاكم
واللجان الدائمة للاتحاد البرلماني الدولي
جنيف، سويسرا، 23-27 آذار/ مارس 2024

مقدمة:

بدعوة من الاتحاد البرلماني الدولي، انعقدت الجمعية العامة الـ148 للاتحاد البرلماني الدولي، والدورة الـ213 للمجلس الحاكم للاتحاد والاجتماعات ذات الصلة في مركز جنيف الدولي للمؤتمرات في سويسرا، من 23 إلى 27 آذار/ مارس 2024.

شاركت في هذه الفعاليات وفوداً برلمانية تمثل (144) برلماناً أعضاءً في الاتحاد. وحضر الاجتماعات، بصفة عضو مشارك أو مراقب، ممثلو عديد من منظمات الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية الأخرى المختصة كالصليب الأحمر الدولي، وممثلو المنظمات البرلمانية الإقليمية، ومن بينها الاتحاد البرلماني العربي.

ويسر الأمانة العامة للاتحاد، أن تقدم للبرلمانات والمجالس العربية الموقرة، هذا التقرير الذي يقدم عرضاً لأبرز وقائع الاجتماعات، وأهم القضايا التي تم تداولها، وما تمخضت عنه من نتائج وقرارات. والأمانة العامة للاتحاد تأمل أن تتلقى أي ملاحظات أو اقتراحات على أسلوب إعداد هذا التقرير ومضمونه، ليتسنى لنا أخذها عند إعداد أي تقارير مستقبلية، تعميماً للفائدة ووصولاً إلى الأهداف المرجوة. وسيتمّ لاحقاً ترجمة التّقرير النهائي الذي صدر عن الاتحاد البرلماني الدولي، من قِبل الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي، وسيوزّع على البرلمانات والمجالس العربية الموقّرة، تعميماً للفائدة.

الفهرس

الموضوع	الصفحة
افتتاح الجمعية العامة الـ148 للاتحاد البرلماني الدولي	03 – 01
اجتماعات الدورة الـ213 للمجلس الحاكم	26 – 04
اجتماعات الجمعية العامة الـ148 للاتحاد البرلماني الدولي	78 – 27
اللجنة التنفيذية	83 – 78
منتدى النساء البرلمانيات	84 – 83
منتدى البرلمانيين الشباب	85 – 84
اجتماع الهيئات واللجان الخاصة الأخرى	93 – 85
الأنشطة والفعاليات الأخرى	111 – 94
ملء الشواغر في أجهزة الاتحاد	115 – 112
الاجتماع التنسيقي للمجموعة البرلمانية العربية	122 – 116
الاجتماع التنسيقي للمجموعة البرلمانية الإسلامية	123
الاجتماع التنسيقي للمجموعة البرلمانية الآسيوية	123
الاجتماع التنسيقي للمجموعة البرلمانية الإفريقية	123
أنشطة الاتحاد البرلماني العربي	125 – 124
الجدول التفصيلي لنتائج التصويت على البنود الطارئة	130 – 126
الخاتمة	131

أولاً – افتتاح الجمعية العامة الـ148

تم عزف نشيد الاتحاد البرلماني الدولي في بداية الجمعية العامة.

افتتحت معالي الدكتورة توليا أكسون، رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي، الجمعية العامة في 24 آذار/مارس 2024 ودعت المندوبين إلى الوقوف دقيقة صمت لتكريم الزملاء الذين توفوا منذ الجمعية العامة الأخيرة، ولا سيما السيد هـ.ج جينجوب، رئيس جمهورية ناميبيا، وآلاف الأشخاص في جميع أنحاء العالم الذين لقوا حتفهم نتيجة الحرب والكوارث الإنسانية والهجمات الإرهابية والعنف والمرض. وأشارت إلى أن الجمعية العامة الـ148، وهي الأولى لها كرئيسة للاتحاد البرلماني الدولي، كانت المرة الأولى التي تُعقد فيها الجمعية العامة في جنيف منذ حوالى ست سنوات وشكرت البرلمانات الأعضاء التي استضافت جمعيات عامة ناجحة للغاية خلال الفترة الانتقالية.

وإن اختيار الدبلوماسية البرلمانية كموضوع للجمعية العامة واختيار السلم والأمن باعتباره محور سياسة الاتحاد البرلماني الدولي للعام 2024 جاء في الوقت المناسب نظراً لتفاقم النزاعات في جميع أنحاء العالم، وأعاد ذلك الاتحاد البرلماني الدولي إلى مبادئه التأسيسية كنقطة محورية للحوار البرلماني العالمي. واستشهدت معاليها بالعديد من حالات النزاع التي كان الاتحاد البرلماني الدولي يعمل فيها باستمرار على جمع البرلمانيين – الشرق الأوسط وأوكرانيا وروسيا الاتحادية ومنطقة الساحل، على سبيل المثال لا الحصر – وأعربت عن أملها في أن يوسع الاتحاد خلال ولايتها تعزيز الحوار البرلماني ليشمل العديد من الحالات الأخرى التي كانت في أمس الحاجة إليه.

وهنأ ***سعادة السيد مارتن تشونغونغ***، الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي، الرئيسة على انعقاد جمعيتها العامة الأولى ورحب بالمندوبين العائدين إلى جنيف بعد غياب دام ست سنوات تقريباً. وأشار إلى أن عقد الجمعية العامة في مدينة التعددية والسلام سيبعث برسالة قوية إلى العالم بشأن التزام الاتحاد البرلماني الدولي الراسخ بالسلم والأمن. وفي مداولاتهم، كان على يقين من أن المندوبين سوف يرغبون في الارتقاء إلى مستوى شعار الاتحاد البرلماني الدولي ـ "من أجل الديمقراطية، من أجل الجميع" – وتوقعات زملائهم

البالغ عددهم 46000 حول العالم والأشخاص الذين يخدمونهم. ويتمتع البرلمانيون بإمكانات كبيرة ليكونوا المعنيين الرئيسيين في عمليات السلام ولإيصال أصوات الناس إلى طاولة المفاوضات.
وأعرب عن أمله في أن ينتهز البرلمانيون الفرصة من خلال الأنشطة العديدة المقررة في الجمعية العامة الحالية للتأكيد على أهمية المصالحة، والحوار عبر الانقسامات السياسية والدينية والأيديولوجية، والتعايش السلمي. ومنذ أكثر من 135 عاماً، أدرك مؤسسا الاتحاد البرلماني الدولي، كريمر وباسي، أهمية الحوار كوسيلة لحل النزاعات وسوء الفهم، وينبغي للبرلمانيين في جميع أنحاء العالم أن يستمروا في الاعتراف بهذه القيم التأسيسية وتحقيقها باعتبارها جدول أعمالهم المشترك.

وقال السيد د. كاردن (المملكة المتحدة)، رئيس مجلس إدارة منتدى البرلمانيين الشباب، إنه ولد في العام 1986، وهو الوقت الذي كان يخشى فيه العالم من عواقب هجوم نووي كارثي، ولكن وفي السنوات التالية، حصل توافقاً عالمياً حول نموذج ديمقراطي ليبرالي أدى إلى تحسين احتمالات السلام بشكل كبير. ولكن في الأعوام الأخيرة بدا وكأن العالم قد عاد إلى مستويات من عدم الاستقرار لم نشهدها منذ نهاية الحرب الباردة. ويتحمل الشباب العبء الأكبر للحرب، حيث سقط الآلاف من الضحايا في كل نزاع من النزاعات الكبرى الدائرة حالياً في جميع أنحاء العالم.
وكما هو محدد في قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 2250 (2015)، كان من الضروري أن يشارك الشباب في صنع القرار، ولكن بشكل خاص في عمليات السلام، كقنوات لأصوات الشباب. ولا ينبغي اعتبار الحرب سمة لا مفر منها من سمات الحالة الإنسانية، ولا ينبغي اعتبار السلام بعيد المنال، بل المعركة الوحيدة التي تستحق خوضها.

وفي رسالة رئيسية عبر الفيديو، أعربت ***السيدة س. لوبيز كاسترو (المكسيك)، رئيسة مكتب النساء البرلمانيات***، عن قناعتها بأن البرلمانيين يؤمنون بإمكانيات الدبلوماسية البرلمانية وشجعتهم على توسيع هذا الاعتقاد ليشمل الإمكانات الهائلة للنساء في المساهمة في العمليات التي تؤدي إلى السلم والأمن وقيادتها. وسيصادف العام المقبل الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1325 بشأن المرأة والسلام والأمن، لكن العديد من البلدان ما زالت تفشل في وضع النساء في قلب منع النزاعات وحلها.

وإن جدول أعمال المرأة والسلم والأمن هو الأداة التي يحتاجها العالم لبناء الجسور المؤدية إلى السلام المستدام، والتقدم من الاستبعاد إلى صنع القرار الديمقراطي ومن عدم المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية)، إلى العدالة بين الرجال والنساء (الجندرية). وتحقيقاً لهذه الغاية، يتعين على البرلمانيين أن يعملوا على تحقيق المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) في صنع القرار، ومشاركة المرأة وقيادتها في عمليات السلام، والقضاء على العنف ضد المرأة. وشجعت البرلمانيين على التعهد بدعمهم وتخصيص الموازنات المناسبة للمنظمات النسائية، ولا سيما تلك التي تساعد الناجيات من العنف الجنسي في النزاعات.

وفي رسالة عبر الفيديو، ***قالت السيدة م. روبنسون، رئيسة منظمة الحكماء والرئيسة الأيرلندية السابقة والمفوضة السامية السابقة للأمم المتحدة لحقوق الإنسان***، إن البرلمانات أدت دوراً جوهرياً في بناء جسور السلام والتفاهم، وفي التوصل إلى توافق في الآراء بشأن وكيفية التعامل مع التحديات المشتركة؛ وهو دور كان له قيمة خاصة في العصر الحالي الذي يتسم بتزايد الاستقطاب الاجتماعي والتوترات الجيوسياسية. وباعتبارها برلمانية سابقة ومشاركة في فعاليات الاتحاد البرلماني الدولي، فقد سعدت عندما سمعت أنه، بالإضافة إلى الدبلوماسية البرلمانية، ستركز الجمعية العامة أيضاً على تنشيط تعددية الأطراف، في عام يهدف فيه مؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالمستقبل إلى: رسم طريق جديد للمضي قدماً في التعاون الدولي.

وكان العالم يواجه عدة تهديدات وجودية ـ حالة الطوارئ المناخية والطبيعة، والجوائح، والأسلحة النووية، وخطر الذكاء الاصطناعي غير المنظم ـ ولكن الكثير من عملية صنع القرار كانت محكومة بحسابات قصيرة الأجل ومصالح ذاتية. وفي مواجهة الانتشار العالمي للنزاعات، بدا هيكل السلم والأمن الدوليين المتعدد الأطراف غير مجهز على الإطلاق لمواجهة هذه التحديات. ولهذا السبب، كانت منظمة الحكماء، وهي المنظمة التي أسسها الراحل نيلسون مانديلا والتي ترأسها حالياً، تدعو إلى قيادة بعيدة النظر لمعالجة هذه التهديدات وبناء مجتمع أكثر مرونة ومساواة. ويعتمد مثل هذا النهج على الإصرار على حل المشاكل التي تبدو مستعصية، والحكمة اللازمة لاتخاذ القرارات استناداً إلى الأدلة العلمية والعقل، والتواضع في الاستماع إلى كل المتضررين. وفي غضون عام، سيحظى 40% من سكان العالم بفرصة التصويت في الانتخابات المصيرية، وأعربت عن أملها في أن يستجيب البرلمانيون لدعوتها لاعتماد وجهة نظر أطول أمداً.

*****

ثانياً – اجتماعات الدورة الـ213 للمجلس الحاكم:

انعقدت في إطار الجمعية العامة الثامنة والأربعين بعد المائة، اجتماعات الدورة الـ213 للمجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي، وتمت الموافقة على جدول أعمال الدورة الـ213 للمجلس الحاكم، المتضمنة البنود التالية:

1. إقرار جدول الأعمال (CL/213/A.1-rev.2)

2. الموافقة على المحاضر الموجزة للدورة الـ212 للمجلس الحاكم (CL/212/SR)

3. انتخاب رئيس الجمعية العامة الـ148

4. تقرير رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي عن أنشطتها منذ الدورة الـ212 للمجلس الحاكم

ستقدم الرئيسة رؤيتها وتقريراً عن أنشطتها وأنشطة اللجنة التنفيذية منذ الدورة الأخيرة للمجلس الحاكم.

5. عرض للأمين العام عن تقرير الوقع والأثر للاتحاد البرلماني الدولي للعام 2023

سيتم إطلاع المجلس الحاكم على تقرير الوقع والأثر للاتحاد البرلماني الدولي للعام 2023.

6. الموضوع ذو الأولوية للاتحاد البرلماني الدولي للعام 2024

سيتم اطلاع المجلس الحاكم على الأنشطة القائمة الخاصة بموضوع الأولوية للاتحاد البرلماني الدولي للعام 2024.

7. النتائج المالية للعام 2023 والوضع المالي للاتحاد البرلماني الدولي (CL/213/7-R.1, R.2 and R.3)

8. مسائل مختصة بعضوية الاتحاد البرلماني الدولي وحالة بعض البرلمانات

(أ) طلبات الانتساب إلى الاتحاد البرلماني الدولي وإعادة الانتساب إليه

(ب) مركز المراقب (CL/213/8(b)-P.1)

(ج) حالة بعض البرلمانات

9. المكاتب الإقليمية

سيتلقى المجلس الحاكم تحديثاً عن آخر التطورات بشأن إنشاء مكاتب إقليمية في الأوروغواي وجمهورية مصر العربية.

10. الاجتماعات البرلمانية الدولية المقبلة (CL/213/10-P.1)

سُيدعى المجلس الحاكم إلى الموافقة على قائمة الاجتماعات البرلمانية الدولية المقبلة، على النحو الذي أوصت به اللجنة التنفيذية.

11. المؤتمر العالمي السادس لرؤساء البرلمانات (CL/213/11-P.1)

سيتم اطلاع المجلس الحاكم على الترتيبات الأولية للمؤتمر العالمي السادس لرؤساء البرلمانات (جنيف، تموز/يوليو / آب/أغسطس 2025)، وسُيدعى إلى المصادقة على تشكيل اللجنة التحضيرية للمؤتمر رسمياً.

12. فريق عمل الاتحاد البرلماني الدولي المعني بالحل السلمي للحرب في أوكرانيا

سيتم إبلاغ المجلس الحاكم عن أنشطة فريق العمل.

13. أنشطة اللجان والهيئات الأخرى

(أ) لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين

(ب) منتدى النساء البرلمانيات

(ج) منتدى البرلمانيين الشباب للاتحاد البرلماني الدولي

(د) لجنة شؤون الشرق الأوسط

(هـ) لجنة تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني

(و) مجموعة الشراكة بين الرجال والنساء (الجندرية)

(ز) الفريق الاستشاري المعني بالصحة

(ح) مجموعة مسهلي الحوار حول قبرص

(ط) الفريق الاستشاري رفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف

(ي) مجموعة العمل حول العلم والتكنولوجيا

14. انتخابات اللجنة التنفيذية

(راجع المادة 21 (ي) من النظام الأساسي والقواعد 37 و38 و39 من المجلس الحاكم)

سينتخب المجلس الحاكم عضو واحد للجنة التنفيذية ليحل محل السيدة ي. ك. ن. سابانغو (جمهورية الكونغو الديمقراطية)، التي لم تعد عضوة في البرلمان.

15. تقارير عن الاجتماعات المتخصصة للاتحاد البرلماني الدولي (CL/213/15-R.1)

16. جائزة كريمر–باسّي (CL/213/16-P.1)

سيتم تقديم آخر المستجدات إلى المجلس الحاكم بشأن ترتيبات جائزة كريمر-باسّي للعام 2024.

17. ما يستجد من أعمال

ناقش المجلس بنود جدول أعماله وفق ما هو مبين أعلاه، واتخذ حولها القرارات اللازمة، وفي ما يلي عرض لبعض قرارات المجلس، (علماً بأن كامل القرارات ضمنت في التقرير النهائي الصادر عن الاتحاد البرلماني الدولي والتي ستقوم الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي بترجمته):

1. تقرير رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي

أحاط المجلس الحاكم علماً بتقرير رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي عن الأشهر الخمسة الأولى لها في منصبها وأعرب عن تقديره لإنجازاتها في هذه الفترة القصيرة. كما اتفق مع اللجنة التنفيذية على أن المسؤولية الجماعية تقع على عاتق المجتمع البرلماني العالمي لإنشاء منصة للحوار بين برلماني إسرائيل ودولة فلسطين بهدف التوصل إلى حلول للأزمة المستمرة.

******

2. تقرير الأمين العام

قدم الأمين العام **تقرير الوقع والأثر للعام 2023** الذي يغطي أنشطة الاتحاد البرلماني الدولي في السنة الثانية من تنفيذ استراتيجيته للفترة 2022-2026. وسلط الضوء على العديد من مجالات التأثير عبر الأهداف الاستراتيجية الخمسة للمنظمة وموضوع تغير المناخ ذي الأولوية للعام 2023.

******

3. النتائج المالية للعام 2023

تم تقديم التقرير المالي والبيانات المالية المدققة للعام 2023 من قبل معالي الدكتور علي راشد النعيمي (دولة الإمارات العربية المتحدة)، رئيس اللجنة الفرعية للتمويل. وذكر أن حسابات العام 2023 أظهرت وضعاً مالياً صحياً مع فائض تشغيل قدره 157000 فرنك سويسري في نهاية العام. وتمت إضافة الفائض إلى صندوق رأس المال العامل للاتحاد البرلماني الدولي، والذي بلغ الآن 91% من مستواه المستهدف. وكانت النفقات ضمن الموازنة لكل هدف من الأهداف الاستراتيجية وتحسنت الإيرادات من استثمارات الاتحاد البرلماني الدولي بفضل ظروف السوق المواتية في العام 2023.

ورحب معالي الدكتور علي راشد النعيمي بالنتائج القوية التي حققتها جهود الأمين العام لحشد الأموال الطوعية. وهذا يدل على أن الاتحاد البرلماني الدولي معترف به من قبل الجهات المانحة كشريك يمكن الاعتماد عليه. وأشار أيضاً إلى أن حجم المتأخرات في اشتراكات برلمانات الأعضاء قد تزايد بشكل مضطرد في السنوات الأخيرة. وكان أحد الأسباب الرئيسية لذلك هو وضع برلمان جمهورية فنزويلا البوليفارية، الذي كانت متأخراته ترتفع كل عام وتبلغ الآن 662,000 فرنك سويسري. وشجع الهيئات الرئاسية على اتخاذ قرار بشأن كيفية معالجة هذا الوضع الاستثنائي. كما شجع جميع البرلمانات الأعضاء على العمل مع مجموعاتهم الجيوسياسية لمحاولة تقليص قائمة البرلمانات الأعضاء الأخرى التي عليها متأخرات.

وقدم المدقق الداخلي، السيد هـ. كارنيرو (البرتغال)، تقريره. وأعرب عن رأيه بأن البيانات المالية التي قدمها الاتحاد البرلماني الدولي تعكس بدقة وضعه المالي حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2023 وأدائه المالي طوال العام 2023، وتتوافق بشكل كامل مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وقد أعرب المدقق الخارجي الجديد، من مجلس مراجعة الحسابات في جمهورية إندونيسيا، عن رأيه الإيجابي بشأن

البيانات المالية من دون أي تحفظات، مؤكداً أن جميع توصيات المراجعة السابقة قد تم تنفيذها الآن. وقد تم تقديم ثلاث توصيات جديدة تتعلق بأصول صندوق المعاشات التقاعدية للاتحاد البرلماني الدولي، وتصنيف بعض تكاليف السفر، وتحصيل المتأخرات من اشتراكات البرلمانات الأعضاء، وقد قبلتها الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي جميعاً وهي في طور تنفيذها. وشدد السيد كارنيرو على أنه ينبغي للمجلس الحاكم أن ينظر في تطبيق جميع الآليات المتاحة له لمعالجة تراكم المتأخرات، بما في ذلك تعليق حقوق البرلمانات الأعضاء التي فشلت في الوفاء بالتزاماتها، وتقديم تفاصيل عن أسباب القرارات التي اتخذها المجلس بشأن كل عضو برلماني في المتأخرات. كما نصح الاتحاد البرلماني الدولي بوضع مخصصات على مدى السنوات المقبلة للتعويض عن انخفاض أصول صندوق المعاشات التقاعدية، باستخدام الاحتياطيات المتراكمة للاتحاد البرلماني الدولي.

وخلص السيد كارنيرو إلى أن الإدارة المالية للاتحاد البرلماني الدولي تتمتع بأساس قوي يعتمد على الضوابط الداخلية وأن وضعه المالي سليم. وأوصى بأن يوافق المجلس الحاكم على الإدارة المالية للأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي والنتائج المالية للعام 2023.

ووردت مداخلات من الحضور هنأت فيها اللجنة الفرعية للتمويل وفريق الأمانة العامة على عملهم، ويطلب معلومات عن التوظيف ويشكر مجلس مراجعة الحسابات في إندونيسيا على تقرير التدقيق الممتاز الذي تم إعداده بموجب ولايته الجديدة.

ووافق المجلس الحاكم على الإدارة المالية للأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي والنتائج المالية للعام 2023.

******

4. الوضع المالي للاتحاد البرلماني الدولي

تلقى المجلس الحاكم تقريراً عن الوضع المالي للاتحاد البرلماني الدولي حتى 31 كانون الثاني/يناير 2024 وقائمة محدثة بالاشتراكات المقررة غير المدفوعة. وأشار معالي الدكتور علي راشد النعيمي، في تقريره نيابة عن اللجنة التنفيذية، إلى أن الوضع لا يزال مماثلاً لنهاية العام 2023، بما أننا لا نزال في بداية العام. وكان أداء موازنة المنظمة يسير على المسار الصحيح لهذا العام حتى الآن. وواصلت أسواق الاستثمار أداءها الجيد في بداية العام وظلت الأوضاع المالية للاتحاد البرلماني الدولي سليمة ومستقرة.

وقد انخفضت قائمة الأعضاء الذين عليهم متأخرات بشكل طفيف ولكنها لا تزال بحاجة إلى اهتمام وثيق في العام 2024.

وأطلع الأمين العام المجلس الحاكم على عملية حشد التمويل الطوعي. واستمر دعم عمل الاتحاد البرلماني الدولي من خلال المنح المقدمة من مجموعة من البرلمانات والحكومات والوكالات والمؤسسات في جميع أنحاء بنغلاديش، وبنين، وكندا، والصين، وأيرلندا، وولايات مايكرونزيا المتحدة، ودولة قطر، والسويد، ودولة الإمارات العربية المتحدة، والاتحاد الأوروبي، وأسرة الأمم المتحدة.

******

5. المسائل المتعلقة بالعضوية ومركز المراقب

أحاط المجلس الحاكم علماً بالجهود المستمرة التي تبذلها الأمانة العامة والبرلمانات الأعضاء الحالية للوصول إلى العضوية العالمية.

وأحاط المجلس الحاكم علماً بمشاركة وفد رفيع المستوى من جامايكا في الجمعية العامة وأعرب عن أمله في أن يصبح هذا البرلمان مرة أخرى عضواً في الاتحاد البرلماني الدولي في المستقبل القريب.

كما أحاط المجلس الحاكم علماً بالنقاشات الجارية بشأن احتمال انضمام بليز إلى الاتحاد البرلماني الدولي في المستقبل غير البعيد، وتمنى للمشاركين كل النجاح في زيادة توسيع عضوية الاتحاد البرلماني الدولي.

ووافق المجلس الحاكم على توصية اللجنة التنفيذية بقبول المؤتمر الدائم للأحزاب السياسية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والمنظمة الدولية لقانون التنمية بصفة مراقبين دائمين لدى الاتحاد البرلماني الدولي، وتمنى لهاتين المنظمتين كل النجاح في تعاونهما مع الاتحاد البرلماني الدولي.

وتم إطلاع المجلس الحاكم على وضع بعض البرلمانات، التي تم تنظيمها في أربع فئات، واعتمد سلسلة من التوصيات الصادرة عن اللجنة التنفيذية.

أ) البرلمانات التي لا تعمل

تم حل برلمان **أفغانستان** من قبل حركة طالبان، مما أدى إلى وجود معظم البرلمانيين السابقين في المنفى في كندا وتركيا ودول أوروبية مختلفة. وقد اتخذت الهيئات الإدارية للاتحاد البرلماني الدولي قراراً سياسياً بعدم الاعتراف بنظام طالبان. وبدلاً من ذلك، قررت السماح للبرلمان المنحل بمواصلة المشاركة في

عمل الاتحاد البرلماني الدولي بصفة مراقب ليس له حق التصويت. ومنذ ذلك الحين، أصبح البرلمان ممثلاً بانتظام في الجمعيات العامة للاتحاد البرلماني الدولي. وتتابع عدة هيئات تابعة للاتحاد البرلماني الدولي، ولا سيما لجنة تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني واللجنة التنفيذية، عن كثب الحالة الإنسانية في أفغانستان. وقرر المجلس الحاكم الإبقاء على قراره بالسماح لأفغانستان بالمشاركة في اجتماعات الاتحاد البرلماني الدولي بصفة غير مصوتة وغير انتخابية.

وقد قام الرئيس بحل برلمان **غينيا–بيساو** في انتهاك للأحكام الدستورية التي تحظر حل البرلمان في غضون 12 شهراً من الانتخابات. وقد مُنع البرلمانيون من الوصول إلى الممتلكات أو الموارد البرلمانية، وكتب رئيس البرلمان إلى رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي لطلب المساعدة. وكبادرة تضامن، دعا الأمين العام رئيس البرلمان المنحل إلى جنيف لاستكشاف كيف يمكن للاتحاد البرلماني الدولي أن يقدم دعمه. وقرر المجلس الحاكم مواصلة إبداء التضامن مع برلمان غينيا–بيساو، وأوصى بمواصلة العمل مع رئيسه، وطلب إبقاءه على علم بنتائج تلك النقاشات.

وفي **هايتي**، لم يرد برلمان يعمل، وكانت البلاد فعلياً في أيدي العصابات، مع عدم وجود احتمالات لتنظيم انتخابات في المستقبل القريب. وكان رئيس الوزراء قد غادر البلاد ولم تكن لديه خطط للعودة بسبب التهديدات التي تعرض لها من أمراء الحرب والعصابات المسيطرة. وأوصى المجلس الحاكم الاتحاد البرلماني الدولي بمواصلة مراقبة الوضع ودعم كل الجهود الرامية إلى العودة إلى النظام الدستوري.

وكان الوضع في **ميانمار** مماثلاً لأفغانستان. وكان الجيش قد استولى على السلطة ولم يعترف بنتائج الانتخابات الديمقراطية التي أجريت في العام 2020. وكان المجلس الحاكم قد اتخذ سابقاً قراراً بشأن هذه القضية الاعتراف باللجنة التي تمثل بييداونجسو هلوتاو، وهي هيئة تشريعية مؤلفة من برلمانيين، ويعيش العديد منهم الآن في الخارج، ويدعوها لحضور اجتماعات الاتحاد البرلماني الدولي لتمثيل ميانمار بصفة مراقب لا يحق له التصويت. وقرر المجلس الحاكم الإبقاء على هذا القرار.

وفي **النيجر**، لم يرد برلمان فعالاً منذ قيام الجيش بحل المجلس التشريعي المنتخب ديمقراطياً. وخلال الجمعية العامة الـ147 للاتحاد البرلماني الدولي في لواندا، أبلغ رئيس وزراء النيجر الأمين العام أن السلطات الانتقالية تعمل على إنشاء مجلس استشاري للمرحلة الانتقالية، الذي سيكون بمثابة السلطة التشريعية خلال الفترة الانتقالية. وكان رئيس الوزراء قد قال إنه سيطلع الأمين العام في أقرب وقت

ممكن على الترتيبات المتعلقة بهذه الهيئة المزمع إنشاؤها. وبناء على توصية اللجنة التنفيذية، قرر المجلس الحاكم دعوة الاتحاد البرلماني الدولي لمواصلة مراقبة الوضع في النيجر وتقديم المساعدة بهدف العودة إلى النظام الدستوري.

وفي **جمهورية السودان**، لم يرد برلمان فعالاً منذ الانقلاب العسكري في العام 2019. وقد تم وضع العديد من الخطط لتنظيم الانتخابات، ولكن لم تتم متابعة أي منها. وفي العام 2021، قرر الاتحاد البرلماني الدولي تعليق انتماء جمهورية السودان. اندلعت حرب أهلية في البلاد في العام 2023 وما زالت مشتعلة. وفي ضوء ذلك، لا ترد أفق لإجراء انتخابات في المستقبل القريب، ولذلك قرر المجلس الحاكم الإبقاء على القرار الذي اتخذه في العام 2021.

(ب) البرلمانات الانتقالية

تضم هذه الفئة **بوركينا فاسو وتشاد والجابون وغينيا ودولة ليبيا ومالي وجنوب السودان**.

لقد ظل الاتحاد البرلماني الدولي يتعامل مع الجمعية التشريعية الانتقالية في **بوركينا فاسو**. وكان الأمين العام قد زار بوركينا فاسو في أيار/مايو 2023 لجمع معلومات مباشرة والتشاور مع السلطات حول كيفية دعم الاتحاد البرلماني الدولي للعودة السريعة إلى الحياة الطبيعية. تم تعليق تنظيم الانتخابات لإنهاء الفترة الانتقالية حيث الإرهابيون يحتلون حالياً أكثر من 40% من أراضي البلاد.

وكانت **مالي** تعاني من مشاكل أمنية مماثلة واستولى الجيش على السلطة بهدف معالجة الوضع. وكانت العملية الانتقالية الوطنية جارية وتم إنشاء برلمان انتقالي. وفي ضوء ذلك، قررت الهيئات الإدارية للاتحاد البرلماني الدولي الاحتفاظ بعضوية مالي وأوصت بأن يدعم الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي الجهود الرامية إلى العودة إلى النظام الدستوري. وعملاً بهذه الولاية، قام الأمين العام بزيارة البلاد في أيار/مايو 2023، والتقى بمختلف المعنيين المشاركين في العملية الانتقالية. وأكدت السلطات أن الانتخابات ستجرى في العام 2024.

ومثل بوركينا فاسو ومالي، حصلت فترة انتقالية جارية في **غينيا**، مع إنشاء مجلس وطني انتقالي. وقد قررت هيئات إدارة الاتحاد البرلماني الدولي الاحتفاظ بعضوية غينيا، وكلفت الأمين العام بالمشاركة والتشاور مع السلطات الانتقالية بشأن الكيفية التي يمكن بها للاتحاد البرلماني الدولي أن يدعم بنجاح العملية الجارية من أجل العودة السريعة للنظام الدستوري. وكان الأمين العام قد زار غينيا خلال جولته

في غرب إفريقيا في أيار/مايو 2023، عندما حضر إطلاق مناقشة السياسة الدستورية التي تهدف إلى جمع آراء السكان حول مشروع الدستور. وكان من المقرر إجراء استفتاء على هذه المسودة في موعد أقصاه كانون الأول/ديسمبر 2024.

وفي **تشاد**، تم إنشاء مجلس وطني انتقالي في أعقاب التغيير غير الديمقراطي لرئيس الدولة، وهو الآن نجل الرئيس الراحل إدريس ديبي. ويقدم الاتحاد البرلماني الدولي المساعدة إلى الهيئة الانتقالية عملاً بقرار الهيئات الإدارية بالاحتفاظ بعضوية تشاد. وكان من المقرر إجراء انتخابات رئاسية في أيار/مايو 2024، تليها الانتخابات التشريعية.

وفي **الغابون**، في آب/أغسطس 2023، أطاح الجيش بالفائز المفترض في الانتخابات الرئاسية، السيد علي بونغو. وبدأت السلطات العسكرية عملية انتقالية، حيث نفذت الآليات ذات الصلة بما في ذلك البرلمان الانتقالي. وفي ضوء ذلك، قررت الهيئات الإدارية للاتحاد البرلماني الدولي الاحتفاظ بعضوية الغابون وأوصت بالتواصل مع البرلمان الانتقالي لتقديم الدعم. وكان الأمين العام قد زار الغابون في أوائل العام 2024 حيث التقى بجميع السلطات الانتقالية، بما في ذلك رئيس الدولة السيد أوليغي نغويما. وفي نهج شامل، قام أيضاً بزيارة الرئيس السابق علي بونغو. وتسير العملية الانتقالية بشكل جيد وتم إجراء حوار وطني حول الخطوات المقبلة في الفترة من 2 إلى 30 نيسان/أبريل 2024.

وفي حالة **دولة ليبيا**، اعترف الاتحاد البرلماني الدولي بالبرلمان المنتخب في العام 2014، والذي كان مقره في ذلك الوقت في طبرق ومقره الآن في بنغازي. وكانت إحدى المهام الأساسية لهذا البرلمان هي تمهيد الطريق لإجراء الانتخابات، التي لم تجر بعد بسبب الخلافات بين مختلف الجهات الفاعلة المعنية. ومع ذلك، ووفقاً لآخر تحديث، فقد تم التوصل إلى اتفاق بين ذلك البرلمان والسلطة التنفيذية التي يوجد مقرها في طرابلس لتنظيم الانتخابات في المستقبل القريب عندما يتم استيفاء شروط معينة.

وانخرط **جنوب السودان** أيضاً في عملية انتقالية مع برلمان انتقالي أدى اليمين في العام 2021. ومع ذلك، تم تمديد العملية حتى شباط/فبراير 2025، مما أثر على تنظيم الانتخابات المقرر إجراؤها في كانون الأول/ديسمبر 2024.

وبالنسبة للبرلمانات الانتقالية السبعة المذكورة أعلاه، أوصى المجلس الحاكم بأن يواصل الاتحاد البرلماني الدولي مراقبة الوضع، وتقديم المساعدة عند الاقتضاء في صياغة دساتير وأطر تشريعية جديدة في تلك البلدان، وإبقاء الهيئات الرئاسية على علم بالتقدم المحرز.

ومتابعة لهذه التوصية، عقد الأمين العام خلال الجمعية العامة اجتماعاً مع رؤساء وفود بوركينا فاسو وتشاد والغابون وغينيا ومالي، فضلاً عن غينيا بيساو، لمناقشة سبل المضي قدماً في ما يتعلق بدعم الاتحاد البرلماني الدولي للعمليات الانتقالية الخاصة بكل منهما. وأكد رؤساء الوفود مجدداً امتنانهم للاتحاد البرلماني الدولي، الذي كان من بين المنظمات النادرة التي لم تتفهم وضعهم فحسب، بل اقترحت أيضاً دعماً مصمماً بشكل جيد لعودتهم إلى الحياة الطبيعية. وكمتابعة لهذا الاجتماع، سيتم تنظيم ورشة عمل إقليمية في جنيف لتنسيق دعم الاتحاد البرلماني الدولي لتلك البلدان وتجميع الخبرات وتبادلها. وستلي ورشة عمل جنيف أنشطة متابعة وطنية ستتم خلالها معالجة قضايا محددة.

(ج) البلدان التي يؤثر فيها الوضع السياسي على عمل البرلمان

تلقى المجلس الحاكم تحديثاً بشأن حالة جمهورية فنزويلا البوليفارية. وفي حين أن الاتحاد البرلماني الدولي لم يعترف بالبرلمان المنتخب في العام 2015 أو البرلمان المنتخب في العام 2020، فقد وافقت الهيئات الرئاسية على الترحيب بوفد من فنزويلا إلى الجمعيات التشريعية للاتحاد البرلماني الدولي بشرط أن يتكون من ممثلين عن هذين البرلمانين. وفقاً للتفويض الممنوح له من قبل الهيئات الإدارية للمساعدة في تطبيع الوضع في فنزويلا، دعا الأمين العام ممثلي برلمان العام 2020 إلى جنيف للتشاور في كانون الثاني/يناير 2024، حيث لم يعد برلمان العام 2015 موجوداً فعلياً. وشارك الممثلون أيضاً في جلسة استماع مع لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين بشأن قضية البرلمانيين الفنزويليين المعروضة على تلك اللجنة. وعلى الرغم من وجود دلائل على تطبيع العلاقات بين نظام الرئيس مادورو والمعارضة – في ضوء الاتفاق الذي تم التوصل إليه في بربادوس – إلا أن التطورات الأخيرة تشير إلى أنه لا يزال يرد عدد من التحديات التي يتعين معالجتها مثل الطلب الذي تقدم به النظام لإغلاق المفوضية السامية لحقوق الإنسان. وفي كاراكاس، منع أحد كبار زعماء المعارضة السياسية من الترشح للانتخابات الرئاسية في تموز/يوليو 2024. وبالإشارة إلى أن الوضع في فنزويلا لا يزال يمثل تحدياً، أيد المجلس

الحاكم توصية اللجنة التنفيذية بتأجيل أي قرار بشأن فنزويلا إلى دورتها المقبلة، حيث ستتلقى تحديثاً لنتائج الانتخابات الرئاسية في تموز/يوليو 2024.

وفي دولة فلسطين، لم تُعقد بعد الانتخابات المتوقعة منذ العام 2010، ولا يوفر الوضع الحالي في المنطقة آفاقاً أفضل. ووافق المجلس الحاكم على توصية اللجنة التنفيذية بالإحاطة علماً بعدم إحراز تقدم والإعراب عن الأمل في إجراء الانتخابات التي طال انتظارها في المستقبل القريب جداً.

وظلت **الجمهورية اليمنية** برلماناً يتمتع بكامل العضوية يشارك بانتظام في أنشطة الاتحاد البرلماني الدولي. وورد اتفاق لدعم الأمانة العامة لمجلس النواب، لكنه لم ينفذ بعد بسبب الحرب المستمرة في البلاد. ووافق المجلس الحاكم على توصية اللجنة التنفيذية بالإحاطة علماً بهذا الوضع.

(د) البلدان التي يشكل فيها الوضع السياسي تهديداً محتملاً لقدرة البرلمان على أداء وظيفته

تضم هذه الفئة **البوسنة والهرسك وإسواتيني وبيرو والجمهورية العربية السورية**. ووافق المجلس الحاكم على توصية اللجنة التنفيذية بدعوة الأمانة العامة إلى مواصلة رصد تلك الأوضاع وتقديم تحديثات منتظمة.

وأحاط المجلس الحاكم علماً باقتراح اللجنة التنفيذية بإزالة **إسواتيني وبيرو** من القائمة إذا استمرت التطورات الأخيرة في البلدين على مسار إيجابي.

******

6. الموضوع ذو الأولوية للاتحاد البرلماني الدولي للعام 2024

عرض الأمين العام الموضوع ذو الأولوية للعام 2024، وهو السلم والأمن، والمبادرات والأنشطة العديدة الجارية والمخطط لها حول هذا الموضوع على مدار العام.

وقال الأمين العام إن جلسة الاستماع البرلمانية السنوية في الأمم المتحدة في نيويورك في شباط/فبراير 2024 ركزت على دور البرلمانات في إنهاء النزاعات وتعزيز نهجاً أكثر تركيزاً على الإنسان في بناء السلام. كما ارتبط موضوع الجمعية العامة الـ148 للاتحاد البرلماني الدولي ارتباطاً مباشراً بالموضوع ذي الأولوية، حيث احتلت الدبلوماسية البرلمانية مركز الصدارة، بالإضافة إلى التفاوض على القرار بشأن *مواجهة الآثار الاجتماعية والإنسانية لأنظمة الأسلحة الذاتية التشغيل والذكاء الاصطناعي*.

وعلى مستوى أكثر برامجية، يعمل الاتحاد البرلماني الدولي على تكثيف جهوده لدعم البرلمانات الانتقالية

في البلدان الخارجة من عدم الاستقرار السياسي، فضلاً عن المبادرات الرامية إلى تعزيز التعايش السلمي من خلال الحوار بين الأديان والعمل البرلماني لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف.

وفي 30 حزيران/يونيو 2024 – الذكرى السنوية الـ135 للاتحاد البرلماني الدولي واليوم الدولي للعمل البرلماني – سيشجع الاتحاد البرلماني الدولي البرلمانات الأعضاء على الاحتفال بهذه الفعالية المهمة مع التركيز بشكل خاص على السلم والأمن.

وأخيراً، سيتم منح جائزة كريمر–باسي للعام 2024 لبرلماني أو مجموعة من البرلمانيين يتمتعون بسجل استثنائي في مجال السلم والأمن، وذلك تماشياً مع الموضوع الشامل لهذا العام.

****

7. المكاتب الإقليمية للاتحاد البرلماني الدولي

تم إطلاع المجلس الحاكم على التقدم المحرز في إنشاء المكاتب الإقليمية للاتحاد البرلماني الدولي في الأوروغواي وجمهورية مصر العربية.

وفي الأوروغواي، تم التصديق رسمياً على اتفاقية الاستضافة بين الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي ووزارة الخارجية بموجب قانون في 25 تشرين الثاني/نوفمبر 2023. وكانت الجهود التعاونية بين الأمانة العامة وبرلمان الأوروغواي مستمرة لإبرام اتفاق تشغيلي، من شأنه أن يحدد الخطوط العريضة للعمليات التشغيلية والجوانب المتعلقة بموازنة المكتب الإقليمي.

وفي ما يتعلق بإنشاء المكتب الإقليمي في جمهورية مصر العربية، جرت النقاشات حول اتفاقية الاستضافة والترتيبات المالية. وقد تلقت الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي تعديلات وتعليقات على النموذج المقترح، مما يشير إلى التقدم المحرز في المفاوضات.

****

8. الاجتماعات البرلمانية الدولية المقبلة

وافق المجلس الحاكم على قائمة الاجتماعات البرلمانية الدولية المقبلة حسبما أوصت به اللجنة التنفيذية.

وبالإضافة إلى ذلك، وافق المجلس الحاكم على توصيتين للجنة التنفيذية حول هذا الموضوع:

• عقد اجتماع عالمي للنساء البرلمانيات على أساس سنوي، على أن يعقد أول اجتماع من نوعه في المكسيك في شباط/فبراير 2025، رهناً بتحديد التمويل؛

• الاستمرار في عقد اجتماع للجنة التنفيذية بين الجمعيتين العامتين كل عام يستضيفه برلمان أحد أعضاء اللجنة التنفيذية بناءً على دعوته.

******

9. المؤتمر العالمي السادس لرؤساء البرلمانات

صادق المجلس الحاكم على تشكيل اللجنة التحضيرية للمؤتمر العالمي السادس لرؤساء البرلمانات، التي تضم 16 رئيس برلمان من المجموعات الجيوسياسية الست؛ وعضوين من اللجنة التنفيذية؛ ورئيس مكتب النساء البرلمانيات، ورئيس مجلس إدارة منتدى البرلمانيين الشباب، ورئيس اللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة، وجميعهم يعملون بحكم مناصبهم؛ ورئيس المجلس الوطني لسويسرا، باعتباره البرلمان المضيف؛ ورئيس ديوان الأمين العام للأمم المتحدة، الذي يعمل كممثل للأمين العام للأمم المتحدة. وعقدت اللجنة التحضيرية اجتماعها الأول يومي 16 و17 أيار/مايو 2024 في جنيف. ومن المقرر مبدئياً عقد المؤتمر نفسه في أواخر تموز/يوليو أو أوائل آب/أغسطس 2025.

******

10. تقارير اللجان والهيئات الأخرى

وافق المجلس الحاكم على التوصيات الواردة في التقارير المتعلقة بأنشطة منتدى النساء البرلمانيات، ومنتدى البرلمانيين الشباب، ولجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين، ولجنة شؤون الشرق الأوسط، ولجنة تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني، ومجموعة مسهلي الحوار حول قبرص، وفريق عمل الاتحاد البرلماني الدولي المعني بالحل السلمي للحرب في أوكرانيا، والفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، ومجموعة العمل حول العلم والتكنولوجيا، ومجموعة الشراكة بين الرجال والنساء (الجندرية)، والفريق الاستشاري المعني بالصحة. وصادق المجلس على التعيينات الجديدة في تلك الهيئات.

واعتمد المجلس الحاكم قرارات تتعلق بـ 268 برلمانياً في 14 دولة قدمتها لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين.

******

11. انتخاب نواب رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي

صادق المجلس الحاكم على انتخاب أعضاء اللجنة التنفيذية التالية أسماؤهم:

نواب رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي: سعادة السيد أحمد خرشي عن المجموعة الإفريقية، ومعالي الدكتور علي راشد النعيمي عن المجموعة العربية، والسيدة أ. سارانجي عن مجموعة آسيا والمحيط الهادئ، والسيدة س. ميكايلوفا عن مجموعة أوراسيا، والسيدة ب. أرجيمون عن مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والسيدة د. أفجيرينوبولو عن مجموعة 12+.

******

12. جائزة كريمر–باسي 2024

من المقرر أن تُمنح جائزة كريمر–باسي، التي تحمل اسم مؤسسَي الاتحاد البرلماني الدولي، ويليام راندال كريمر وفريديريك باسي، للمرة الثالثة في العام 2024.

وإن الجائزة مفتوحة للبرلمانيين الحاليين الذين يقدمون مساهمة بارزة في الدفاع عن أهداف الاتحاد البرلماني الدولي وتعزيزها، وكذلك "الذين يساهمون في عالم أكثر اتحاداً وسلاماً واستدامة وإنصافاً".

وينبغي تقديم الترشيحات لنسخة العام 2024 من خلال المجموعات الجيوسياسية الست التابعة للاتحاد البرلماني الدولي، والتي ستختار كل منها مرشحاً واحداً من منطقتها مع ترشيح ثانٍ كبديل.

وفي العام 2024، وتماشياً مع الموضوع العام لهذا العام، يجب أن يتمتع البرلماني الفائز أو مجموعة البرلمانيين الفائزين بسجل استثنائي عندما يتعلق الأمر بالسلم والأمن.

وسيتم منح الجائزة، بناءً على قرار مجلس اختيار الجائزة، في الجمعية العامة الثانية للاتحاد البرلماني الدولي لهذا العام في تشرين الأول/أكتوبر 2024.

******

الجدول الزمني للاجتماعات المقبلة والأنشطة الأخرى

وافق عليه المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ213

(جنيف، 27 آذار/مارس 2024)

المائدة المستديرة الخامسة للخبراء بشأن المبادئ المشتركة لدعم البرلمانات	جنيف (سويسرا) 28 آذار/مارس 2024
الاجتماع البرلماني في المنتدى العالمي العاشر للمياه	بالي (إندونيسيا) 19-22 أيار/مايو 2024
ندوة إقليمية للبرلمانات الكاريبية	بورت أوف سبين (ترينيداد وتوباغو) 27-29 أيار/مايو 2024
ندوة إعلامية عن هيكل وأداء الاتحاد البرلماني الدولي للمشاركين الناطقين بالفرنسية	جنيف (سويسرا) 28-31 أيار/مايو 2024
ورشة عمل لأعضاء اللجان البرلمانية لحقوق الإنسان من البلدان الناطقة بالإنجليزية التي استعرضها مجلس حقوق الإنسان مؤخراً أو سيستعرضها قريباً – منظمة بالتعاون مع سلطة الائتلاف المؤقتة، ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان	جنيف (سويسرا) أيار/مايو 2024 (سيتم التأكيد على التاريخ لاحقاً)
الجلسة الموازية للجزء البرلماني لمنتدى المرأة الآسيوية: توسيع المشاركة الاقتصادية للمرأة والفرص: دور البرلمان. فعالية يستضيفها وينظمها برلمان أوزبكستان، بدعم من الاتحاد البرلماني الدولي وشركاء آخرين	أوزبكستان أيار/مايو 2024 (سيتم التأكيد على التاريخ لاحقاً)
اجتماع اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الدولي	حزيران/يونيو 2024 (سيتم التأكيد على مكان الانعقاد والتاريخ لاحقاً)

ورشة العمل الـ17 للباحثين البرلمانيين والبرلمانيين، برعاية مشتركة من الاتحاد البرلماني الدولي ومركز الدراسات التشريعية، جامعة هال، المملكة المتحدة	وركستن (المملكة المتحدة) تموز/يوليو 2024 (سيتم التأكيد على التاريخ لاحقاً)
المنتدى البرلماني في منتدى الأمم المتحدة السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة	نيويورك (الولايات المتحدة) 16 تموز/يوليو 2024
المؤتمر العالمي العاشر للبرلمانيين الشباب للاتحاد البرلماني الدولي	أرمينيا 12-14 أيلول/سبتمبر 2024 (سيتم التأكيد على التاريخ لاحقاً)
مدرسة العلوم الثانية من أجل السلام	فيتنام أيلول 2024 (سيتم التأكيد على التاريخ لاحقاً)
الدورة الـ54 للجنة التوجيهية للمؤتمر البرلماني المعني بمنظمة التجارة العالمية (في سياق المنتدى العام لمنظمة التجارة العالمية)	جنيف (سويسرا) أيلول/سبتمبر / تشرين الأول/أكتوبر 2024 (سيتم التأكيد على التاريخ لاحقاً)
الجمعية العامة الـ149 والاجتماعات ذات الصلة	جنيف (سويسرا) 13-17 تشرين الأول/أكتوبر 2024
الاجتماع البرلماني في الدورة الـ29 لمؤتمر الأطراف (COP29)	أذربيجان تشرين الثاني/نوفمبر 2024 (سيتم التأكيد على التاريخ لاحقاً)
القمة الـ14 لرؤساء مجموعة العشرين (P20)	البرازيل تشرين الثاني/نوفمبر 2024 (سيتم التأكيد على التاريخ لاحقاً)

فعالية برلمانية في التجمع العالمي لحركة توسيع نطاق التغذية	كيغالي (رواندا) تشرين الثاني/نوفمبر 2024 (سيتم التأكيد على التاريخ لاحقاً)
المسار البرلماني في منتدى حوكمة الإنترنت للعام 2024	المملكة العربية السعودية كانون الأول/ديسمبر 2024 (سيتم التأكيد على التاريخ لاحقاً)
مائدة مستديرة برلمانية حول قوانين انعدام الجنسية والجنسية	جنيف (سويسرا) كانون الأول/ديسمبر 2024 (سيتم التأكيد على التاريخ لاحقاً)
القمة الثالثة للجان المستقبل البرلمانية (سيتم تنظيمها بالاشتراك مع لجنة المستقبل البرلمانية)	كانون الأول/ديسمبر 2024 (سيتم التأكيد على مكان الانعقاد والتاريخ لاحقاً)
ورشة عمل لأعضاء اللجان البرلمانية المعنية بحقوق الإنسان من البلدان الناطقة بالفرنسية والتي خضعت مؤخراً أو سيتم استعراضها قريباً من قبل مجلس حقوق الإنسان	جنيف (سويسرا) 2024 (سيتم التأكيد على التاريخ لاحقاً)
الندوة الأقاليمية السادسة حول بناء القدرات البرلمانية ومواصلة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة	بكين (الصين) 2024 (سيتم التأكيد على التاريخ لاحقاً)
اجتماع للبرلمانيين حول التحالف العالمي من أجل العدالة الاجتماعية يتم تنظيمه بالتعاون مع منظمة العمل الدولية	جنيف (سويسرا) 2024 (سيتم التأكيد على التاريخ لاحقاً)

ورشة عمل إقليمية للبرلمانيين والموظفين في البرلمان من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بالشراكة مع منظمة التجارة العالمية	جورجتاون (غويانا) 2024 (سيتم التأكيد على التاريخ لاحقاً)
الاجتماع الإقليمي حول الأمن الصحي في آسيا	تايلاند 2024 (سيتم التأكيد على مكان الانعقاد والتاريخ لاحقاً)
ورشة عمل إقليمية للبرلمانات ومعاهد الرقابة الحكومية يتم تنظيمها بالشراكة مع مبادرة الإنتوساي للتنمية	الكاريبي 2024 (سيتم التأكيد على مكان الانعقاد والتاريخ لاحقاً)
ندوة إقليمية حول العمل المناخي والتنمية المستدامة لبرلمانات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	المكسيك 2024 (سيتم التأكيد على التاريخ لاحقاً)
المؤتمر العالمي للبرلمان الإلكتروني للعام 2024	2024 (سيتم التأكيد على مكان الانعقاد والتاريخ لاحقاً)
الندوة الإقليمية الثالثة للبرلمانات الإفريقية حول تحقيق أهداف التنمية المستدامة	2024 (سيتم التأكيد على مكان الانعقاد والتاريخ لاحقاً)
ورشة عمل إقليمية حول تعزيز حقوق الطفل لبرلمانات منطقة شرق وجنوب آسيا أو لبرلمانات غرب إفريقيا	2024 (سيتم التأكيد على مكان الانعقاد والتاريخ لاحقاً)
ورشة عمل إقليمية لبناء القدرات في مجال مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف للمجموعة الإفريقية	2024 (سيتم التأكيد على مكان الانعقاد والتاريخ لاحقاً)

ورشة عمل إقليمية لبناء القدرات حول مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف لمجموعة أوراسيا	2024 (سيتم التأكيد على مكان الانعقاد والتاريخ لاحقاً)
سلسلة من ورش العمل حول الأمن البشري والأمن المشترك مع الشركاء بما في ذلك المكتب الدولي للسلام والأكاديمية العالمية للفنون والعلوم	افتراضية 2024 (سيتم تحديد تاريخ السلسلة لاحقاً)
فعالية مشتركة مع اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ بشأن تمويل المناخ	افتراضية- تحضير للدورة الـ29 لمؤتمر الأطراف 2024 (سيتم التأكيد على التاريخ لاحقاً)
جلسة إحاطة حول نتائج مؤتمر أبو ظبي البرلماني حول منظمة التجارة العالمية والمؤتمر الوزاري الـ13	افتراضية 2024 (سيتم التأكيد على التاريخ لاحقاً)
سلسلة من ورشات العمل بشأن نزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار وكذلك النفقات العسكرية، تم تنظيمها بالشراكة مع شركاء من بينهم شبكة "برلمانيون من أجل عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح" والمنتدى البرلماني المعني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة	افتراضية 2024 (سيتم إعلان التاريخ لاحقاً)
الحوار الإقليمي الإفريقي بشأن العمل المناخي الذي تم تنظيمه بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة	افتراضية 2024 (سيتم التأكيد على التاريخ لاحقاً)
فعالية مشتركة عبر الإنترنت حول أهداف التنمية المستدامة مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ	افتراضية 2024 (سيتم التأكيد على التاريخ لاحقاً)

سلسلة من جلسات الإحاطة لبرلمانات البلدان التي ستتم مراجعتها في العام 2023 وأوائل العام 2024 من قبل مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في إطار المراجعة الدورية الشاملة؛ ومن قبل لجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل؛ ومن قبل لجنة الأمم المتحدة المعنية بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم؛ ومن قبل لجنة الأمم المتحدة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة	افتراضية ندوات عبر الإنترنت منتظمة طوال العام 2024
سلسلة ندوات عبر الإنترنت حول المشاركة العامة في عمل البرلمانات، متابعةً للتقرير البرلماني العالمي للعام 2022	افتراضية ندوات عبر الإنترنت منتظمة طوال العام 2024
سلسلة ندوات عبر الإنترنت حول التحول الرقمي في البرلمانات، ينظمها مركز الاتحاد البرلماني الدولي للابتكار في البرلمان	افتراضية ندوات عبر الإنترنت منتظمة طوال العام 2024
سلسلة التمكين العالمية: جلسات إحاطة ودورات تدريبية للبرلمانيين الشباب	افتراضية 2024 (ربع سنوية)
سلسلة ورش عمل افتراضية إقليمية وعالمية حول المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) وتمكين المرأة	*افتراضية* (سيتم إعلان تاريخ السلسلة لاحقاً)
ندوة إعلامية حول هيكل وأداء الاتحاد البرلماني الدولي للمشاركين الناطقين بالإسبانية	افتراضية (سيتم التأكيد على التاريخ لاحقاً)
سلسلة ندوات عبر الإنترنت حول أنواع عمليات التدقيق تم تنظيمها بالتعاون مع مبادرة الإنتوساي للتنمية	افتراضية 2024 ندوات عبر الإنترنت منتظمة
المؤتمر السنوي للنساء البرلمانيات	المكسيك شباط/فبراير 2025 (سيتم التأكيد على التاريخ لاحقاً)

الجمعية العامة الـ150 والاجتماعات ذات الصلة	طشقند (أوزبكستان) 5 – 9 نيسان/أبريل 2025
المؤتمر البرلماني الثاني بشأن الحوار بين الأديان	روما (إيطاليا) 19-21 حزيران/يونيو 2025
المؤتمر العالمي السادس لرؤساء البرلمانات، تسبقه القمة الـ15 لرئيسات البرلمانات	جنيف (سويسرا) أواخر تموز/يوليو / أوائل آب/ أغسطس 2025 (سيتم التأكيد على التاريخ لاحقاً)
الندوة الإقليمية الرابعة لمجموعة 12+ حول تحقيق أهداف التنمية المستدامة	2025 (سيتم التأكيد على مكان الانعقاد والتاريخ لاحقاً)
ورشة عمل إقليمية لبناء القدرات بشأن مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف لمجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	2025 (سيتم التأكيد على مكان الانعقاد والتاريخ لاحقاً)
ورشة عمل إقليمية حول تعزيز حقوق الطفل لبرلمانات منطقة شرق وجنوب آسيا أو لبرلمانات غرب إفريقيا	2025 (سيتم التأكيد على مكان الانعقاد والتاريخ لاحقاً)

******

تشكيل اللجنة التحضيرية للمؤتمر العالمي السادس لرؤساء البرلمانات

أحاط به علماً المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ213 (جنيف، 27 آذار/مارس 2024)

تشكيل اللجنة التحضيرية للمؤتمر العالمي السادس لرؤساء البرلمانات (تموز/يوليو – آب/أغسطس 2025)، وفقاً للترشيحات الواردة من المجموعات الجيوسياسية واللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الدولي.

ستتألف اللجنة التحضيرية لقمة النساء رئيسات البرلمانات من أعضاء من اللجنة التحضيرية لمؤتمر رؤساء البرلمانات، وأعضاء بحكم منصبهم، ورئيسة مكتب النساء البرلمانيات، وممثل لمجلس إدارة منتدى البرلمانيين الشباب.

رئيسة اللجنة التحضيرية

الدكتورة توليا أكسون	رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي

الأعضاء

المجموعة الإفريقية

معالي السيد إبراهيم بوغالي	رئيس	المجلس الشعبي الوطني، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
السيدة كارولينا سيركيرا	رئيس برلمان	الجمعية الوطنية، أنغولا
السيد أداما بيكتوغو	رئيس برلمان	الجمعية الوطنية، ساحل العاج
السيد غودويل أكبابيو	رئيس	مجلس الشيوخ، نيجيريا

المجموعة العربية

معالي السيد رشيد الطالبي العلمي	رئيس مجلس النواب	مجلس النواب، المملكة المغربية
سعادة الدكتورة حمدة بنت حسن بن عبدالرحمن ابوظاعن السليطي	نائب رئيس مجلس الشورى	مجلس الشورى، دولة قطر

مجموعة آسيا والمحيط الهادئ

السيد ميلتون ديك	رئيس برلمان	مجلس النواب، أستراليا
السيدة شيرين شارمين شودري	رئيسة برلمان	البرلمان، بنغلاديش
السيد جاو ليجي	رئيس	المجلس الشعبي الوطني، الصين

مجموعة أوراسيا

السيد ألان سيمونيان	رئيس	الجمعية الوطنية، أرمينيا
السيدة صاحبة غافاروفا	رئيسة	الجمعية الوطنية، أذربيجان

مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

السيدة فيكتوريا أوجينيا فيلاروييل	رئيسة	مجلس الشيوخ، الأرجنتين
السيد منظور نادير	رئيس برلمان	الجمعية الوطنية، غويانا
السيدة مارسيلا غيرا كاستيلو	رئيسة برلمان	مجلس النواب، المكسيك

مجموعة 12+

السيدة ريموند غانييه	رئيسة برلمان	مجلس الشيوخ، كندا
السيد أنجيلو فاروجيا	رئيس برلمان	مجلس النواب، مالطا

ممثلو اللجنة التنفيذية

السيدة نيللي بوتيتي كاشومبا موتي	رئيسة برلمان	الجمعية الوطنية، زامبيا
السيد أوغستن ألمودوبار	رئيس برلمان	مجلس الشيوخ، إسبانيا

أعضاء اللجنة التحضيرية بحكم منصبهم

السيدة سينتيا كاسترو لوبيز	رئيسة	مكتب النساء البرلمانيات
السيد دان كاردن	رئيس	مجلس إدارة منتدى البرلمانيين الشباب
السيدة ماجا رينيكير	نائب الرئيسة الأولى	المجلس الوطني، سويسرا (رئيسة المجلس الوطني في العام 2025 ورئيسة قمة النساء رئيسات البرلمانات للعام 2025)
السيد ديفيد ماكغوينتي	رئيس	لجنة شؤون الأمم المتحدة للاتحاد البرلماني الدولي

ممثل الأمين العام للأمم المتحدة

السيد كورتناي راتراي	رئيس مكتب الأمين العام للأمم المتحدة

* * * * * * *

السيد مارتن تشونغونغ	الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي

ثالثاً – اجتماعات الجمعية العامة الـ148:

عقدت اجتماعات الجمعية العامة الـ148 للاتحاد البرلماني الدولي، وتمت الموافقة على جدول أعمال الجمعية العامة الـ148 المتضمن البنود التالية:

1. انتخاب رئيس الجمعية العامة الـ148
2. النظر في طلبات إدراج بند طارئ في جدول أعمال الجمعية العامة
3. المناقشة العامة
4. الجزء الخاص بالمساءلة بشأن تنفيذ قرارات الاتحاد البرلماني الدولي والمقررات الأخرى
5. *مواجهة الآثار الاجتماعية والإنسانية لأنظمة الأسلحة الذاتية التشغيل والذكاء الاصطناعي*

   (اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين)
6. *الشراكات من أجل العمل المناخي: تعزيز الوصول إلى طاقة صديقة للبيئة بتكلفة ميسورة، وضمان الابتكار، والمسؤولية، والإنصاف*

   (اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة)
7. تقارير اللجان الدائمة
8. الموافقة على البنود الموضوعة للجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين، واللجنة الدائمة للتنمية المستدامة في الجمعية العامة الـ150 وتعيين المقررين المشاركين.

ناقشت الجمعية بنود جدول أعمالها في عدة جلسات، واتخذت حولها القرارات اللازمة، واستمعت الجمعية إلى كلمات السيدات والسادة رؤساء البرلمانات والمجالس والوفود البرلمانية المشاركة، **كما عقدت جلستها الختامية**، بعد ظهر يوم الأربعاء 27 آذار/مارس 2024، وتمت المصادقة بالإجماع على إعلان جنيف، وتم عرض مشروعي القرارين الواردين من اللجنتين الدائمتين الاثنتين، من قِبل مقرريهما اللذين حظيا بموافقة الجمعية وتم إقرارهما.

وفي ما يلي عرض قرارات الجمعية، (علماً بأن القرارات ضمنت في التقرير النهائي الصادر عن الاتحاد البرلماني الدولي، والتي ستقوم الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي بترجمته):

1.البند الثاني من جدول الأعمال:

النظر في طلبات إدراج بند طارئ في جدول أعمال الجمعية العامة:

في 24 آذار/مارس 2024، أبلغ الرئيس الجمعية أنه قد تم اقتراح الطلبات الستة التالية لإدراج بند طارئ:

- *تعزيز الدراية بالتدابير المؤقتة ضد إسرائيل الصادرة عن محكمة العدل الدولية، في ما يتعلق بالفلسطينيين في غزة، والحاجة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة بشأن الأزمة الإنسانية في غزة* (جنوب إفريقيا بدعم من المجموعة الإفريقية والمجموعة العربية)
- *الإفراج الفوري عن الرهائن في غزة* (إسرائيل)
- *الدبلوماسية البرلمانية من أجل إحلال السلام في دولة فلسطين* (إندونيسيا وماليزيا)
- *الدعوة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لإنهاء العدوان والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية* (الدنمارك وفرنسا والمجر وأيرلندا والبرتغال والسويد والمملكة المتحدة[1])
- *انتخابات حرة ونزيهة وشفافة من دون حظر: نحو مرحلة انتقالية ديمقراطية سلمية منظمة في جمهورية فنزويلا البوليفارية* (الأرجنتين، نيابة عن وفود الأرجنتين وأوروغواي وبيرو وغويانا)
- *الدعوة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لإنهاء العدوان والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية* (جمهورية الكونغو الديمقراطية)

[1] وأبلغت أيسلندا الاتحاد البرلماني الدولي باعتزامها دعم اقتراح الدنمارك بعد أن تم بالفعل توزيع قائمة المقترحات (A/148/2-Inf.1-rev.5) في القاعة.

وأعلنت الرئيسة أيضاً أن المفاوضات جارية بشأن اقتراح مشترك من جانب جنوب إفريقيا (بدعم من المجموعة الإفريقية والمجموعة العربية)، والدنمارك (وستة بلدان أخرى في مجموعة 12+). وفي النهاية، لم يتحقق هذا الاقتراح المشترك.

وأيدت المملكة الأردنية الهاشمية اقتراح جنوب إفريقيا وعارضته كندا.

وعارضت أيرلندا الاقتراح الإسرائيلي. وفي النهاية سحبت إسرائيل اقتراحها.

وسحبت إندونيسيا وماليزيا اقتراحهما دعماً لاقتراح جنوب إفريقيا.

وأيدت كندا اقتراح الدنمارك وعارضته المملكة الأردنية الهاشمية.

وتم تقديم اقتراح الأرجنتين بشكل مشترك من قبل الأرجنتين وغويانا. وعارضت كوبا هذا الاقتراح.

وسحبت جمهورية الكونغو الديمقراطية اقتراحها دعماً لاقتراح جنوب إفريقيا.

ثم شرعت الجمعية العامة في إجراء تصويت بنداء الأسماء على الاقتراحات الثلاثة المتبقية.

وأعلنت الرئيسة أن أياً من الاقتراحات الثلاثة التي لا تزال مطروحة لم يحصل على أغلبية الثلثين المطلوبة. وأبلغت الرئيسة الجمعية العامة أن مثل هذه النتيجة تعني أنه لا يمكن إدراج أي منها في جدول أعمال الجمعية العامة الـ148 وفقاً لقواعد الجمعية العامة (القاعدة 11.2 (أ)).

*****

2.البند الثالث من جدول الأعمال:

المناقشة العامة: حول موضوع الدبلوماسية البرلمانية: بناء الجسور من أجل السلام والتفاهم

خلال الأيام الثلاثة من المداولات، ساهم في المناقشة العامة حوالى 184 مشرعاً من 129 برلماناً عضواً، بما في ذلك 48 رئيساً و19 برلمانياً شاباً، بالإضافة إلى ممثلين عن 5 أعضاء منتسبين و14

مراقباً دائماً. وتم بث وقائع المناقشة عبر الإنترنت، وانعكست العديد من الممارسات الجيدة والتوصيات التي ظهرت في الوثيقة الختامية.

الجزء الرفيع المستوى – *التخفيف من الآثار الإنسانية للحرب: دور البرلمانات*

تضمنت المناقشة العامة جزءاً رفيع المستوى في 25 آذار/مارس 2024 حول موضوع *التخفيف من الآثار الإنسانية للحرب: دور البرلمانات*. وتم تنظيم المناقشة في إطار الذكرى الخامسة والسبعين لاتفاقيات جنيف للعام 1949. ضم هذا الجزء ممثلين رفيعي المستوى من الوكالات الرائدة العاملة في القضايا الإنسانية: السيدة م. سبولجاريك إيجر، رئيسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر، والسيدة ب. باتن، الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، والسيدة إ. تان، مديرة قسم الحماية الدولية في المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

وركزت المناقشة على الآثار الإنسانية للحرب، ولا سيما في ما يتعلق بالسكان النازحين والعنف الجنسي في النزاعات. وبينما تناولت السيدة تان قضية النزوح، وخاصة اللاجئين، نتيجة للنزاعات المسلحة، سلطت السيدة باتن الضوء على الأثر الناجم عن العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات والحاجة إلى تعزيز آليات المساءلة لمحاكمة هذه الجريمة ومعالجة أسبابها الجذرية. وشددت السيدة سبولياريك إيجر على أهمية التمسك بقواعد القانون الدولي الإنساني للتخفيف من الآثار الإنسانية للحرب، وكيف يظل هذا الإطار القانوني ملائماً وضرورياً في مواجهة التحديات التي تفرضها النزاعات المسلحة اليوم. وأشارت أيضاً إلى أهمية ضمان تنفيذ قواعد القانون الدولي الإنساني على المستوى المحلي والدور الحاسم الذي تؤديه البرلمانات في تحقيق هذا الهدف.

وناقش مندوبو البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي حاجة المجتمع الدولي إلى تجنب المعايير المزدوجة عندما يتعلق الأمر بضمان احترام التزامات القانون الدولي الإنساني وكيف يمكن أن تكون معالجة الأسباب الجذرية لانتهاكات هذه القواعد وسيلة للمساهمة في منع نشوب النزاعات. وناقش المندوبون أيضاً النقص الحالي في الدعم المقدم لجهود المساعدة الإنسانية في حالات الأزمات وأهمية زيادة التمويل للمنظمات الإنسانية العاملة في هذه السياقات. واعترف المندوبون بأن القانون الدولي الإنساني لا يزال يؤدي دوراً رئيسياً في معالجة الآثار الإنسانية للحرب، لكنهم سلطوا الضوء أيضاً على الحاجة إلى تطوير القانون لمعالجة واقع النزاعات المسلحة اليوم، كما هو الحال في مجالات

التكنولوجيات الجديدة وحماية البيئة. وأكدت السيدة سبولجاريك إيجر في ملاحظاتها الأخيرة أن عدم احترام القانون الدولي الإنساني لا يشكل تحدياً لشرعيته.

وأكدت رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي والأمين العام التزام المنظمة بمواصلة حشد البرلمانات لضمان احترام القانون الدولي الإنساني والأطر القانونية الأخرى ذات الصلة بالنزاعات وآثارها. كما أكدا من جديد التزام الاتحاد البرلماني الدولي بشراكاته القائمة مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وهيئات الأمم المتحدة الأخرى العاملة في هذا المجال.

جزء خاص يضم المدير العام لمنظمة الصحة العالمية

ألقى الدكتور ت.أ. غيبريسوس، المدير العام لمنظمة الصحة العالمية، كلمة أمام الجمعية العامة في جزء خاص في 25 آذار/مارس 2024. وشدد على أهمية التوقيع على اتفاق عالمي لمكافحة الجائحة ودعا البرلمانيين إلى مواجهة المعلومات الخاطئة والمضللة التي أحاطت بالمفاوضات الحالية. خلال جلسة أسئلة وأجوبة لاحقة، أعرب البرلمانيون عن اهتمامهم الخاص باتفاق بشأن الجائحة، وكذلك بصحة المرأة، والممارسات الضارة، والروابط بين الصحة وتغير المناخ. وتم التوقيع بهذه المناسبة على مذكرة تفاهم جديدة بين الاتحاد البرلماني الدولي ومنظمة الصحة العالمية، تحدد مسار تعاونهما على مدى السنوات الخمس المقبلة.

كلمة الأمين العام المساعد للأمم المتحدة لشؤون الشباب

في 26 آذار/مارس 2024، ألقى الدكتور ف. بولييه، أول أمين عام مساعد للأمم المتحدة لشؤون الشباب، كلمة أمام الجمعية العامة حول موضوع المناقشة العامة. وأكد على دور الشباب كمنارة أمل للسلام ووصف قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 2250 بأنه إنجاز رائد في الاعتراف بالدور الإيجابي الذي يؤديه الشباب في تعزيز السلام ومنع العنف. ومع ذلك، ترد حاجة إلى المزيد من العمل لضمان تنفيذ جدول الأعمال الذي حدده القرار. وظل الشباب، وخاصة الشابات، يواجهون عقبات كبيرة تحول دون مشاركتهم في الحياة السياسية، وكان تمثيلهم ناقصاً. ودعا البرلمانيين إلى: دعم خطة الشباب والسلم والأمن من خلال مساءلة الحكومات عن تنفيذها، بما في ذلك من خلال اللجان

البرلمانية؛ وإنشاء هيئات شبابية في البرلمان لتوصيل أصوات الشباب بشكل أفضل؛ والدعوة إلى الخطط الوطنية وخرائط الطريق للسلام؛ ودعم حملة الاتحاد البرلماني الدولي "*أنا أقول نعم للشباب في البرلمان*"!.

كلمة رئيس هيئة العاملين في وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل لاجئي فلسطين في الشرق الأدنى (الأونروا)

في 26 آذار/مارس 2024، رحبت رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي والأمين العام بالسيد ب. ماجيكودونمي، رئيس هيئة العاملين في وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل لاجئي فلسطين في الشرق الأدنى (الأونروا) في الجلسة العامة. وأشار السيد ماجيكودونمي إلى أنه لسنوات عديدة، كان للاتحاد البرلماني الدولي شراكة قوية مع الأونروا، وبالنظر إلى الوضع الحالي في الشرق الأوسط، فمن المهم للبرلمانيين أن يستمعوا مباشرة إلى الحقائق على أرض الواقع. ووصف بوضوح الكارثة الإنسانية التي تتكشف في غزة، والتي اتسمت بالموت والدمار على نطاق واسع، والمجاعة الوشيكة والانهيار الوشيك لخدمات الرعاية الصحية. فالنساء والأطفال يموتون من الجوع والمرض، وترد حاجة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة سواء أمن حيث وقف إطلاق النار أو اتخاذ خطوات لضمان وصول المساعدات الإنسانية. كما أصدر نداءً قوياً للبرلمانات لضمان التمويل الكافي والمستمر للأونروا. وأعربت رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي عن دعم المنظمة القوي لمهمة الأونروا المتمثلة في تقديم الإغاثة والخدمات الأساسية – بما في ذلك التعليم والرعاية الصحية والمساعدة الطارئة – لملايين المدنيين الفلسطينيين. وتمت دعوة جميع البرلمانات إلى دعم هذه الجهود، التي ذهبت إلى ما هو أبعد من السياسة وينبغي أن تكون متجذرة في الإيمان المشترك بحقوق الإنسان المتأصلة لكل فرد وكرامته وقيمته.

*****

3.البند الرابع من جدول الأعمال:

الجزء الخاص بالمساءلة بشأن تنفيذ قرارات الاتحاد البرلماني الدولي والمقررات الأخرى

للجمعية العامة الخامسة على التوالي، تضمنت المناقشة العامة جزءاً خاصاً بالمساءلة. خلال هذا الجزء، تمت دعوة الوفود للمساهمة بمداخلات حول أعمالهم لتعزيز التضامن البرلماني للدفاع عن حقوق

الإنسان للبرلمانيين، والمشاركة البرلمانية من أجل تعزيز المجتمعات الشاملة والعمل البرلماني لمعالجة تغير المناخ.

وفي هذا السياق، أكدت رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي على طبيعة الاتحاد البرلماني الدولي باعتباره منظمة يقودها الأعضاء، حيث يجب ترجمة القرارات والنتائج إلى حقائق وطنية من أجل رفاهية الشعوب. وفقاً للنظام الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي، يتعين على البرلمانات الأعضاء مشاركة التفاصيل مع المنظمة حول النتائج التي تم تحقيقها في متابعة قرارات الاتحاد البرلماني الدولي.

ولتسهيل هذه العملية، يتم كل عام تعيين عدد من البرلمانات من كل مجموعة جيوسياسية لتقديم تقرير والإجابة على استبيان أعدته الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي. وصل معدل المشاركين إلى مستوى مرتفع بلغ 71% في العام 2023. وفي العام 2024، من المقرر أن تقوم 38 دولة من جميع المجموعات الجيوسياسية الست بتقديم تقاريرها.

وتحدث ما مجموعه 18 وفداً، بما في ذلك الشراكة من أجل صحة الأم والوليد والطفل والجمعية البرلمانية المشتركة حول الأرثوذكسية، وكلاهما مراقبان في الاتحاد البرلماني الدولي، لتبادل ممارساتهم الجيدة في متابعة الإعلانات ذات الصلة التي اعتمدها الاتحاد البرلماني الدولي في السنوات الأخيرة. وتبادلت أربعة وفود محتوى الوسائط المتعددة الذي تم عرضه خلال هذا الجزء.

ومن الأمثلة الملموسة على العمل البرلماني ما يلي:

• أستراليا: تعاونت أستراليا مع جيرانها من جزر المحيط الهادئ لتعزيز القدرة على التكيف مع تغير المناخ. وفي العام الماضي، وقعت أستراليا وتوفالو أول اتفاقية ثنائية على الإطلاق بشأن التنقل المناخي. وقد تم تنفيذ ترتيبات خاصة للحصول على تأشيرة لمواطني توفالو المهددين بتغير المناخ حتى يتمكنوا من العيش والعمل والدراسة في أستراليا. وخصصت أستراليا أيضاً أموالاً لمشروع التكيف الساحلي في توفالو لتعزيز مقاومة الجزر للمناخ.

• أذربيجان: ستستضيف أذربيجان الدورة الـ29 لمؤتمر الأطراف (COP29) في تشرين الثاني/نوفمبر 2024، وكانت تمر بمرحلة انتقالية مسؤولة من الوقود الأحفوري إلى مصادر الطاقة النظيفة البديلة. وشاركت الدولة في مشاريع مختلفة تهدف إلى تعزيز الطاقة المتجددة، مثل الانضمام إلى مبادرة التعهد العالمي لغاز الميثان والمشاركة في مشروع الممر الأخضر التابع للاتحاد الأوروبي.

• الصين: كانت الصين الرائدة عالمياً في مجال الاستثمار في الطاقة المتجددة لمدة سبع سنوات متتالية، وهيمنت على إنتاج ومبيعات مركبات الطاقة الجديدة، حيث تعمل نصف مركبات الطاقة الجديدة في العالم على الطرق الصينية. ولمتابعة قرارات الاتحاد البرلماني الدولي والاتفاقات الدولية الأخرى، أصدر مجلس الشعب الوطني ونفذ عدة قوانين لدعم الطاقة المتجددة والنقل النظيف، والتي شملت قانون الحفاظ على الطاقة، وقانون تعزيز الطاقة النظيفة، وقانون تعزيز الاقتصاد الدائري.

• كابو فيردي: أعطى البرلمان الأولوية للانتقال إلى صفر انبعاثات كربونية وركز على الاقتصادات الخضراء والدائرية من خلال جهود الرقمنة. وقد أنشأت كابو فيردي ملاذات آمنة للحفاظ على التنوع البيولوجي البحري وكانت رائدة في مبادرات الحد من النفايات البلاستيكية.

• شيلي: كان البرلمان مثالاً للشمولية من خلال توظيف الأفراد المصابين بمتلازمة داون في مجلس النواب. ويشجع الوفد الشيلي الاتحاد البرلماني الدولي على تناول موضوع الأشخاص ذوي الإعاقة بشكل أكبر في اجتماعاته.

• الدانمرك: قرر البرلمان المتابعة الفعالة لقضايا انتهاك حقوق الإنسان للبرلمانيين التي نظرت فيها لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين للاتحاد البرلماني الدولي في أوروبا. وشمل ذلك إرسال وفود إلى جلسات المحكمة، وإرسال رسائل إلى الأعضاء البرلمانيين المحتجزين، ومناقشة القضايا مع ممثلي الدول المعنية.

• إندونيسيا: كان مجلس النواب الإندونيسي يعمل بنشاط على تعزيز التحول إلى الاقتصاد الأخضر، مع إعطاء الأولوية لوضع الصيغة النهائية لمشروع قانون جديد للطاقة المتجددة. وتلتزم إندونيسيا أيضاً بتعزيز مجتمع شامل وسلمي من خلال ضمان الاحترام المتساوي لجميع الأديان، بما في ذلك إقرار مشروع قانون يضمن المساواة في المعاملة لجميع الأديان في البلاد.

لاتفيا: يعمل البرلمان حالياً على تعزيز الاستجابات لخطاب الكراهية من خلال التعاون الوثيق مع العديد من المعنيين، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية وهيئات إنفاذ القانون. وبينما يتم تجريم خطاب الكراهية في لاتفيا، فإن البرلمان يستكشف أيضاً تدابير أكثر دقة لتعزيز المجتمعات الشاملة وتسهيل التماسك المجتمعي من خلال الحوار.

• تايلاند: كان البرلمان يعمل على تعزيز الشمولية في المجتمع التايلاندي من خلال التركيز على المساواة في الزواج، وحقوق السكان الأصليين، وحماية العمال. وكان مجلس النواب على وشك إقرار تشريع بشأن المساواة في الزواج، وأصبحت أول دولة في رابطة دول جنوب شرق آسيا تقوم بذلك.
وإن الوفود الأخرى التي أخذت الكلمة خلال هذا الجزء كانت كندا، ألمانيا، الهند، مالاوي، المكسيك، والجمهورية التونسية.

*****

4.البند الخامس من جدول الأعمال:

مواجهة الأثار الاجتماعية والإنسانية لأنظمة الأسلحة الذاتية التشغيل والذكاء الاصطناعي

(اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين)

عقدت اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين ثلاث جلسات في الفترة من 24 إلى 26 آذار/مارس 2024، برئاسة رئيستها السيدة أ. كوسبان (كازاخستان). وأوكلت للجنة مهمة مناقشة مشروع القرار المتعلق *بمواجهة الأثار الاجتماعية والإنسانية لأنظمة الأسلحة الذاتية التشغيل والذكاء الاصطناعي*. وقد قام بإعداد مشروع القرار والمذكرة التوضيحية المصاحبة له المقرران المشاركان، السيدة م. ستلبيزر (الأرجنتين) والسيد ك. لاكروا (بلجيكا).
وبعد عرض مشروع القرار من قبل أحد المقررين المشاركين، تحدث 34 متحدثاً للتعبير عن أفكارهم بشأن هذه المسألة. وأثناء عملية الصياغة، نظرت اللجنة في 200 تعديل قدمها 22 برلمانياً ومنتدى النساء البرلمانيات. تمت الموافقة على حوالى ثلث التعديلات والتعديلات الفرعية المقترحة.
واجتمع مكتب اللجنة صباح يوم 26 آذار/مارس 2024. وكان قراره الرئيسي هو طرح بند موضوعي ناشئ عن النقاشات التي جرت خلال الاجتماع. كما وافق المكتب على مواصلة المشاورات لوضع برنامج عمل كامل للجمعية العامة الـ149.
وفي الجلسة الأخيرة للجنة بعد ظهر يوم 26 آذار/مارس 2024، تم اعتماد مشروع القرار الموحد بالتصويت وتم قبول البند الموضوع الذي اقترحه المكتب.

وفي 27 آذار/مارس 2024، عرض رئيس اللجنة مشروع القرار في الجلسة العامة للجمعية العامة، وتم اعتماده بالإجماع. وأعربت وفود الهند والجمهورية الإسلامية الإيرانية وروسيا الاتحادية عن معارضتها لنص القرار برمته.

وأعرب وفدا الصين وليتوانيا عن تحفظهما على نص القرار بأكمله. وأعربت وفود أستراليا وكندا وكوبا وفرنسا ونيوزيلندا وجمهورية كوريا وتركيا والمملكة المتحدة عن تحفظاتها على عدة فقرات، وفي بعض الحالات، على استخدام مصطلح "منظومات الأسلحة المستقلة" من دون الإشارة إلى سمة الفتك.

ووافقت الجمعية العامة على البند الموضوع الذي قدمه المكتب بعنوان *دور البرلمانات في المضي قدماً بحل الدولتين في دولة فلسطين* ووافقت على ترشيح معالي السيد محمد أنور بوشويط (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية) والسيد ج. بوتيمر (أيرلندا) مقررين مشاركين للقرار القادم. عند طرح هذا البند، أشار المكتب إلى أنه لأسباب تتعلق بالشمولية بسبب حساسية الموضوع، ينبغي أن تتاح له إمكانية إنشاء فريق يضم مقرراً مشاركاً من كل مجموعة جيوسياسية. ولذلك سيتم تكليف رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي بمتابعة المشاورات بهدف تعيين هؤلاء المقررين في أقرب فرصة ممكنة عملاً بالقاعدة 13.4 من قواعد اللجان الدائمة.

مواجهة الآثار الاجتماعية والإنسانية
لأنظمة الأسلحة الذاتية التشغيل والذكاء الاصطناعي

قرار اعتمد بتوافق الآراء* من قبل الجمعية العامة الـ148 للاتحاد البرلماني الدولي
(جنيف، 27 آذار/مارس 2024)

إن الجمعية العامة الـ148 للاتحاد البرلماني الدولي،

إذ تقتر أنه، بينما استخدامات التكنولوجيات الناشئة تتيح فرص للتنمية البشرية، قد تشكّل تحديات هامة للسلم والأمن الدوليين وقد تطرح أسئلة جديدة حول دور البشر في الحرب، وأن تنظيم التشغيل الذاتي في سياق أنظمة الأسلحة يتطلب فهماً شاملاً لآثاره، وأن عملية صنع القرار البشري والمراقبة يجب أن تأخذ بعين الاعتبار كافة التبعات الأخلاقية والقانونية والإنسانية والأمنية،

وإذ تؤكد أن أي مناقشة بشأن أنظمة الأسلحة الذاتية التشغيل تخضع للقانون الدولي، ولا سيما ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي الإنساني،

وإذ تعترف بنقص التعريف المتفق عليه لأنظمة الأسلحة الذاتية التشغيل، *وإذ تستذكر* اقتراح اللجنة الدولية للصليب الأحمر حيث يشمل مصطلح "أنظمة الأسلحة الذاتية التشغيل" يشمل التشغيل أي نظام أسلحة يتمتع بالاستقلالية في وظائفه الحيوية، مما يعني أنه يمكنه الاختيار (أي البحث عن أو اكتشاف أو تحديد أو تتبع) والهجوم (أي استخدام القوة ضد، أو تحييد، أو إتلاف، أو تدمير) الأهداف من دون تدخل بشري،

وإذ تسلم أيضاً بأن الحفاظ على السيطرة والحكم البشريين يشكل عاملاً حاسماً في ضمان الامتثال للقانون ومعالجة المخاوف الأخلاقية الناشئة عن نشر أنظمة الأسلحة الذاتية التشغيل معالجة فعّالة،

وإذ يساورها بالغ القلق لأن أنظمة الأسلحة الذاتية التشغيل التي تتمتع بالاستقلالية الكاملة في وظائفها الأساسية يمكن أن تكون قادرة على الاختيار والهجوم عليها من دون تدخل بشري،

وإذ يساورها القلق من أن الافتقار إلى الرقابة والتنظيم الصريح على المستوى الدولي حول استخدام أنظمة الأسلحة الذاتية التشغيل يمكن أن يسمح للمشغلين بانتهاك القانون الدولي، لا سيما ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي الإنساني، من دون مساءلة، وقد ينتهك حقوق الإنسان الأساسية المنصوص عليها في الأطر القانونية الوطنية، والإقليمية، والدولية، وذلك بسبب غياب الحكم البشري والإشراف، وقلة فرص التدخل في الوقت المناسب أو آليات إبطال المفعول واستخدام القوة على نطاق واسع،

وإذ يساورها بالغ القلق إزاء العواقب والأثر السلبيين المحتملين لأنظمة الأسلحة الذاتية التشغيل على الأمن العالمي والاستقرار الإقليمي والدولي، بما في ذلك خطر نشوء سباق تسلح، وتخفيض عتبة النزاع والانتشار، بما في ذلك على الجهات الفاعلة من غير الدول استناداً إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 2023 القرار 241/78 بشأن أنظمة الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل،

وإذ تشعر بالقلق من أن النهوض بالتقنيات العسكرية المتطورة، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي ومعالجة البيانات الخوارزمية، قد يزيد من خطر سباق تسلح جديد، وتخفيض عتبة النزاع والانتشار، بما في ذلك بالنسبة للجهات الفاعلة من غير الدول، ووضع السلم والأمن الدوليين في خطر أكبر،

ولكن *إذ نعترف* بأن حظر البحث سيكون غير واقعي – ليس أقله عندما يتم إجراء الكثير من الأبحاث في هذا المجال من قبل جهات فاعلة عسكرية، ومدنية على حد سواء، ولا يزال للذكاء الاصطناعي دور مهم للغاية يؤديه في الحياة المدنية،

وإذ يثيرها القلق إزاء احتمالية أن لدى أنظمة الأسلحة الذاتية التشغيل القدرة على أن تصبح أسلحة دمار شامل في المستقبل لأنها تجمع بين خاصيتين تنفرد بهما هذه الأسلحة: الضرر الواسع العشوائي وانعدام السيطرة البشرية،

وإذ تدرك أن صكوك حقوق الإنسان تضمن الحق في الحياة والكرامة، وسلامة الأشخاص،

وإذ يساورها بالغ القلق من إمكانية استخدام أنظمة الأسلحة الذاتية التشغيل من قبل الجماعات المسلحة والجهات الفاعلة الأخرى من غير الدول لتقويض الأمن الوطني والإقليمي والعالمي، مما يتسبب في آثار اجتماعية وإنسانية عميقة،

وإذ تشعر بالفزع من الأدلة التي تشير إلى أن خوارزميات التعرف الفردية، بما في ذلك، التعرف على الوجه وخوارزميات القرار الآلي تنطوي على تحيز متأصل يعمل بالفعل على نشر التمييز بين الرجال والنساء والتمييز العنصري وارتكاب الظلم ضد الأشخاص المحرومين اجتماعياً واقتصادياً والضعفاء والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، وأن أنظمة الأسلحة الذاتية التشغيل يمكن أن تكون مبرمجة بشكل متعمّد لاستهداف الأشخاص الذين يحملون "علامات" أو هويات معينة بما في ذلك العرق أو الجندر أو أنماط السلوك، وتطبيق القوة من دون تدخل بشري، مما قد يؤدي إلى إلحاق ضرر غير متناسب بجماعات أو مواقع أو مجتمعات محلية محددة،

وإذ تشير، من دون الإخلال بالمادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة، *إلى* القاعدة الأساسية للقانون الدولي الإنساني والذي بموجبه يكون حق أطراف النزاع في اختيار وسائل وأساليب الحرب غير محدود، كما هو منصوص عليه في المادة 35 (1) من البروتوكول الإضافي الأول إلى اتفاقيات جنيف للعام 1949 المتعلقة بحماية الضحايا في النزاعات المسلحة الدولية، وعلى النحو المنصوص عليه في القانون الدولي العرفي، بالإضافة إلى الالتزام المنصوص عليه في المادة 36 من البروتوكول الإضافي الأول، الذي يتطلب من الدول إجراء مراجعات في دراسة جميع الأسلحة الجديدة أو تطويرها أو اقتنائها أو اعتمادها

والوسائل والأساليب الحربية الجديدة لتحديد ما إذا كان استخدامها محظوراً بموجب القانون الدولي الإنساني أو أي قاعدة أخرى للقانون الدولي الساري،

وإذ تضع في اعتبارها أن على مدار عقود من الزمن، كان المجتمع الدولي يتابع بفعالية المشاكل الناشئة عن الأسلحة الذاتية التشغيل، التي تميزت بإنجازات رئيسية في الحوكمة التنظيمية للأسلحة الذاتية التشغيل، بما في ذلك، تقرير المقرر الخاص للأمم المتحدة عن حقوق الإنسان بشأن عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء أو بالإجراءات الموجزة أو الإعدام التعسفي في العام 2010، التي أدت إلى تسليط الضوء على قضية الروبوتات القاتلة الذاتية التشغيل وحماية الحياة في دائرة الضوء الدولية، ومنذ العام 2013، قامت الأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية حظر أو تقييد استخدام أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، وهي صك رئيسي من صكوك القانون الدولي الإنساني، وقد عقدت مناقشات حول هذه القضية، وفي العام 2016، أنشأت فريقاً مفتوح العضوية من الخبراء الحكوميين معنياً بالتكنولوجيات الناشئة في مجال أنظمة الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل،

وإذ تعترف بفريق الخبراء الحكوميين بوصفه محفلاً دولياً رئيسياً يجري في إطاره وضع إطار حول أنظمة الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل،

وإذ ترحب بحقيقة تأكيد فريق الخبراء الحكوميين خلال اجتماعاته في العام 2023، على الحاجة إلى توقع التقدم التكنولوجي في أنظمة الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل، والحث على الالتزام الصارم بالقانون الدولي الإنساني طوال دورة حياة هذه الأنظمة، وتسليط الضوء على الحاجة إلى فرض قيود على الأهداف والمعايير التشغيلية، بالاقتران مع التدريب والتعليمات الملائمة للمشغلين البشريين، والتأكيد بحزم على أنه لا ينبغي نشر أي نظام قائم على أنظمة الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل غير قادر على الامتثال للقانون الدولي،

وإذ تعترف باعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار 78/241 في كانون الأول/ديسمبر 2023، والذي يطلب، في جملة أمور، من الأمين العام للأمم المتحدة أن تقدم الدول تقريراً موضوعياً حول هذا الموضوع يعكس مجموعة كاملة من وجهات النظر الواردة من الدول الأعضاء والدول المراقبة حول طرق مواجهة التحديات والمخاوف ذات الصلة التي تثيرها هذه الأنظمة من وجهات نظر

إنسانية، وقانونية، وأمنية، وتقنية، وأخلاقية، وحول دور الأشخاص في استخدام القوة، وتستدعي آراء المنظمات الدولية والإقليمية واللجنة الدولية للصليب الأحمر والمجتمع المدني والأوساط العلمية والصناعة،

وإذ تعترف أنه منذ العام 2018، أكد الأمين العام للأمم المتحدة باستمرار على أن أنظمة الأسلحة الذاتية التشغيل غير مقبولة سياسياً وبغيضة أخلاقياً، ودعا إلى حظرها بموجب القانون الدولي، وذلك عند تقديم *جدول أعمال السلام الجديد* الخاص به قبل انعقاد قمة المستقبل في العام 2024، ودعا الدول كذلك إلى اعتماد صك ملزم قانوناً بحلول العام 2026 لحظر أنظمة الأسلحة الذاتية التشغيل التي تعمل من دون رقابة أو إشراف بشري، وتنظيم جميع الأنواع الأخرى من أنظمة الأسلحة الذاتية التشغيل،

وإذ تشير إلى أن المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفية، ومقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بحقوق الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، ومقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بالأشكال المعاصرة للعنصرية، ومقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بمكافحة الإرهاب وحقوق الإنسان، واللجنة الدولية للصليب الأحمر والمجتمع المدني، بما في ذلك من خلال حملة "أوقفوا الروبوتات القاتلة"، والمجتمع العلمي، والأوساط الأكاديمية، انضمّوا إلى النداء الذي أطلقه الأمين العام للأمم المتحدة من أجل فرض حظر عالمي على أنظمة الأسلحة الذاتية التشغيل،

وإذ تشير إلى أن النداء المشترك التاريخي الذي وجهه الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس لجنة الصليب الأحمر الدولية في العام 2023 أكد على الحاجة الملحة إلى قيام الدول بالتفاوض بشأن قانون دولي جديد وملزم بشأن أنظمة الأسلحة الذاتية التشغيل من أجل وضع حظر وتقييد واضحَين لأنظمة الأسلحة الذاتية التشغيل بحلول العام 2026،

وإذ تضع في اعتبارها أن العديد من الدول ومجموعات البلدان قد دعت بالفعل إلى وضع صك ملزم قانوناً لتنظيم استخدام أنظمة الأسلحة الذاتية التشغيل و/أو الحد منها و/أو حظرها، وفي الوقت نفسه، *إذ ندرك* الحاجة إلى اتخاذ قرار بالإجماع، أي أن جميع الدول توافق على اتباع القيود المقترحة،

وإذ تدرك ضرورة اتخاذ إجراءات عاجلة وملموسة لوضع نُهج دولية، لا سيما وأن أنظمة الأسلحة ذات الدرجات المتفاوتة من الاستقلالية قد استخدمت بالفعل في مختلف النزاعات،

وإذ تراعي المقاصد والمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الدولي الإنساني ومبادئه التأسيسية المتعلقة بالإنسانية، وما يمليه الضمير العام، والمنظورات الأخلاقية،

وإذ تؤكد من جديد أنه نظراً لأن القانون الدولي الإنساني يتطلب من القادة ومستخدمي الأسلحة أن يكونوا قادرين على توقع آثارها والحد منها، يجب أن تكون أنظمة الأسلحة قابلة للتنبؤ، وأن الأثر المحتمل "للصندوق الأسود" الناشئ عن تكامل تكنولوجيات الذكاء الاصطناعي يمكن أن يعيق الامتثال لهذه الالتزامات،

وإذ يساورها بالغ القلق لأنه كلما طال انتظار الدول لتنظيم أنظمة *الأسلحة الذاتية التشغيل*، زاد احتمال استمرار تدفق وانتشار هذه الأنظمة في السوق،

وإذ تؤكد على ضرورة دراسة إطار تنظيمي دولي لاستخدام الذكاء الاصطناعي لتنظيم الاستخدام الضار لهذه التكنولوجيا،

وإذ تسلّط الضوء على أنه سيكون للبرلمانات دور مهم تؤديه في زيادة الوعي بالآثار الاجتماعية والإنسانية والقانونية والأخلاقية لاستخدام أنظمة الأسلحة الذاتية التشغيل، وفي دعم الحكومات بمدخلات لصياغة نص صك لتنظيم مثل هذه الأنظمة،

1. *تحث* البرلمانات والبرلمانيين على المشاركة بشكل نشط وعاجل في المناقشة الرامية إلى معالجة التهديد الذي تشكله أنظمة الأسلحة الذاتية التشغيل على السلم والأمن؛

2. *تحث بقوة* البرلمانات على وضع تشريعات وطنية لإنشاء أطر تنظيمية تنظم وضع ونشر واستخدام أنظمة الأسلحة الذاتية التشغيل، عندما يتم التوصل إلى اتفاق دولي بشأن تعريف "نظام الأسلحة الذاتية التشغيل" وعلى التمييز بين التشغيل الذاتي الكامل والجزئي، فضلاً عن التوافق في الآراء بشأن استخدام المصطلح ومضمونه "السيطرة البشرية ذات المعنى"، وتأخذ في الاعتبار جميع آثارها الأخلاقية والقانونية والإنسانية والأمنية، وتتضمن حظر أنظمة الأسلحة الذاتية التشغيل التي تعمل من دون سيطرة أو رقابة بشرية، والتي لا يمكن استخدامها بما يتوافق مع القانون الدولي الإنساني؛

3. *تدعو* البرلمانات إلى حث حكوماتها لمواصلة العمل عبر المحافل الدولية، بما في ذلك الأمم المتحدة وفريق الخبراء الحكوميين، على صك، وإطار حوكمة، والأحكام بشأن الاستقلال الذاتي في أنظمة الأسلحة، لضمان الامتثال للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، والمنظورات الأخلاقية، فضلاً عن منع التأثير على السلم والأمن، وما يستلزمه الاستقلال الذاتي في أنظمة الأسلحة؛

4. *تقترح على* البرلمانات تشجيع حكوماتها على تبادل وجهات نظرها مع الأمين العام للأمم المتحدة حول سبل مواجهة التحديات والمخاوف التي تثيرها أنظمة الأسلحة الذاتية التشغيل وفقاً للقرار 78/241 الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في كانون الأول/ديسمبر 2023 *وجدول أعمال السلام الجديد*، الذي يوصي ببذل جهود متعددة الأطراف من أجل التوصل إلى صك ملزم قانوناً بشأن أنظمة الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل وأنواع أخرى من أنظمة الأسلحة الذاتية التشغيل بحلول العام 2026؛

5. *توصي* البرلمانات والبرلمانيين بالعمل مع الجهات المعنية، بما في ذلك قطاع الدفاع والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية، لفهم وتقييم وإنشاء ضمانات في ما يتعلق بكل من الذكاء الاصطناعي وأنظمة الأسلحة الذاتية التشغيل بما في ذلك مصممي أنظمة الأسلحة، لا سيما في ما يتعلق بامتثالهم للقانون القائم ومع أي تطورات في القانون قد تحدث في المستقبل؛

6. *تشجع* البرلمانات على تقييم وتحليل دور تقنيات المراقبة الجماعية في المجتمع بانتظام، لتجنب هذه التقنيات التي تنشئ ضغوطاً أحادية الجانب على جميع المواطنين، وتمنح صلاحيات غير متناسبة للأطراف المراقبة عندما تعمل من دون رقابة مناسبة، ومعالجة المخاطر التي تشكلها أنظمة التعرف على الوجه بما في ذلك الأجهزة والبرامج والخوارزميات، بما في ذلك، منع التحيز الجندري والعنصري التي قد يتم دمجها في أنظمة الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل؛

7. *تحث* البرلمانات والبرلمانيين على تأدية دور حاسم في مساءلة الحكومات في ما يتعلق بأنظمة الأسلحة الذاتية التشغيل، وضمان الجودة في إدارتها، ولا سيما في ما يتعلق بضرورة الاحتفاظ بالتحكم البشري على استخدام القوة، والشفافية في تصميمها وتطويرها وتشغيلها وتنظيمها والإشراف عليها وفي تحفيز الحكومات والمجتمعات على اتخاذ إجراءات ملموسة على نطاق أوسع؛

8. *تدعو* البرلمانات إلى تشجيع الحكومات على المشاركة بنشاط في النقاشات الجارية في فريق الخبراء الحكوميين بشأن أنظمة الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل، وإلى بذل جميع الجهود اللازمة لدعم عمل فريق الخبراء الحكوميين؛

9. *تدعو أيضاً* البرلمانات أن تحث حكوماتها بقوة على إنشاء أطر متينة لحماية البيانات لتنظيم تطوير أنظمة الأسلحة الذاتية التشغيل ونشرها واستخدامها، مع التشديد على الأهمية الحاسمة لحماية البيانات الحساسة وضمان الاستخدام الأخلاقي والمسؤول للمعلومات؛

10. *تحث* البرلمانات على ضمان إنشاء آليات فعالة لإجراء التحقيقات والملاحقات القضائية والمعاقبة على الانتهاكات للقانون الدولي الإنساني الناشئة عن استخدام الأسلحة ذات القدرات الوظيفية الذاتية التشغيل، مما يدعم المسؤوليات الفردية ويضمن المساءلة عن أي انتهاكات للمعايير الأخلاقية والقانونية؛

11. *تحث أيضاً* البرلمانات على أن تطلب من حكوماتها أن تحدد بوضوح مسؤولياتها، ومسؤوليات القطاع الخاص والمجتمع المدني في ما يتعلق بأنظمة الأسلحة الذاتية التشغيل، واعتماد تشريعات تتضمن أطراً وضمانات تنظيمية لضمان عدم وقوع هذه الأنظمة في أيدي إجرامية أو في أيدي جهات غير شرعية تعمل خارج القانون وضمان أن تكون هذه القوانين متماشية تماماً مع الالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان؛

12. *تشجع* البرلمانات والبرلمانيين على تحفيز تبادل الممارسات الجيدة ذات الصلة بين الدول، مع المراعاة الواجبة لأنظمة الأمن الوطني والقيود التجارية المفروضة على المعلومات الخاصة؛

13. *توصي* البرلمانات والبرلمانيين بما يلي: (أ) تخصيص موازنات لتمويل الخطط والبرامج والمشاريع والإجراءات الرامية إلى التوعية بضرورة منع حقوق الإنسان والضمانات المتصلة بأنظمة الأسلحة الذاتية التشغيل وتنظيمها ورصدها وإنفاذها؛ (ب) الدعوة إلى إدراج برامج تعليمية شاملة عن الذكاء الاصطناعي والأنظمة الذاتية التشغيل في المناهج الدراسية الوطنية على المستويات التعليمية المناسبة لتعزيز الفهم الواسع النطاق للفوائد المحتملة والمخاطر المرتبطة بهذه التكنولوجيات، بما في ذلك الآثار الأخلاقية والقانونية والإنسانية والأمنية؛

14. *تدعو* إلى اعتماد تدابير لضمان إدراج مراعاة المنظور الجندري والمنظور متعدد الجوانب استناداً إلى قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 1325 (2000)، في النقاشات المتعلقة بأنظمة الأسلحة الذاتية التشغيل، واستراتيجيات الذكاء الاصطناعي العسكري،

15. *تدعو* الشبكات البرلمانية ذات الصلة والمراقبين الدائمين للاتحاد البرلماني الدولي إلى إدراج أنظمة الأسلحة الذاتية التشغيل في جداول أعمالهم وإبلاغ الاتحاد البرلماني الدولي بعملهم ونتائجهم بشأن هذه القضية؛

16. *تدعو* الاتحاد البرلماني الدولي، من خلال لجنته الدائمة وهيئاته المتخصصة، إلى مواكبة هذه القضية وتنظيم مناقشة عامة في الجمعية العامة الـ151، ودعوة الشبكات البرلمانية ذات الصلة والمراقبين الدائمين للاتحاد البرلماني الدولي للمشاركة، بهدف تقييم الوضع في تقديم موعد العام 2026 الذي حدده الأمين العام للأمم المتحدة لاعتماد صك ملزم قانوناً بشأن أنظمة الأسلحة الذاتية التشغيل؛

17. *تقترح* أن تجمع وتقيّم الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي مجموعة برلمانية من الممارسات الجيدة المتعلقة باستخدام الذكاء الاصطناعي في القطاعين الأمني والعسكري المستمدة من النقاش الذي جرى في إطار الاتحاد البرلماني الدولي وغيره من أنشطة الاتحاد البرلماني الدولي اللاحقة، بما في ذلك تدابير لإزالة التحيز في الخوارزميات التي تدعم أنظمة الذكاء الاصطناعي القادرة على التحليل والإجراءات المستقلة؛

18. *تحث* الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي إلى مشاركة هذا القرار والتقارير والمنشورات الإضافية المتعلقة بأنظمة الأسلحة الذاتية التشغيل مع الأمين العام للأمم المتحدة لإدراجها في التقرير المذكور في القرار 78/241 الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في كانون الأول/ ديسمبر 2023؛

19. *تدعو* الاتحاد البرلماني الدولي إلى عقد دورات منتظمة للبرلمانيين لمناقشة آخر التطورات في الأسلحة الذاتية التشغيل والذكاء الاصطناعي، وإعادة تقييم آثارها في المجال العسكري، ولا سيما في ما يتعلق بالشواغل المحددة المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان والسيطرة الإنسانية الهادفة على استخدام القوة والآثار الأخلاقية لهذه التكنولوجيات؛

20. *تشجع أيضاً* البرلمانات على تنفيذ استراتيجياتها لممارسة وظائف رقابة برلمانية أكثر فعالية، وضمان عدم نشر التطور التكنولوجي، مثل الذكاء الاصطناعي، إلا لمساعدة البشر في مهام معينة، من دون المساس بالسيطرة والتدخل البشريين المجديَين عند الحاجة.

*- أعربت **روسيا الاتحادية والجمهورية الإسلامية الإيرانية والهند** عن معارضتها لنص القرار بكامله.

- أعربت **الصين وليتوانيا** عن تحفظ على نص القرار بكامله.

- أعربت **أستراليا ونيوزيلندا والمملكة المتحدة** عن تحفظات على عدة فقرات.

- أعربت **كوبا وفرنسا** عن تحفظ على استخدام مصطلح أنظمة الأسلحة الذاتية التشغيل من دون ذكر خاصية الفتك (أي أنظمة الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل - LAWS)

- أعربت **تركيا** عن تحفظات على الفقرات 13، و17، و18، و20، و21 من الديباجة، وعلى الفقرات 2 و4 و16 من منطوق مشروع القرار.

- أعربت **جمهورية كوريا** عن تحفظات على الفقرتين 18 و19 من الديباجة، والفقرة 16 من منطوق مشروع القرار.

- أعربت **كندا** عن تحفظات على الفقرة 3 من الديباجة والفقرة 2 من منطوق مشروع القرار على أساس أنهما مبالغتان في طابعهما التوجيهي بالنسبة للحكومات الوطنية.

*****

5. البند السادس من جدول الأعمال:

***الشراكات من أجل العمل المناخي: تعزيز الوصول إلى طاقة صديقة للبيئة بتكلفة ميسورة، وضمان الابتكار والمسؤولية والإنصاف* (اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة)**

عقدت اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة جلساتها في 24 و25 و26 آذار/مارس 2024 برئاسة رئيسها السيد و. ويليام (سيشيل). وتم تكليف اللجنة بمهمة صياغة القرار بشأن *الشراكات من أجل العمل المناخي: تعزيز الوصول إلى طاقة صديقة للبيئة بتكلفة ميسورة، وضمان الابتكار والمسؤولية والإنصاف*. وقد أعد مشروع القرار والمذكرة التوضيحية المصاحبة له المقررون المشاركون التالية أسماؤهم: سعادة السيد محمد سيف السويدي (دولة الإمارات العربية المتحدة)، والسيد س. باترا (الهند)، والسيدة ل. فاسيلينكو (أوكرانيا).

وتمت صياغة القرار في الجلسة العامة. وكانت اللجنة قد تلقت 293 تعديلاً مقدماً من 27 برلماناً عضواً. لقد اعتُمد مشروع القرار الموحد بالإجماع. وأعربت الهند والجمهورية الإسلامية الإيرانية عن معارضتهما للنص بأكمله. وأعربت الصين عن تحفظاتها على الفقرتين 7 و8 من الديباجة، والفقرات 7 و8 و25 من المنطوق. وأعربت تركيا عن تحفظاتها على الفقرات 24 و25 و26 من المنطوق.

وفي جلستها الأخيرة وبناءً على اقتراح مكتبها، اعتمدت اللجنة البند الموضوع التالي بعنوان *الاستراتيجيات البرلمانية للتخفيف من الأثر الطويل الأمد للنزاعات، بما في ذلك النزاعات المسلحة، على التنمية المستدامة*. وافقت اللجنة على ترشيح معالي السيدة هالة رمزي فايز (مملكة البحرين)، والسيدة إ.ت. موتيكا (ناميبيا) والسيد ر. فوجيل (بولندا) كمقررين مشاركين.

كما وافقت اللجنة على خطة عمل للجمعية العامة المقبلة. ويتضمن مناقشة حول موضوع القرار القادم، وحلقة نقاش بعنوان *دور البرلمانات في منع التهرب الضريبي على الشركات وتحقيق التنمية المستدامة*، بالإضافة إلى جزء للتحضير للاجتماع البرلماني في الدورة الـ29 لمؤتمر الأطراف (COP29).

ولم يتم تلقي أي ترشيح لشغل منصب المكتب الشاغر.

الشراكات من أجل العمل المناخي: تعزيز الوصول إلى طاقة صديقة للبيئة بتكلفة ميسورة، وضمان الابتكار والمسؤولية والإنصاف

قرار اعتمد بتوافق الآراء* من قبل الجمعية العامة الـ148 للاتحاد البرلماني الدولي

(جنيف، 27 آذار/مارس 2024)

إن الجمعية العامة الـ148 للاتحاد البرلماني الدولي،

إذ تشير إلى أهداف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاق باريس لتعزيز الاستجابة العالمية لتغير المناخ، بالإضافة الى نتائج مؤتمرات الأمم المتحدة لتغير المناخ (مؤتمر الأطراف)، التي تؤكد الحاجة الملحة إلى إجراء تخفيضات فورية وعميقة وسريعة ومستدامة في الاحتباس الحراري

العالمي وانبعاثات غازات الدفيئة في جميع القطاعات ذات الصلة بناء على الوسائل المتاحة للتنفيذ، بما في ذلك من خلال زيادة استخدام الطاقة المنخفضة الانبعاثات والطاقة المتجددة، وشراكات التحول العادل للطاقة وغيرها من الإجراءات المتعددة المستويات والتعاونية في ضوء الظروف الوطنية،

وإذ تشير أيضاً إلى قرار الاتحاد البرلماني الدولي بشأن تغير المناخ – *دعونا لا نتخطى الحدود*، الذي تم اعتماده في الجمعية العامة الـ139 للاتحاد البرلماني الدولي في تشرين الأول/أكتوبر 2018، *خطة العمل البرلمانية بشأن تغير المناخ* التي أقرها المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ 198 في آذار/مارس 2016، والوثيقة الختامية للاجتماع البرلماني في الدورة الـ28 لمؤتمر الأطراف (COP28) في كانون الأول/ديسمبر 2023،

وإذ تلاحظ أهمية تعزيز الشراكات بين جميع البلدان والبرلمانات والمؤسسات العامة والخاصة (الحكومية وغير الحكومية والبرلمانية الدولية) والمجتمعات المدنية (لا سيما الفئات الضعيفة) المعنية بمكافحة تغير المناخ، وأنه بدون هذا التعاون لتيسير العمل المناخي، ستكون آثار تغير المناخ أمراً لا مفر منه على جميع المستويات،

وإذ تذكّر باتفاق دولة الإمارات العربية المتحدة بشأن تغير المناخ في الدورة الـ 28 لمؤتمر الأطراف (COP28)، والذي يمكن أن يصبح معياراً للشراكات في مجال العمل المناخي من خلال وضع استجابة للتقييم العالمي، ووضع خطة لسد الثغرات في التنفيذ بحلول العام 2030، ودعوة الأطراف إلى التحول بعيداً عن استخدام الوقود الأحفوري بطريقة عادلة ومنظمة ومنصفة للوصول إلى صافي الصفر، وإذ تدرك الحاجة الماسة إلى زيادة تمويل التكيف، ووضع أهداف لزيادة قدرة الطاقة المتجددة ثلاث مرات عالمياً، ومضاعفة معدل تحسين كفاءة استخدام الطاقة العالمي بحلول العام 2030،

وإذ تشير أيضاً إلى الهدف الرئيسي لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ المتمثل في تحقيق تثبيت تركيزات غازات الدفيئة في الغلاف الجوي عند مستوى يمنع التدخل البشري الخطير في النظام المناخي،

وإذ تضع في اعتبارها أن اتفاق باريس قد وضع آليات وإجراءات حتى تتمكن البلدان من تحديد مساهماتها المحددة وطنياً للحد من انبعاثات غازات الدفيئة والتكيف مع آثار تغير المناخ؛ *وإذ تعرب*

عن تقديرها لأن جميع الأطراف في اتفاق باريس قد أبلغت عن المساهمات المحددة وطنياً التي تظهر التقدم نحو تحقيق هدف درجة الحرارة المنصوص عليه في اتفاق باريس؛ *وإذ تشير إلى* أنه ترد حاجة إلى أهداف تخفيف أكثر طموحاً في المساهمات المحددة وطنياً لخفض الانبعاثات بسرعة،

وإذ تشير إلى إطلاق مشروع التعهد العالمي لغاز الميثان، خلال الدورة الـ26 لمؤتمر الأطراف في غلاسكو، الذي يستند إلى بيانات علمية متينة ويتضمن التزاماً بخفض انبعاثات غاز الميثان العالمية بنسبة 30 في المئة على الأقل دون مستويات العام 2020 بحلول العام 2030،

وإذ تشير أيضاً الى أن أكثر من 155 بلداً قد وقّع في الوقت الحاضر على التعهد العالمي بشأن غاز الميثان، *وإذ تدرك* بأنه لا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال التخفيض الجذري لانبعاثات الميثان، والبقاء على المسار الصحيح لتجنب ارتفاع متوسط درجة حرارة الغلاف الجوي بما يتجاوز 1.5 درجة مئوية في هذا العقد.

وإذ تأخذ في الاعتبار أنه على الرغم من أن غاز الميثان يشكل 16 في المئة فحسب من الغازات الدفيئة، فهو مسؤول عن ما يقرب من ثلث ظاهرة الاحتباس الحراري ويحبس حرارة أكثر بـ 80 مرة من ثاني أكسيد الكربون، على الرغم من أنه يتبدد في الغلاف الجوي خلال عقود، وليس قرون كما هو الحال بالنسبة لثاني أكسيد الكربون، *وإذ تعترف* بكل من النشاط الحرجي، بفضل أهميته الحيوية في احتجاز ثاني أكسيد الكربون، وإنتاج المواد الخام المتجددة للبناء، مثل الخشب ومشتقاته، بوصفها نشاطاً استراتيجياً للتنمية المستدامة للبلدان،

وإذ تعترف بأن الحق في بيئة نظيفة وصحية، بما في ذلك الحق في حماية البيئة لصالح الأجيال الحالية والمقبلة، هو حق أساسي مكرس في القوانين الوطنية والدولية على السواء،

وإذ تضع في اعتبارها أن البرلمانات تؤدي دوراً أساسياً في مراقبة السياسات الحكومية المتعلقة بالمسائل البيئية وكذلك في تخصيصات الموازنة، وسن التشريعات، ومراقبة تنفيذ التشريعات واللوائح ذات الصلة، وضمان المواءمة بين السياسات الوطنية، والالتزامات الدولية،

وإذ ترى أيضاً أن العديد من المبادرات البرلمانية تتناول الحاجة إلى اتخاذ إجراءات وتمويل عاجلَين بشأن المناخ، بما في ذلك البرامج البرلمانية التي يجري تشكيلها للعمل المناخي ضد غاز الميثان،

وإذ تدرك أن الحد في انبعاثات الكربون أمر بالغ الأهمية في التعامل مع تغير المناخ وتخفيف الضرر البيئي، وأن الطاقة المتجددة دون الإضرار بالنظام البيئي توفر وسائل أنظف وأكثر استدامة لتلبية طلب الطاقة، مما يحقق الاستدامة البيئية ويوفر ميزة إضافية تتمثل في القدرة على توفير الطاقة حتى لأكثر الأشخاص حرماناً الذين يعيشون في المناطق النائية،

وإذ تدرك أيضاً التأثير الكبير للنزاعات المسلحة التي تحرض عليها الدول أو غير الدول على المناخ حيث تتسبب في إطلاق كميات كبيرة من ثاني أكسيد الكربون وغيره من غازات الدفيئة في الغلاف الجوي، تؤدي إلى تدمير النظم البيئية التي تقوم حالياً بتخزين الكربون وامتصاص وإزالة الغازات الدفيئة من الغلاف الجوي، وكذلك، التسبب بالجرائم البيئية،

وإذ تدرك كذلك أن نشر مصادر الطاقة المتجددة في قطاعات الطاقة والحرارة والنقل هو أحد العوامل التمكينية الرئيسية للحفاظ على ارتفاع متوسط درجات الحرارة العالمية في حدود الـ 1.5 درجة مئوية، وأن الحاجة إلى تشجيع نشر الطاقة المتجددة قد تزايدت بشكل كبير في السنوات الأخيرة، وأن المزيد من المدن والمناطق والبلدان، المتقدمة والنامية على السواء، تعمل على تعزيز واعتماد سياسات لنشر الطاقة المتجددة، وتعتبر الأهداف البيئية الملموسة وسهولة القياس ذات أهمية قصوى في هذا الصدد،

وإذ تؤكد على ضرورة إجراء تخفيضات عميقة وسريعة ومستدامة في انبعاثات غازات الدفيئة بما يتماشى مع مسارات 1.5 درجة مئوية، على النحو الوارد في القرار المتعلق بالتقييم العالمي الأول في الدورة الـ28 لمؤتمر الأطراف (COP28)، من خلال مضاعفة قدرة الطاقة المتجددة على مستوى العالم ثلاث مرات ومضاعفة المتوسط العالمي السنوي لتحسين كفاءة الطاقة بحلول العام 2030، وكذلك من خلال تسريع التكنولوجيات ذات الانبعاثات الصفرية والمنخفضة والابتعاد عن الوقود الأحفوري في نظم الطاقة،

وإذ ترحب بإعلان قادة مجموعة العشرين في نيودلهي، الذي يؤكد على تسريع التحولات في مجال الطاقة النظيفة والمستدامة والعادلة والميسورة التكلفة والشاملة من خلال مسارات مختلفة، كوسيلة لتمكين النمو القوي والمستدام والمتوازن والشامل وتحقيق الأهداف المتعلقة بالمناخ، والذي يدعو إلى الاعتراف بالاحتياجات ونقاط الضعف والأولويات والظروف الوطنية المختلفة للبلدان النامية ودعم البيئات التمكينية الدولية والوطنية القوية لتعزيز الابتكار ونقل التكنولوجيا الطوعي والمتفق عليه بشكل متبادل والحصول على تمويل منخفض التكلفة،

وإذ تدرك الحاجة التي تم التعبير عنها في القرار بشأن التقييم العالمي الأول في الدورة الـ28 لمؤتمر الأطراف (COP28) للدول للمساهمة في الجهود العالمية لمكافحة تغير المناخ من خلال تسريع التكنولوجيات الخالية من الانبعاثات والمنخفضة الانبعاثات، بما في ذلك تقنيات الطاقة المتجددة والطاقة النووية وتقنيات التخفيض والإزالة، وإنتاج الهيدروجين منخفض الكربون،

وإذ تدرك أهمية الاتفاق الذي تم التوصل اليه في الدورة الـ27 لمؤتمر الأطراف (COP27) لتوفير تمويل للخسائر والأضرار للبلدان الضعيفة المتضررة بشدة من الفيضانات والجفاف وغيرها من الكوارث المناخية، وإذ ترحّب بالتشغيل اللاحق للصندوق العالمي للخسائر والأضرار في الدورة الـ28 لمؤتمر الأطراف (COP28)،

وإذ تدرك كذلك دور البلدان المتقدمة في تقديم الدعم للبلدان النامية وتعزيز التعاون معها في الانتقال إلى اقتصادات منخفضة الكربون ومنخفضة الانبعاثات؛ *وإذ تؤكد* على ضرورة توسيع نطاق التمويل بدرجة كبيرة لتلبية الاحتياجات العاجلة والمتطورة للبلدان النامية، بما في ذلك الحصول على التكنولوجيا والتمويل المنخفض التكلفة؛ *وإذ تدعو* إلى اتباع نهج جماعي لنقل التكنولوجيا وتنميتها، وتقاسم المعرفة، وإيجاد حلول مبتكرة، باعتبار ذلك أمراً حاسماً لتعزيز التقدم العادل والمستدام والفعال اجتماعياً؛ *وإذ تؤكد* أن كل دولة مسؤولة عن تهيئة مناخ استثماري جذاب يمكنه جذب رأس المال المحلي والدولي لتسريع التغيير،

وإذ تلاحظ أن البلدان المتقدمة ينبغي أن تتحمل المسؤولية الكبرى، بوصفها أكبر المساهمين في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون وغازات الدفيئة،

وإذ تلاحظ أيضاً أن عدد سكان العالم آخذ في النمو بمعدل لم يسبق له مثيل، وأن ذلك أدى إلى زيادة هائلة في الطلب على الطاقة على الصعيد العالمي، بمعدل يرجح أن يكون أسرع من النمو السكاني،

وإذ تدرك أنه، في إطار الجهود المبذولة لتلبية هذا الطلب المتزايد باستمرار على الطاقة والتصدي لمسألة الاحترار العالمي، تم إحراز تقدم كبير في تصميم تكنولوجيات يمكن أن تحد من الانبعاثات وتسخر الطاقة المستمدة من مصادر الطاقة المتجددة والبديلة، ولكن تكاليفها لا تزال بعيدة عن متناول العديد من البلدان النامية،

وإذ تدرك الحاجة إلى تعزيز وتشجيع التكنولوجيات الجديدة لتوسيع نطاق التكامل بين أنظمة تخزين الطاقة باستخدام البطاريات، تهدف إلى تحقيق المزيد من تكامل مصادر الطاقة المتجددة وتلبية متطلبات الطاقة الدينامية لعدد متزايد من السكان،

وإذ تشجع مواءمة معايير الهيدروجين الخالي من الكربون والهيدروجين المنخفض الكربون بهدف تعزيز التعاون العالمي، وتسهيل التجارة وتحفيز الابتكار، الذي يمتلك القدرة على إطلاق العنان لاقتصادات الحجم الكبير، وتشجيع نقل وتطوير التكنولوجيا، وتسريع الانتقال نحو مصادر طاقة أنظف، والوصول إلى الإمكانات الكاملة للطاقة المتجددة،

وإذ ترحب بالمبادرات التعاونية التي اتخذتها بشأن حصول الجميع على الطاقة من منظمات المجتمع المدني لزيادة نشر تكنولوجيات الطاقة الخضراء لتوفير فرص الحصول على الطاقة، وضمان أمن الطاقة، ودفع عملية التحول في مجال الطاقة،

وإذ تدرك الدور الحاسم الذي تؤديه عمليات الربط بين الشبكات والبنية التحتية المرنة للطاقة، وتكامل نظم الطاقة الإقليمية/العابرة للحدود في تعزيز أمن الطاقة، وتعزيز النمو الاقتصادي، وتيسير حصول الجميع على الطاقة بطريقة ميسورة التكلفة وموثوقة ومستدامة،

وإذ تسلط الضوء على أن تغير المناخ يؤثر على الأفراد والمجتمعات بشكل مختلف، حيث تتحمل النساء والشباب والمسنون والأشخاص ذوو الاحتياجات الخاصة وسكان الدول الجزرية الصغيرة النامية،

ومجموعات السكان الأصليين والمجتمعات المحلية التي تعاني من أوضاع هشة، وضعف العواقب المترتبة عليها في كثير من الأحيان، كما تدعو إلى تنسيق الجهود لضمان اتخاذ إجراءات للتصدي لهذه التحديات. تعكس الإجراءات المتخذة للتصدي لهذه التحديات نهجاً شاملاً ومنصفاً للعمل المناخي، بما في ذلك من خلال تعزيز عمليات الانتقال العادلة،

وإذ تدرك أن النساء والفتيات يتأثرن بشكل فريد بالآثار الضارة لتغير المناخ وأنه ينبغي اتخاذ خطوات لدعم القيادة النسائية وصنع القرار في جهود التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، وبناء القدرة على التكيف، والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية،

وإذ تعترف بأن الشباب هم الشريحة الأكثر أهمية وديناميكية من السكان في المجتمع، وأنهم عوامل التغيير وأصحاب المشاريع والمبتكرين، وأنهم من خلال التعليم والعلم والتكنولوجيا، يقومون بتوسيع نطاق جهودهم واستخدام طاقاتهم ومهاراتهم اللازمة لتسريع العمل المناخي، مع مراعاة احتياجاتهم المشتركة، مثل الوصول إلى التعليم الجيد لإعدادهم لوظائف الغد؛ وتوفر العمل اللائق؛ والمساواة بين الرجل والمرأة والتوصل إلى كوكب صحي ونظيف ومستدام،

وإذ تضع في اعتبارها أن تعزيز الثقافة المناخية وتسخير وجهات نظر الشباب وأفكارهم الجديدة وطاقاتهم تشكل عنصراً حيوياً في الجهود الأوسع نطاقاً، لمعالجة القضايا الرئيسية التي تؤثر على الناس من جميع الأعمار، مثل تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ والسلم والأمن؛ والحق في التعليم والصحة والحماية الاجتماعية؛ والمساواة بين الرجال والنساء (الجندرية)؛ وتكافؤ الفرص الاجتماعية والاقتصادية والسياسية؛ ومكافحة تغير المناخ،

وإذ تدرك أهمية الاستثمارات في أنماط الحياة المستدامة والصحية، وتحولات الطاقة المستدامة والعادلة، وتسريع التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، لا سيما في البلدان النامية، وكذلك في سياق الكفاح من أجل القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده،

وإذ تدرك أن الاستهلاك والإنتاج والتجارة المستدامة والمسؤولة، إلى جانب خيارات الحياة وأنماط الحياة الصديقة للبيئة مثل نهج التخلص من النفايات، أمران أساسيان لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك الأهداف المناخية والنمو الاقتصادي الشامل،

وإذ تدرك أيضاً بقيادة الحكومات دون الوطنية في التسريع بإجراءات التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه وتوسيع نطاقها من خلال تنفيذ خطط وإجراءات مناخية محلية وإقليمية، مع إشراك المواطنين والصناعة بفعالية في عملية التحول نحو الاستهلاك والإنتاج المسؤولين،

وإذ تتوخى إجراء تحولاً شاملاً في تدابير كفاءة استخدام الطاقة والتخفيض العالمي في الاستهلاك، مع الهدف الطموح المتمثل في مضاعفة المعدل السنوي العالمي، لتحسين كفاءة استخدام الطاقة بحلول العام 2030 بطريقة محددة على المستوى الوطني، مع مراعاة اتفاق باريس واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ومختلف الظروف والمسارات والنهج الوطنية الرامية إلى تعزيز مشهد مستدام ومسؤول للطاقة على نطاق عالمي، *وإذ تقر* بأن التحول العالمي يتيح فرصاً للتنمية المستدامة والنمو الاقتصادي والقضاء على الفقر ويطرح تحديات أمامها، ومن ثم فإنه يتطلب انتقالاً متماسكاً وعادلاً في مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني،

وإذ تدرك أهمية التسريع بتطوير التكنولوجيات ونقلها ونشرها ونشر تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، واعتماد سياسات للانتقال نحو نظم الطاقة المنخفضة الانبعاثات، بما في ذلك، مصادر الطاقة المتجددة، والتكنولوجيات النووية، وتكنولوجيات التخفيف والإزالة، مثل احتجاز الكربون واستخدامه وتخزينه، ولا سيما في القطاعات التي يصعب التخفيف من حدتها، *وإذ تشدد على* ضرورة إتاحة هذه التكنولوجيات للجميع وبأسعار معقولة قدر الإمكان،

وإذ تسلط الضوء على أهمية مواجهة التحديات البيئية من خلال الإجراءات والشراكات المناخية الموحدة لحماية الكوكب للأجيال الحالية والقادمة،

1. *تشدد على* أن ظاهرة الاحتباس الحراري تشكل تحدياً جماعياً يتطلب تعزيز التعاون الدولي والعمليات المتعددة الأطراف تحت رعاية إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، استناداً

إلى مبادئ الإنصاف والمسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة، على النحو الذي تم تحديده في المادة 3.1 من الاتفاقية والمادة 2.2 من اتفاق باريس؛ *وتؤكد* على الحاجة إلى دعم دولي إضافي للبلدان النامية؛

2. *تشجع* البرلمانات على ضمان الانتقال بعيداً عن الوقود الأحفوري في نظم الطاقة بطريقة عادلة ومنظمة ومنصفة، وتسريع العمل في هذا العقد الحرج لتحقيق الهدف المتمثل في صافي الانبعاثات الصفرية؛

3. *تشدد على* أهمية تعزيز مزيج الطاقة النظيفة تماشياً مع مسار الـ1.5 درجة مئوية، بما في ذلك الطاقة المنعدمة والمنخفضة الانبعاثات والطاقة المتجددة، على جميع المستويات كجزء من تنويع مزيج الطاقة ونظمها، بما يتماشى مع الظروف الوطنية ومع الاعتراف بالحاجة إلى الدعم لتحقيق التحولات العادلة وخاصة بالنسبة للعمال الذين تتأثر وظائفهم بالانتقال من الوقود الأحفوري؛

4. *تؤكد* الدعم لتعزيز سلاسل الإمداد الموثوقة والمتنوعة والمستدامة والمسؤولة، من أجل التحولات في مجال الطاقة، بما في ذلك المعادن والمواد الحيوية ومن خلال ممارسات الاستعانة بالمصادر المسؤولة والتعاون الدولي؛

5. *تؤكد من جديد* التزام البرلمانات الثابت، سعياً لتحقيق أهداف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، بالتصدي لتغير المناخ من خلال تعزيز التنفيذ الكامل والفعال لاتفاق باريس وهدفه المتعلق بدرجات الحرارة، مما يعكس الإنصاف ومبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة وقدرات كل طرف، في ظل اختلاف المراحل أو الظروف الوطنية؛

6. *تشجع* البرلمانات على حث حكوماتها على اتخاذ تدابير سياساتية لمكافحة تغير المناخ، وتشجيع الطاقة المتجددة والمنعدمة والمنخفضة الانبعاثات، وتنفيذ مختلف المخططات والمبادرات، بما في ذلك على أساس التقييم العالمي للدورة الـ28 لمؤتمر الأطراف (COP28)، وإنشاء أطر تنظيمية لدعم مبادرات الطاقة الصديقة للبيئة لصالح الناس؛

7. *تدعو* البرلمانات إلى الالتزام الفعال بالعمل المناخي الجماعي لخفض انبعاثات غاز الميثان، وضمان أن:

(أ) تتضمن المساهمات المحددة وطنياً صراحةً تخفيضات في انبعاثات غاز الميثان،

(ب) تعمل المبادرات التشريعية المتخذة في البرلمانات الوطنية للحد من انبعاثات غاز الميثان في قطاعَي الطاقة وإدارة النفايات،

(ج) تعزز أفضل الممارسات في مجال الزراعة، مثل الزراعة المستدامة وتربية الماشية كأنشطة اقتصادية استراتيجية،

(د) تخصص الموارد، بما في ذلك تمويل البحوث وتطوير التكنولوجيا وتنفيذ استراتيجيات خفض انبعاثات الميثان؛

8. *تدعو أيضاً* البرلمانات إلى رصد ما إذا كانت السياسات الحكومية متوائمة بشكل فعال مع الالتزامات وأهداف خفض الانبعاثات المنصوص عليها في التعهد العالمي لغاز الميثان وهدف التخفيض بنسبة 75% لوكالة الطاقة الدولية؛

9. *تدعو كذلك* البرلمانات إلى ضمان تركيز التمويل الدولي في السنوات المقبلة على المساعدات والاستثمارات ونشر التكنولوجيات الصديقة للبيئة للحد من انبعاثات غاز الميثان، وذلك عن طريق ما يلي:

(أ) كشف وإصلاح انبعاثات غاز الميثان الناتجة عن إنتاج وتوزيع النفط والغاز والفحم، وتحديث المعدات القديمة، والحد من حرق النفايات وتنفيسها، وتطبيق ضوابط صارمة على الانبعاثات،

(ب) تنفيذ ممارسات أفضل لإدارة الثروة الحيوانية والسماد الطبيعي،

(ج) الاستثمار في إدارة النفايات (المنزلية والصناعية)، وكذلك، الحد من النفايات، ومطالبة إدارة مكبات النفايات بالرقابة الصارمة على انبعاثات غاز الميثان، وتحويل النفايات العضوية إلى عمليات تثمين مثل التسميد، واستخراج البروتين وإنتاج الطاقة؛

10. *تدرك* أن أزمة الطاقة العالمية غير المسبوقة تؤكد الحاجة الملحة إلى تحويل نظم الطاقة بسرعة لتصبح أكثر أمناً وموثوقية وقدرة على الصمود، بما في ذلك عن طريق التسريع بالانتقال النظيف والمنصف وبالتكلفة الميسورة والعادلة إلى الطاقة المتجددة والمنعدمة والمنخفضة الانبعاثات؛

11. *تشجع* الإجراءات والجهود الجماعية الرامية إلى زيادة القدرة على استخدام الطاقة المتجددة ثلاث مرات على الصعيد العالمي من خلال الأهداف والسياسات القائمة، فضلاً عن إظهار طموح مماثل في ما يتعلق بالتكنولوجيات الأخرى الخالية من الانبعاثات والمنخفضة الانبعاثات، بما في ذلك في جملة أمور، تكنولوجيات مصادر الطاقة المتجددة والنووية، تكنولوجيات التخفيض والإزالة، مثل احتجاز الكربون واستخدامه وتخزينه، ولا سيما في القطاعات التي يصعب التخفيف من حدتها، وإنتاج الهيدروجين منخفض الكربون، بما يتماشى مع الظروف الوطنية؛

12. *تشجع* البرلمانات على حث حكوماتها لتلبية التزاماتها الدولية من أجل المساهمة في الجهود المبذولة في مجال تغير المناخ على الصعيد العالمي عبر التسريع بوتيرة التكنولوجيات ذات الانبعاثات الصفرية والمنخفضة، بما في ذلك مصادر الطاقة المتجددة، والتكنولوجيات النووية، وتكنولوجيات خفض الانبعاثات وإزالتها، وإنتاج الهيدروجين المنخفض الكربون؛

13. *تحث* البرلمانات على الضغط على حكوماتها من أجل تهيئة بيئات وشراكات دولية ووطنية وإقليمية ومحلية مواتية لتعزيز الابتكار ونقل التكنولوجيا وتطويرها طوعاً وبطريقة متفق عليها بشكل متبادل، والحصول على تمويل منخفض التكلفة، بما في ذلك بناء القدرات والتمويل القائم على المنح والصكوك غير المتعلقة بالديون مع مراعاة الاحتياجات ونقاط الضعف والأولويات والظروف الوطنية المختلفة في البلدان النامية؛

14. *تحث أيضاً* البرلمانات على الضغط على حكوماتها لتخصيص موارد محددة في الموازنة لمبادرات العمل المناخي، مع التركيز على تنفيذ استراتيجيات إنمائية مستدامة ومنعدمة ومنخفضة الانبعاثات، وإعطاء الأولوية لبناء القدرات لتمكين جميع الدول، ولا سيما تلك التي تواجه تحديات اجتماعية – اقتصادية كبيرة والآثار الضارة لتغير المناخ؛

15. *تشجع* البرلمانات على إنشاء آلية برلمانية تقوم على نحو منهجي، من خلال نهج قائم على الأدلة، برصد التقدم المحرز في التشريعات المتعلقة بالمناخ وتعميم وضع الموازنة المراعية للبيئة في الإجراءات البرلمانية والإبلاغ عنها، لضمان الشفافية والمساءلة في الإجراءات المتعلقة بالمناخ المتخذة؛

16. *تشجع* البرلمانات الوطنية على التعاون مع سائر الهيئات البرلمانية الإقليمية والدولية بشأن تبادل المعرفة ونقل أفضل الممارسات والسياسات والمعايير والتشريعات التنظيمية المتعلقة بالعمل المناخي من أجل التنمية المستدامة ونقل التكنولوجيا النظيفة، وتطورها؛

17. *توصي بأن* يعمل الاتحاد البرلماني الدولي وغيره من المؤسسات والمنابر البرلمانية الدولية والبرلمانات الوطنية عن كثب مع الجهات المعنية الدولية بالمناخ، بما في ذلك الهيكل المالي لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وإطارها لتكنولوجيا المناخ كوسيلة لتعزيز انكشاف البرلمانات وتوعيتها بمسائل المناخ؛

18. *تحث* البرلمانات على التعاون مع القطاعَين العام والخاص لتهيئة بيئة مواتية للاستثمار في الطاقة النظيفة في التكنولوجيات والبنية التحتية، وبناء القدرات ونقل التكنولوجيا وتطورها، فضلاً عن تشجيع إقامة شراكة أكبر بين القطاعين العام والخاص على الصعيدين الإقليمي والدولي، وتحقيق انتقال أكثر تركيزاً على الناس في مجال الطاقة وتنمية قادرة على التكيف مع تغير المناخ للجميع؛

19. *تطالب* البرلمانات أن تحث حكوماتها للعمل على تيسير حصول البلدان النامية على التمويل المنخفض التكلفة، وتكنولوجيات الطاقة النظيفة والمستدامة القائمة والجديدة والناشئة، ودعم التحولات العادلة والمستدامة في مجال الطاقة؛

20. *تدرك* دور البرلمانيين في زيادة الوعي بقضايا تغير المناخ وحقيقة أن الأطفال والشباب سيتأثرون بشكل كبير في المستقبل بتغير المناخ، وتدعو الحكومات إلى إشراك الشباب في جميع المفاوضات المتعلقة بالمناخ؛

21. *تشجع* البرلمانات على ضمان مشاركة المرأة مشاركة مجدية وعلى قدم المساواة في العمل المناخي، بما في ذلك تنفيذ الأهداف المناخية على نحو يراعي المنظور الجندري؛

22. *تشيد* بمبادرة الاتحاد البرلماني الدولي الرامية إلى إشراك البرلمانات والبرلمانيين في حملته "برلمانات من أجل الكوكب"، التي تسلط الضوء على أن البرلمانات والبرلمانيين يمكن أن يكونوا عوامل

تغيير من خلال المساهمة في ضمان انتقال عادل وشامل ومنصف ومستدام من خلال الجهود الجماعية والفردية والمؤسسية؛

23. *تشجع* البرلمانات الوطنية على اتخاذ إجراءات مناخية أقوى بتنفيذ أدوات الاتحاد البرلماني الدولي المتعلقة بتغير المناخ، مثل *10 إجراءات من أجل برلمانات أكثر مراعاة للبيئة*، لمواءمة عملها مع مبادرات التشجير، والمشاركة بقدر أكبر في عمليات التعاون الوطني في ما بين البلدان النامية والدعوة إلى وضع خطط عمل وأهداف مناخية أكثر طموحاً تركز على التكيف الذي يركز على الإنسان ويقوده المجتمع المحلي وعلى الانتقال العادل والمنصف للطاقة على جميع المستويات؛

24. *تقر* بأن العدالة المناخية مستحيلة عندما لا تتم مساءلة الكيانات المسؤولة عن الأضرار المناخية؛

25. *تشدد* على أهمية النظر في الأضرار المرتبطة بتغير المناخ ضمن آليات التعويض الناشئة عن الأفعال غير المشروعة دولياً والاعتراف بأن الدول الكبرى المصدرة للانبعاثات في الماضي والحاضر والمستقبل تتحمل مسؤولية كبيرة في هذا الصدد؛

26. *تسلط* الضوء على الحاجة إلى تعريف الإبادة البيئية على أنها أعمال غير قانونية أو وحشية ترتكب مع العلم بوجود احتمال كبير لإلحاق أضرار جسيمة أو واسعة الانتشار أو طويلة الأجل بالبيئة بسبب هذه الأعمال.

* – أعربت **الجمهورية الإسلامية الإيرانية والهند** عن معارضتهما لنص القرار بالكامل.

– أعربت **الصين** عن تحفظات بشأن الفقرتين 7 و8 من الديباجة والفقرات 7، و8، و25 من منطوق القرار.

– أعربت **تركيا** عن تحفظات على الفقرات 24، و25، و26 من منطوق القرار.

******

6. تقارير اللجان الدائمة:

تقرير اللجنة الدائمة

للديمقراطية وحقوق الإنسان

أحاطت به علماً الجمعية العامة الـ148 للاتحاد البرلماني الدولي

(جنيف، 27 آذار/مارس 2024)

عقدت اللجنة جلستين في 25 و26 آذار/مارس 2024.

وترأس الجلستين السيد أ. توروسيان (أرمينيا)، نائب رئيس مكتب اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان، بدلاً من رئيسة المكتب السيدة ج. محمود (جزر المالديف)، التي كانت غائبة بسبب الحملة الانتخابية في بلدها.

مناقشة مشروع القرار المقرر اعتماده في الجمعية العامة الـ149 بشأن *أثر الذكاء الاصطناعي على الديمقراطية، وحقوق الإنسان، وسيادة القانون*

في 25 آذار/مارس 2024، أتاحت المناقشة التحضيرية فرصة لجمع وجهات نظر أعضاء اللجنة وتبادل الخبرات حول الإجراءات التي اتخذتها البرلمانات وتقديم اقتراحات بشأن محتوى القرار.

وعرض المناقشة المقررتان المشاركتان للقرار، السيدة م. رامبل غارنر (كندا) والسيدة ن. لوغانغيرا (جمهورية تنزانيا المتحدة)، اللتان لاحظتا أن أوجه التقدم الرئيسية الأخيرة في مجال الذكاء الاصطناعي وتطبيقه السريع عبر المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية يشكلان مخاطر مباشرة على الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون، ويجب أن يعالجها المشرعون في جميع أنحاء العالم على وجه السرعة.

واستفادت المناقشة أيضاً من الكلمات الافتتاحية التي أدلى بها السيد ت. لامانوسكاس، نائب الأمين العام للاتحاد الدولي للاتصالات، والسيد ب. سيبال، اختصاصي البرامج، قسم السياسات الرقمية والتحول الرقمي، اليونسكو، ممثلين للمنظمتين الرائدتين بشأن الذكاء الاصطناعي داخل منظومة الأمم المتحدة. ولفت الخبراء الانتباه إلى العمل الجاري بشأن إطار الحوكمة الدولية للذكاء الاصطناعي داخل الهيئة الاستشارية للذكاء الاصطناعي التابعة للأمين العام للأمم المتحدة. كما أشاروا أيضاً إلى بعض الموارد التي نشرتها منظماتهم، مثل *توصية* اليونسكو *بشأن أخلاقيات الذكاء الاصطناعي*.

وكانت الرسالة الرئيسية من المناقشة واضحة للغاية. يرى المندوبون الفوائد العديدة المحتملة التي يمكن أن يحققها الذكاء الاصطناعي، مثل إنشاء فرص اقتصادية جديدة، وتسريع الأبحاث الطبية، وتحديد الإجراءات اللازمة للتخفيف من تغير المناخ. لكن أكثر من 30 مندوباً من الذين تحدثوا أعربوا أيضاً عن العديد من المخاوف بشأن المخاطر المحتملة للذكاء الاصطناعي، بدءاً من عدم الاستقرار الديمقراطي إلى المخاوف الأخلاقية، والتهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن العالميان، والقلق بشأن حماية البيانات، وإحداث ثورة في الحرب، وبشكل مثير للقلق بشكل خاص، الأحداث المحتملة على مستوى الانقراض.

وعلى سبيل المثال، أصبحت "الصور العارية" المزيفة التي يولدها الذكاء الاصطناعي ساحة معركة جديدة في الكفاح ضد استغلال النساء والتحرش عبر الإنترنت. كما أدت التزييفات العميقة التي أنشأها الذكاء الاصطناعي إلى زيادة خطر المعلومات المضللة والتلاعب بالانتخابات بشكل كبير.

وطرح المندوبون عدة أسئلة لمزيد من الدراسة: ماذا يعني تطور الذكاء الاصطناعي في ما يتعلق بقدرتنا على الثقة ببعضنا البعض، وثقتنا بما نرى ونسمع؟ كيف نحد من مخاطر الاستخدامات السلبية للذكاء الاصطناعي؟ ما الذي يمكن أن تقوم به البرلمانات لحماية حقوق الناس والتأكد من أن هذه التكنولوجيا تساعدنا في بناء المجتمع الذي نريده؟ هذه أسئلة ملحة ستسعى المقررتان المشاركتان إلى معالجتها أثناء صياغة القرار، والذي ستتم مناقشته في الجمعية العامة الـ149 في تشرين الأول/أكتوبر 2024.

مناقشة حول الإجراءات المستدامة لتحسين ظروف حياة الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، بما في ذلك فرصهم في التعليم وفرص العمل

في 26 آذار/مارس 2024، أجرت اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان مناقشة للتحديات القائمة وتبادل الممارسات الجيدة حول كيفية قيام البرلمانات بتعزيز دمج الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة في المجتمع، ولا سيما تأمين فرصهم في الحصول على تعليم جيد وفرص عمل.

وقد جرت المناقشة عبر جزأين. تألف الجزء الأول من مجموعة من المداخلات من لجنة التحكيم، تلتها جلسة أسئلة وأجوبة. أما الجزء الثاني فكان عبارة عن مناقشة مفتوحة تبادل فيها المشاركون تجاربهم الوطنية والحلول الممكنة لتعزيز الظروف الحياتية للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة.

وانضمت إلى اللجنة في الجزء الأول السيدة ج. أوفوريوا فيفوامي، رئيسة لجنة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، والسيدة ن. شاباني، جهة الاتصال المعنية بالاحتياجات الخاصة في مكتب اليونيسف الإقليمي لأوروبا وآسيا الوسطى، والسيد س. لوهر، عضو برلماني من سويسرا، والسيد ج. أ. بيريز بيلو، كبير مستشاري حقوق الإنسان في التحالف الدولي للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة. سلط المشاركون في المناقشة الضوء على الدور المهم الذي يمكن أن تؤديه البرلمانات لتعزيز تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، من خلال ضمان القوانين والسياسات والموازنات التي تعزز الإدماج الكامل للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة في المجتمع والسعي إلى إزالة جميع أشكال التمييز والوصم على أساس الاحتياجات الخاصة. ويشمل ذلك معالجة أشكال التمييز المتعددة والمتقاطعة القائمة على جملة أمور منها السن والجنس والجندر والأصل الاجتماعي. ويمكن تحقيق ذلك من خلال التشاور الوثيق والمشاركة النشطة للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة في جميع عمليات صنع القرار. ينبغي للبرلمانات أيضاً الاستفادة من إرشادات اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة في عملها، مثل الكلمات الختامية للجنة اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة التي تم اعتمادها بعد مراجعة تقرير دولتها الطرف، وكذلك التعليقات العامة للجنة بشأن مجالات أو أحكام محددة في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة.

وفي ما يتعلق بحقوق الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة في التعليم، ينبغي أن يكون الهدف هو تحقيق التعليم الشامل وتجنب إيداعهم في المؤسسات قدر الإمكان. ويتطلب التعليم الشامل جهوداً منسقة، وتدريب المهنيين، وزيادة الوعي، ودعم الأسر، واتباع نهج فردي. قد يكون التوظيف أمراً صعباً، وقد يكون لتدريب المدربين أهمية أكبر من التركيز على تأهيل المهنيين.

وناقش المندوبون استخدام الأدوات الرقمية كأداة تمكينية لإدماج الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، والتي يمكن أن تغير قواعد اللعبة إذا تم تصميمها جيداً وبصورة خاصة لتلبية الاحتياجات المحددة لكل شخص. ويجب أن تكون هذه الأدوات مصحوبة بخدمات دعم وإطار تنظيمي. وفي غياب مثل هذا النهج الشامل للنظام، قد تؤدي هذه الأدوات في الواقع إلى توسيع الفوارق وتعرض الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة للإساءة.

وعندما تم السؤال عن أسلوب ضمان إعطاء الأولوية لحقوق الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، أشار المشاركون إلى أن الإرادة السياسية هي عامل حاسم. ولا بد من وضع قوانين شاملة وموازنات مخصصة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، مجالات الصحة والتعليم – ويجب أيضاً رصد تأثيرها بانتظام. يمكن أن تثبت حصص الأحزاب السياسية فعاليتها في تعزيز وصول الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة إلى هيئات صنع القرار، بما في ذلك البرلمان. ويجلب ذلك وجهات النظر التي تشتد الحاجة إليها على طاولة صنع القرار ويشكل مثالاً جيداً للمجتمع. كما تم تسليط الضوء على ضرورة ضمان التركيز القوي على الاحتياجات الخاصة في سياق مؤتمر القمة المعني بالمستقبل، حيث يجب اعتبارها قضية عامة ومسألة مجتمعية.

وفي الجزء الثاني، تبادل المندوبون الممارسات الجيدة في سن التشريعات المتعلقة بحقوق الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة ومبدأ عدم التمييز وتضمين هذه الأحكام في دساتيرهم. وفي كثير من الحالات، عُقدت حوارات وطنية، وتم إنشاء آليات وطنية مخصصة لضمان مشاركة الجهات المعنية المتعددة ووضع السياسات بطريقة تشاورية. كما تم وضع آليات التعويض المالي لتشجيع أصحاب العمل على توظيف الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة.

كما تم تقديم توصيات خلال المناقشة، لا سيما للاتحاد البرلماني الدولي، الذي تم تشجيعه على: 1) وضع دليل للبرلمانيين حول اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، باتباع تنسيق مماثل لكتيبات الاتحاد البرلماني الدولي بشأن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة بالتعاون مع الأمم المتحدة في العامين 2003 و2023، 2) مواصلة تعزيز التبادلات بين البرلمانيين حول هذا الموضوع، و3) استكشاف إمكانية إنشاء فريق عمل مخصص معني بالأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة.

وفي المجمل، ساهم 25 وفداً في المناقشة، أي ما مجموعه 29 متحدثاً (13 رجلاً و16 امرأة).

وفي نهاية الجلسة الثانية، قررت اللجنة، عملاً بالمادة 10.2 من قواعد اللجان الدائمة، إعلان شغور المقعد الذي يشغله السيد إ. أويزيييمانا (رواندا) في مكتبها. ولم يكن السيد أويزيييمانا ضمن وفد بلده إلى الجمعية العامة الـ148، وبالتالي لم يشارك في اجتماعات المكتب لأكثر من دورتين متتاليتين، ولم يتم استبداله بعضو آخر من البلد نفسه.

******

تقرير اللجنة الدائمة

لشؤون الأمم المتحدة

أحاطت به علماً الجمعية العامة الـ148 للاتحاد البرلماني الدولي

(جنيف، 27 آذار/مارس 2024)

اجتمعت اللجنة في 26 آذار/مارس 2024 في جلستين. افتتح الجلسة السيد د. ماكغينتي (كندا)، الرئيس، بالترحيب بجميع الحاضرين وبعرض سياسة الاتحاد البرلماني الدولي الجديدة لمكافحة التحرش. ثم دعا المشاركين إلى إقرار جدول أعمال الجلسة، وكذلك المحضر الموجز للجلسة السابقة (لواندا، تشرين الأول/أكتوبر 2023). وبعد أن لم يسمع الرئيس أي اعتراض، شرع في تنفيذ جدول الأعمال بصيغته المعتمدة.

مكتب الأمم المتحدة الجديد للشباب: ضمان مشاركة أعمق مع الشباب

عرض الرئيس الموضوع بالإشارة إلى احتياجات الشباب كمجموعة رئيسية ينبغي أن تكون في صميم عملية رسم السياسات من أجل السلام والتنمية. ثم قدم الدكتور ف. بولييه، الأمين العام المساعد لشؤون الشباب ورئيس مكتب الأمم المتحدة الجديد للشباب. وحضر 48 وفداً، شارك 18 وفداً منهم في المناقشة مع جلسة أسئلة وتعليقات من المشاركين.

وقدم الدكتور بولييه، الذي كان في المنصب لمدة ثلاثة أشهر فحسب، مكتب الشباب الجديد وولايته والنهج الأساسي لتسهيل وصول الشباب إلى المناقشات والعمليات في جميع أنحاء منظومة الأمم المتحدة. وأشار إلى أن المكتب أنشئ بقرار من الجمعية العامة ولكن الزخم الأولي لإنشائه جاء من جماعات المجتمع المدني التي طالبت منذ فترة طويلة بإسماع أصوات الشباب في الأمم المتحدة. تماشياً مع ميثاقها الذي يبدأ بعبارة "نحن الشعوب..."، تتبع الأمم المتحدة نموذجاً تنظيمياً مترابطاً حيث يمكن للشباب والفئات الرئيسية الأخرى المساهمة بوجهات نظرهم في مختلف العمليات التداولية التي تقودها الدول الأعضاء.

وسلط الدكتور بولييه الضوء على حقيقة أن التركيبة السكانية في العالم قد تغيرت بشكل كبير على مدى العقود القليلة الماضية، مع تسجيل أكبر عدد من الشباب على الإطلاق. وأشار إلى مفارقة

شيخوخة بعض البلدان بينما يسكنها الشباب بشكل غير متناسب، وكيف يتسبب ذلك في تحديات وفرص.

ويتمثل أحد أهداف مكتب الشباب الجديد في مساعدة منظومة الأمم المتحدة على المضي قدماً في خطة الشباب للعام 2030 كمخطط مشترك لإشراك الشباب قابل للتعديل وفقاً للولايات المختلفة لكل وكالة من وكالات منظومة الأمم المتحدة وكذلك للتوزيع الجغرافي للشباب (الحضري مقابل الريفي) في سياقات وطنية مختلفة. تتضمن الخطة تركيزاً خاصاً على البرلمانيين الشباب كدائرة انتخابية رئيسية يمكن أن تساعد في تعزيز مخاوف الشباب عبر طيف السياسة بأكمله.

ويكمن الموضوع الأساسي لخطة الشباب للعام 2030 ومكتب الشباب في تحقيق مشاركة شبابية *ذات مغزى*، يُفهم على أنه أكثر بكثير من مجرد تقديم مدخلات من الخارج ولكن كوسيلة لتعميم اهتمامات الشباب بشكل فعال بشكل مباشر في سياسات المناخ والتعليم والعمالة وما شابه. ومن الناحية العملية، تسير المشاركة المجدية في ثلاث خطوات: التشاور والمشاركة والمساءلة. سيساعد جلب أصوات الشباب للتأثير في عملية صنع السياسات في استعادة ثقة الشباب في الأمم المتحدة والحكومة بشكل عام.

وسلط الدكتور بولييه الضوء على مؤتمر القمة المعني بالمستقبل، الذي يعقد في وقت لاحق من العام 2024، باعتباره فرصة مهمة للأمم المتحدة والدول الأعضاء للبناء على الالتزامات الحالية بشأن الشباب. وستتضمن نتائج مؤتمر القمة، المعروفة باسم ميثاق المستقبل، فصلاً عن الشباب. وبالإضافة إلى ذلك، سيرد ملحق أكثر تعمقاً يسمى الإعلان المتعلق بالأجيال المقبلة.

وبرزت النقاط التالية من المناقشة التي أعقبت ذلك مع المندوبين:

لقد وضع العديد من البرلمانات ممارسات جيدة لإشراك الشباب تحتاج إلى توسيع نطاقها وتقاسمها مع البرلمانات الأخرى. ليس صحيحاً أن الشباب غير مهتمين بالسياسة. أولاً وقبل كل شيء، يجب أن تكون البرلمانات أكثر شمولاً للشباب، المتمثلة في حملة الاتحاد البرلماني الدولي *أنا أقول نعم للشباب في البرلمان!*.

وبعد أن أوقفت العمليات الرسمية، يجد الشباب منافذ في حركات الاحتجاج ومنظمات المجتمع المدني ووسائل التواصل الاجتماعي. توفر التقنيات الرقمية الجديدة ووسائل التواصل الاجتماعي فرصة

للشباب لجعل أنفسهم مسموعين والتواصل مع بعضهم البعض، لكنها تأتي أيضاً مع مخاطر الاستغلال والمعلومات المضللة. ويتعين على البرلمانيين التصدي لهذه المخاطر على وجه السرعة وبمشاركة الشباب أنفسهم.

وتعد سياسة التوظيف والعمل بشكل عام مصدر قلق رئيسي للشباب الذين يكافحون من أجل العثور على وظائف جيدة. ويكمن جزء من المشكلة في بعض البلدان في أن التعليم المدرسي ليس موجهاً بما فيه الكفاية لتلبية احتياجات السوق. يشكل ظهور الذكاء الاصطناعي والتطورات الجديدة الأخرى تحدياً للشباب وفي الواقع للعمال بشكل عام، حيث قد يؤدي ذلك إلى خسارة صافية للوظائف في الاقتصاد.

وتوضح مسألة استحداث فرص العمل أيضاً مشكلة أكبر تتمثل في التوفيق بين احتياجات الشباب واحتياجات كبار السن. وفي هذا الصدد، شدد العديد من المشاركين على الحاجة إلى الحوار بين الأجيال باعتباره الدعامة الأساسية لجدول أعمال الشباب. لدى كبار السن الكثير ليشاركوه مع جيل الشباب الذي يمكن أن يساعد المجتمعات المحلية والمجتمعات على الازدهار.

وأخيراً، أعرب معظم المشاركين عن دعمهم القوي لمكتب الشباب الجديد وشجعوا الدكتور بولييه على الرحلة المقبلة. ومما لا شك فيه أن المكتب سيصبح مركزاً للاتحاد البرلماني الدولي والبرلمانات للمساعدة في تقريب المزيد من البرلمانيين الشباب من عمليات الأمم المتحدة. وفي الوقت نفسه، شُجع الدكتور بولييه وفريقه على الاستفادة من شبكة الاتحاد البرلماني الدولي الواسعة من أعضاء البرلمان لنشر المعلومات وإشراك البرلمانات في أعمال المكتب.

العمل الإنساني للأمم المتحدة: ما مدى استدامته؟

عرض الرئيس موضوع هذا النقاش حول التحديات التي تواجهها الأمم المتحدة في عملها الإنساني، بما في ذلك نقص التمويل.

وأشار الرئيس إلى أن الأمم المتحدة تتعامل مع عدد متزايد من مسارح النزاع والكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ الأخرى، مما يتطلب جهداً إنسانياً غير مسبوق. قدم حلقة النقاش، المؤلفة من ممثلين من أربع هيئات من منظومة الأمم المتحدة مسؤولين عن العمل الإنساني: السيدة ج. كونيل، رئيسة فرع التقييم والتخطيط والرصد، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية؛ والسيد ج.

ك. سيري، مدير مكتب جنيف العالمي، برنامج الأغذية العالمي؛ والسيدة م. لورنزو، مديرة المكتب التمثيلي لأوروبا، وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)؛ والسيد م. مانلي، رئيس دائرة العلاقات مع المانحين وحشد الموارد، مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين.

وتحدث المقدمون الأربعة في انسجام تام تقريباً عن الضغط الهائل الذي يجد النظام الإنساني التابع للأمم المتحدة نفسه فيه في الوقت الحالي نتيجة للأزمات المتزامنة. إلى جانب العنوان الرئيسي للأزمات في أوكرانيا وغزة، ترد أزمات في جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية السودان وأماكن أخرى، أي الغالبية العظمى في البلدان النامية المنخفضة أو المتوسطة الدخل. ومع ذلك، فإن حالة غزة خطيرة بشكل خاص لأن السكان المدنيين الذين يتعرضون للهجوم هناك ليس لديهم مكان للفرار.

ومن الشواغل الرئيسية التي أُعرب عنها هو عدم كفاية التمويل لدعم المساعدة الإنسانية، التي تأتي في معظمها من مصادر طوعية غير مستقرة. ومن المفارقات أنه في حين وصل الإنفاق العسكري العالمي الآن إلى مستوى قياسي بلغ 2.3 تريليون دولار أمريكي سنوياً، يُطلب من الأمم المتحدة تقديم المساعدة لملايين الأشخاص بموازنة تبلغ بضعة مليارات من الدولارات فحسب.

وعلى الرغم من عدم كفاية التمويل، فإن النظام الإنساني للأمم المتحدة لم يستسلم. يواصل العمال تقديم الدعم للاجئين، والسكان الذين يعانون من سوء التغذية أو الجوع، والمدنيين الذين وقعوا في مرمى نيران الحرب، والعديد من الأشخاص الآخرين المحتاجين، مستفيدين إلى أقصى حد من كل دولار. ومن النقاط الرئيسية في هذا العمل أنه يمكن تجنيب الكثير منه إذا بذلت جهود أكبر على الصعيد السياسي لمنع نشوب النزاعات وغيرها من حالات الأزمات. في الواقع، تكون الأزمات الإنسانية دائماً تقريباً نتيجة فشل السياسة، والتي لا تخضع الحكومات للمساءلة عنها. ويضطلع البرلمانيون بدور إشرافي رئيسي في جميع الأزمات الإنسانية وفي معالجة أسبابها الجذرية.

ويرتكز العمل الإنساني لمنظومة الأمم المتحدة على المبادئ الرئيسية للحياد والنزاهة والاستقلال. إن قضية المساعدة الإنسانية – سواء أكانت نقدية أو عينية – يسهل تقديمها: فهي شهادة على إنسانيتنا المشتركة والتزامنا الأخلاقي تجاه بعضنا البعض؛ وتقلل من التكاليف المستقبلية للمجتمع الدولي عبر إحباط الاضطرابات الاجتماعية المحتملة والمزيد من النزاعات؛ وتدعم بروز البلدان المانحة على المسرح العالمي.

وبرزت النقاط التالية من المناقشة التي أعقبت ذلك مع المندوبين:

يستحق العمل الإنساني للأمم المتحدة إشادة كبيرة ودعم كامل من البرلمانيين في كل من البلدان المانحة والمتلقية. وينبغي للبرلمانيين أن يكفلوا عدم تسييس هذا العمل الجيد أو تسليحه من جانب أطراف النزاع أو الدول الأخرى التي تسعى إلى تحقيق أهدافها الاستراتيجية. وندد بعض المشاركين صراحة بنفاق أولئك الذين يسلحون المعتدين ويساعدون الضحايا في الوقت نفسه. وتحدث آخرون ضد المخاطر التي تنطوي عليها "خصخصة" العمل الإنساني.

وتحدث العديد من المشاركين عن الحالة المحددة لغزة وأعربوا عن تضامنهم مع الأونروا على العمل الهائل الذي تقوم به هناك رغم الظروف المستحيلة. ونددوا بالعقاب الجماعي الذي تعرض له شعب غزة، ودعوا المجتمع الدولي إلى المطالبة بوقف إطلاق النار الذي يسمح بإيصال المساعدة الإنسانية على وجه السرعة وعلى النطاق المطلوب.

وسلط عدة متحدثين الضوء على المساعدة الثنائية (المستشفيات والإمدادات الغذائية وما إلى ذلك) التي تقدمها بلدانهم في مختلف حالات الأزمات، بما في ذلك غزة. ولوحظ أن هذه المساعدة ينبغي ألا تستهدف تلبية الاحتياجات الفورية فحسب، بل أيضاً بناء القدرة على التكيف لمنع حدوث أزمات جديدة، مع الاستثمار في المؤسسات والبنية التحتية الرئيسية.

اقتراح برلماني بشأن إصلاح مجلس الأمن

قدم الرئيس اقتراحاً يدعو إلى اتخاذ إجراء برلماني للإسراع بالجهود المبذولة منذ عقود لإصلاح مجلس الأمن بوصفه الهيئة التداولية الرئيسية للأمم المتحدة في مسائل الأمن الدولي. وأوضح أنه أعد الاقتراح في الأصل وعممه على المكتب للمساهمة فيه. وقد وافق المكتب على المشروع الحالي، والأعضاء مدعوون الآن إلى اعتماده.

وتحدث عضو من باكستان مؤيداً الاقتراح معرباً في الوقت نفسه عن تحفظه عليه. وأعرب عضو من اليابان عن تأييده الكامل لهذا الاقتراح. وبعد أن نفد الوقت ولم يسمع أي اعتراض، أعلن الرئيس اعتماد الاقتراح.

انتخابات مكتب اللجنة الدائمة

في نهاية الجلسة، أعلن الرئيس أن عضوين جديدين قد رشحتهما مجموعتهما الجيوسياسية في المكتب: السيد هـ. أرشاكيان، ممثل أرمينيا، والسيد م. ساليناس، ممثل باراغواي. ثم انتخب العضوان بالتزكية.

ومع اكتمال جميع بنود جدول الأعمال، شكر الرئيس جميع المشاركين وأعلن اختتام الجلسة.

إصلاح مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة

اقتراح اعتمدته اللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة للاتحاد البرلماني الدولي

(جنيف، 26 آذار/مارس 2024)

تلتزم اللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة للاتحاد البرلماني الدولي بتحقيق الإصلاح لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

وفي سياق تناقص الثقة في نظام الأمم المتحدة متعدد الأطراف، تشعر اللجنة بقلق عميق إزاء الجمود الحالي في الأمم المتحدة، حيث ظل إصلاح مجلس الأمن على جدول الأعمال لعقود من دون نهاية تلوح في الأفق.

وعلى الرغم من الاعتراف الواسع النطاق بأن تشكيل مجلس الأمن لا يعكس الحقائق الجيوسياسية للقرن الحادي والعشرين، لا تزال الدول الأعضاء منقسمة بشدة، في جملة من الأمور، بشأن مسألة توسيع نطاق العضوية، والمعايير التي ينبغي بها النظر في الأعضاء الجدد، والحدود الممكنة لاستخدام الأعضاء الدائمين الحاليين والمستقبليين لحق النقض.

وترحب اللجنة بقرار الجمعية العامة 262/76 الذي يجعل الأعضاء الدائمين مسؤولين أمام الجمعية العامة كلما استخدموا حق النقض لعرقلة اعتماد قرار من مجلس الأمن. غير أن هذا التدبير ليس قوياً بما يكفي لمنع إساءة استخدام حق النقض، كما تبين من التجربة الأخيرة.

ومن دون إصلاح فعال لمجلس الأمن، تعتقد اللجنة أن الجهد الشامل المبذول لجعل النظام المتعدد الأطراف أكثر ديمقراطية وخضوعاً للمساءلة أمام الشعب سيواجه عراقيل. وتتطلع اللجنة إلى قمة المستقبل لهذا العام باعتبارها فرصة لإثبات إحراز تقدم ملموس من أجل استعادة الثقة في تعددية الأطراف عندما يكون التعاون العالمي في أمس الحاجة إليها.

واستناداً إلى جلسة الإحاطة المتعلقة بإصلاح مجلس الأمن التي انعقدت في الجمعية العامة الـ147 (لواندا، أنغولا، تشرين الأول/أكتوبر 2023) والنظر في الإجراءات البرلمانية الممكنة للمضي قدماً

بالنقاشات الحالية، تدعو اللجنة على وجه الاستعجال كل برلمان عضو في الاتحاد البرلماني الدولي إلى ما يلي:

1. العمل مع قيادته الحكومية وممثليه الدائمين لدى الأمم المتحدة للحصول بانتظام على معلومات مستكملة عن مقترحات إصلاح مجلس الأمن وعن التقدم المحرز في هذا الصدد؛
2. المطالبة بالاضطلاع بعملية الإصلاح بطريقة ديمقراطية وشاملة وشفافة، مع التركيز على قمة المستقبل التي ستنعقد في أيلول/سبتمبر 2024 باعتبارها نقطة تحوّل حاسمة؛
3. الإعداد للتصديق على إصلاح مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وفقاً لأي موافقة نهائية من الجمعية العامة ووفقاً للإجراءات الوطنية؛
4. المشاركة في العمليات البرلمانية، مثل المناقشات وجلسات استماع اللجان والقرارات، للتأثير على العملية الحكومية الدولية المؤدية إلى قمة المستقبل من أجل ضمان أن تنعكس أصوات البرلمانيين في وثيقتها الختامية، ميثاق المستقبل.

*****

7. جدول أعمال الجمعية العامة الـ149:

جدول أعمال الجمعية العامة الـ149

(جنيف، 13-17 تشرين الأول/أكتوبر 2024)

1. انتخاب رئيس الجمعية العامة الـ149
2. النظر في طلبات إدراج بند طارئ في جدول أعمال الجمعية العامة
3. المناقشة العامة
4. الجزء الخاص بالمساءلة بشأن تنفيذ قرارات الاتحاد البرلماني الدولي والمقررات الأخرى
5. *أثر الذكاء الاصطناعي على الديمقراطية، وحقوق الإنسان، وسيادة القانون*

(اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان)

6. تقارير اللجان الدائمة
7. الموافقة على البند الموضوع للجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان في الجمعية العامة الـ151 للاتحاد البرلماني الدولي وتعيين المقررين
8. التعديلات على النظام الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي وقواعده

*****

إعلان جنيف

الدبلوماسية البرلمانية: بناء الجسور من أجل السلام والتفاهم

صادقت عليه الجمعية العامة الـ148 للاتحاد البرلماني الدولي

(جنيف، 27 آذار/مارس 2024)

نحن، أعضاء البرلمانات من جميع أنحاء العالم، المجتمعين في الجمعية العامة الـ148 للاتحاد البرلماني الدولي في جنيف، سويسرا، نؤكد من جديد التزامنا بالدبلوماسية البرلمانية لمواجهة التحديات المتزايدة للسلام والأمن الدولي.

وإننا نجتمع في وقت يتسم باضطراب وعدم استقرار كبيرين. فمن تجدد النزاعات والتوترات الجيوسياسية، وازدياد الاستقطاب الاجتماعي وسباق التسلح العالمي الجديد الذي يلوّح في الأفق، للآثار المدمرة لتغير المناخ والأخطار التي يشكلها الذكاء الاصطناعي – تؤكد التحديات المتعددة الأوجه والمستعصية التي نواجهها على الحاجة الملحة إلى وجود مجموعة، وهي استجابة تطلعية ودائمة تتعلم من الماضي وتتجاوز الحلول التقليدية. وبينما نتصفح هذا المشهد المعقد، يصبح من الواضح بشكل متزايد أن التصدي لهذه التحديات المعقدة يتطلب التزاماً عالمياً مشتركاً ببناء أساس مرن للسلام الدائم، متجذر في التمسك بحقوق الإنسان والمبادئ الديمقراطية.

ونختتم هذه الجمعية بالاعتراف بإمكانات الدبلوماسية البرلمانية القائمة على الحوار والاحترام المتبادل وتحقيق الأهداف المشتركة، باعتبارها وسيلة هامة لبناء الثقة، وتعزيز التعاون، وتبادل الممارسات الجيدة، وتعزيز مساهمة البرلمانات والبرلمانيين في بناء سلام عالمي دائم. ونسلم بأن أدوات الدبلوماسية البرلمانية

تشمل الرابطات الثنائية والمتعددة الأطراف، مثل المؤسسات البرلمانية الدولية، وتبادل الموظفين، ومجموعات الصداقة. ونرحب بعمل الاتحاد البرلماني الدولي للمساعدة في تعزيز الحوار السياسي المفضي إلى بناء السلام والحل السلمي للنزاع، ونشجع الاتحاد البرلماني الدولي على مواصلة جهوده في هذا الصدد. كما ندعو الاتحاد البرلماني الدولي إلى دعم ومرافقة العودة إلى سيادة القانون في البلدان التي خضع العديد منها في القارة الإفريقية لحل غير دستوري للبرلمان.

وبوصفنا ممثلين للشعب، نحن البرلمانيون ندرك تماماً مسؤوليتنا عن بناء جسور التفاهم بين الأمم، وإحلال السلام للمواطنين، وإيجاد توافق في الآراء بشأن كيفية التغلب على العقبات المشتركة. ويضطلع البرلمانيون كذلك بدور فعال في ضمان أن تكون الجهود الرامية إلى التفاوض بشأن عمليات السلام والمعاهدات وغيرها من الاتفاقات الدولية متجذرة في احتياجات الشعب، مع مراعاة الحكمة والقيم التقليدية. وبالإضافة إلى ذلك، نعترف بأن البرلمانيين يتمتعون بمكانة فريدة لضمان الامتثال لسيادة القانون والمعايير الدولية، التي تعتبر شروطاً أساسية لاستعادة ظروف التعايش السلمي والتخفيف من حدة التجزئة المتزايدة للمجتمعات والنظام المتعدد الأطراف.

وإننا ندين جميع انتهاكات حقوق الإنسان التي تنشأ أثناء النزاع، وكذلك جميع الانتهاكات للقواعد والمبادئ الأساسية والمعتقدات الرئيسية للقانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي الإنساني. وفي هذا الصدد، يجب أن نولي اهتماماً خاصاً لحالة الشباب الذين يخاطرون، عندما يواجهون الاضطراب في سنواتهم التكوينية، بأن ينشأوا كجيل ضائع، وأن نعترف بالدور الحيوي الذي يمكن بل وينبغي أن تؤديه المرأة في منع نشوب النزاعات وبناء السلام. والدبلوماسية البرلمانية أداة حاسمة في تمكين البرلمانيين من العمل بفعالية على تعزيز وحماية هذه الحقوق والمعايير على الصعيد الوطني، فضلاً عن النهوض بالمبادئ الديمقراطية ومعايير حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم.

وعلاوة على ذلك، نسعى إلى إعطاء الأولوية لحماية حقوق الإنسان بالتشديد على أهمية التصديق على القانون الدولي الإنساني والصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان وتنفيذها بفعالية على الصعيد الوطني كخطوة بالغة الأهمية لضمان استفادة الأشخاص الذين يحق لهم الحصول على الحماية منها. وبالمثل، نتفق على العمل على نشر القانون الدولي الإنساني على أوسع نطاق ممكن بين السكان ككل، وتوفير

التدريب الذي يراعي المنظور الجندري للقوات المسلحة وقوات الأمن بشأن هذا الموضوع، وزيادة مساءلة هذه القوات عن أعمالها.

ونكرر بقوة التزامنا بدعم سيادة القانون، على الصعيدين المحلي والدولي، بوصفه الركن الأساسي لمنع نشوب النزاعات وحلها، فضلاً عن إيماننا بالحوار والدبلوماسية كأداة لا غنى عنها لتحقيق سلام دائم. ونحث جميع الدول، ولا سيما تلك الأطراف في نزاع مسلح، على التقيد الصارم باتفاقيات جنيف للعام 1949 وبروتوكوليها الإضافيين، من دون استثناء. وبالإضافة إلى ذلك، ندعو إلى زيادة اللجوء إلى محكمة العدل الدولية وغيرها من المؤسسات القضائية الدولية بوصفها آليات أساسية لحل المنازعات بين الدول بالوسائل السلمية.

ونحن ندين الزيادة الأخيرة في الكراهية القائمة على الهوية في جميع أنحاء العالم، ولا سيما الكراهية الدينية، ونأسف للاستقطاب السياسي الذي يساعد على دفع هذه الظاهرة. ونحن ندعو إلى عمليات حوار كلي يشارك فيها ممثلون عن الأديان والمعتقدات والمنظمات الدينية من أجل استكمال الجهود المبذولة للتخفيف من حدة العنف وتعزيز السلام والإدماج والتفاهم. نلتزم بمواصلة عملنا لتحقيق التوصيات الواردة في بيان مراكش، الوثيقة الختامية للمؤتمر البرلماني بشأن الحوار بين الأديان للاتحاد البرلماني الدولي، الذي انعقد في حزيران/يونيو 2023.

وترد صلة وثيقة بين السلام والتنمية. إن تدهور السلام وتصاعد وتيرة وشدة النزاعات داخل البلدان وفي ما بينها يعرض مكاسب التنمية وبلوغ أهداف التنمية المستدامة للخطر. ويتأثر أفراد المجتمع الضعفاء والمهمشون والممثلون تمثيلاً ناقصاً، مثل النساء والشباب والأطفال والمسنين والفقراء والسكان الأصليين والأقليات والأشخاص المعوقين، تأثراً غير متناسب بالنزاع الذي يزيد من تفاقم أوجه عدم المساواة القائمة من قبل، مثل عدم المساواة في الحصول على الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. ويتمثل أحد هذه المظاهر في تطرف الجماعات المتطرفة من الشباب المعرضين للخطر وغالباً ما يعانون من نقص العمالة في الدول الهشة المتأثرة بالنزاعات، مما يقوّض الأمن القومي.

وينبغي أن ينصب تركيزنا على معالجة الأسباب الكامنة وراء النزاع، والتي غالباً ما تكون متأصلة في عدم المساواة الاقتصادية والتمييز ضد مجموعات بأكملها. إن رفاه الفئات الأكثر ضعفاً هو اختبار جيد لصحة المجتمع ككل. ولذلك، لا بد من تلبية الاحتياجات الخاصة لأفراد السكان المعرضين

للخطر من خلال تبني حلول شاملة تحفظ كرامتهم في الوقت نفسه، وتقلّل من تعرضهم للآثار الضارة للنزاع، وتوفر لهم الظروف اللازمة لتحقيق إمكاناتهم الاجتماعية والاقتصادية. لذلك ينبغي أن نزيد من تركيزنا على الأمن البشري، الذي يشمل حماية المواطنين من خلال إعطاء الأولوية للاحتياجات الأساسية مثل الغذاء والرعاية الصحية والأمن البيئي، وضمان المساواة في الحقوق للجميع، باعتبار ذلك السبيل الرئيسي لتعزيز السلام والتنمية على حد سواء.

ويجب أن نرصد علامات الإنذار المبكر للنزاعات المحتملة على الصعيدين المحلي والوطني، وأن نتخذ الإجراءات المناسبة لمنع التصعيد، وتعزيز الحوار والتعاون، وضمان الامتثال للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وفي هذا السياق، ندرك مسؤوليتنا عن تعزيز منع نشوب النزاعات من خلال التركيز على نزع السلاح، وخفض الإنفاق العسكري، وتحويل أولويات الموازنة إلى معالجة أفضل للأسباب الجذرية للنزاع، ومحاسبة الحكومات – بما في ذلك من خلال تحدي استخدامها لسلطات الطوارئ لشن الحرب. نحتاج أيضاً إلى العمل من أجل تجريد الفضاء الإلكتروني والذكاء الاصطناعي من السلاح، حتى يمكن استخدامها بدلاً من ذلك لفتح مساحات للاكتشافات العلمية والتعاون الدولي والسلام.

وبما أن البرلمانيين يتمتعون بمكانة جيدة للاضطلاع بدور الوسطاء المحايدين، وتيسير الحوار لمنع النزاع أو وقف تصعيده أو لاستعادة السلام، فإننا نتعهد أيضاً بمضاعفة جهودنا لحل النزاعات من خلال ممارسة الدبلوماسية البرلمانية. ونؤكد من جديد التزامنا بمنع عودة النزاعات الواسعة النطاق في حالات ما بعد انتهاء النزاع، بما في ذلك من خلال سن اتفاقات السلام والإشراف عليها ورصدها وضمان اقترانها بتمويل كاف لخدمات الرعاية الصحية الأساسية ودعم الصحة النفسية والعدالة الانتقالية والإصلاحات المؤسسية. كما نلتزم بمعالجة الخلافات الماضية والحالية من خلال تعزيز مشاركة المواطنين وضمان الاستماع إلى وجهات النظر من كامل نطاق المجتمع المدني والمؤسسات المدنية.

ونحن ملتزمون بتعزيز المشاركة الأكبر للنساء والشباب في السياسة والأدوار القيادية، بما في ذلك في القطاعين العسكري والأمني. نلتزم بالتنفيذ الفعّال لخطط مجلس الأمن المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن والشباب والسلام والأمن من خلال ضمان إدماج منظور جندري في عمليات السلام وحفظه، وبناءه، ومنع نشوب النزاعات وضمان المشاركة المتساوية والهادفة للنساء والشباب. وسنسعى أيضاً إلى اتخاذ

جميع التدابير اللازمة لمنع ومكافحة جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات، ولا سيما ضد النساء في السياسة، فضلاً عن العنف القائم على الجندر ذي الصلة بالنزاعات والعنف ضد الأقليات والفئات المهمشة. علاوة على ذلك، نلتزم بتقديم المساعدة للناجين من هذا العنف، مع الاعتراف بأهمية الشمولية والنهج المراعية للاعتبارات الجندرية في تهيئة بيئة أكثر إنصافاً وأمناً.

وإن تحديات اليوم تتجاوز الحدود وتتطلب استجابة عالمية جماعية. وبوصفنا أعضاء في البرلمان، نتفق على أهمية استعادة الثقة في تعددية الأطراف. وعلاوة على ذلك، لا يمكننا إلا من خلال التعاون الدولي ودعم سيادة القانون التصدي للمخاطر المتزايدة، وبناء التضامن، والتوصل إلى حلول دائمة، من خلال نهج أمني مشترك، لإرساء شعور مشترك بالأمن، حيث تشعر جميع الدول بالأمان، مما يؤدي إلى عالم أكثر أمناً للأجيال المقبلة. ومن الأمور الأساسية لمصداقية ونجاح جميع هذه الجهود ضمان أن يتناسب الاهتمام والموارد المكرسة للتصدي للتحديات العالمية مع خطورتها وألا تحركها مصالح جيوسياسية، مع مراعاة المساواة في الحقوق والكرامة والقيمة لكل حياة إنسانية.

وأخيراً، ونحن نحتفل بالذكرى السنوية الـ135 للاتحاد البرلماني الدولي، نؤكد من جديد التزامنا بالحوار والتعاون بين البرلمانات، ونشدد على الدور الفريد للاتحاد البرلماني الدولي بوصفه النظير البرلماني للأمم المتحدة. وبينما نتطلع إلى مؤتمر القمة المعني بالمستقبل التابع للأمم المتحدة الذي سيعقد في أيلول/سبتمبر 2024، ندعو جميع البرلمانات الأعضاء إلى المساعدة في النهوض بإصلاح الأمم المتحدة وزيادة تعزيز البعد البرلماني لعملها. وبدورنا، سنعيد هذا الإعلان إلى برلماناتنا، وننشر نتائج عملنا الجماعي على سلطاتنا الوطنية، ونسعى إلى الاحتفال باليوم الدولي للعمل البرلماني (30 حزيران/يونيو، الذي يصادف الذكرى السنوية للاتحاد البرلماني الدولي) من خلال فعالية مخصصة في برلماناتنا.

وبصفتنا برلمانيين، نلتزم بأن نقود الطريق نحو عالم أكثر سلاماً، وأن نتبع نُهجاً ثابتة وقائمة على الأدلة وأصيلة، وأن نستفيد من تجارب جميع أعضاء المجتمع البرلماني العالمي. ولذلك نتعهد ببذل قصارى جهدنا، بصورة فردية وجماعية، لحماية وتعزيز السلام للجميع.

*****

بيان لقيادة الاتحاد البرلماني الدولي

بشأن الوضع في غزة

تم إصداره في الجمعية العامة الـ148 للاتحاد البرلماني الدولي (جنيف، 27 آذار/مارس 2024)

نظراً إلى تدهور الأوضاع في غزة، فإننا ندعو إلى اتخاذ إجراءات عاجلة للتخفيف من معاناة الناس في المنطقة، بمن فيهم النساء والأطفال والمسنون العالقون بين رحى أعمال القتال.

وندعو إلى وقف فوري لإطلاق النار في غزة باسم المجتمع البرلماني العالمي.

ونطالب مجدداً بالإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن.

ونناشد السلطات المختصة في جميع الأطراف زيادة تدفق المساعدات الإنسانية الأساسية إلى المحتاجين في غزة.

ونؤكد مجدداً شجبنا المطلق لكل أعمال العنف ضد المدنيين ونشدد على ضرورة احترام القانون الدولي الإنساني.

توليا أكسون، رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي،
ومارتن تشونغونغ، الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي

*****

اختتام أعمال الجمعية العامة:

في الجلسة الختامية المنعقدة في 27 آذار/مارس 2024، قدمت رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي إعلان جنيف بشأن *الدبلوماسية البرلمانية: بناء الجسور من أجل السلام والتفاهم*، ودعت رجلاً وامرأة من أصغر أعضاء البرلمان الحاضرين إلى الجمعية العامة، السيد أ. تونججيسود (تايلاند) والسيدة إ.ت. موتيكا (ناميبيا) لتقديم الإعلان. وصادقت الجمعية العامة بالإجماع على إعلان جنيف.

وتذكيراً بأنه لم يكن من الممكن التوصل إلى توافق في الآراء بشأن اختيار بند طارئ في وقت سابق من الأسبوع، أشارت رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي أنها والأمين العام سيصدران قريباً بياناً قيادياً نيابة عن المجتمع البرلماني العالمي، بشأن اتخاذ إجراءات عاجلة لمعالجة الوضع في غزة.

وقدمت السيدة أ. كوسبان (كازاخستان)، رئيسة اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين، القرار الذي يتناول *مواجهة الآثار الاجتماعية والإنسانية لأنظمة الأسلحة الذاتية التشغيل والذكاء الاصطناعي*. واتخذت الجمعية العامة القرار بتوافق الآراء، مع الاعتراض على القرار الذي أعربت عنه الهند، والجمهورية الإسلامية الإيرانية، وروسيا الاتحادية، والتحفظات التي أعربت عنها أستراليا، وكندا، والصين، وكوبا، وفرنسا، وليتوانيا، ونيوزيلندا، وجمهورية كوريا وتركيا والمملكة المتحدة.

وقدم السيد و. ويليام (سيشيل)، رئيس اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة، القرار حول *الشراكات من أجل العمل المناخي: تعزيز الوصول إلى طاقة صديقة للبيئة بتكلفة ميسورة، وضمان الابتكار والمسؤولية والإنصاف*. واعتمدت الجمعية العامة القرار بالإجماع، مع معارضة القرار الذي أعربت عنه الهند والجمهورية الإسلامية الإيرانية، والتحفظات التي أعربت عنها الصين وتركيا.

وأحاطت الجمعية العامة علماً بتقريري اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان، اللذين قدمهما نائب رئيسها، السيد أ. توروسيان (أرمينيا)، واللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة، الذي قدمه رئيسها، السيد أ. د. ماكجينتي (كندا).

ووافقت الجمعية العامة على البنود الموضوعة للقرارات التي ستصوغها اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين واللجنة الدائمة للتنمية المستدامة لاعتمادها في الجمعية العامة الـ150 للاتحاد البرلماني الدولي، إلى جانب المقررين الذين سيعملون على صياغة مشاريع القرارات.

وفي ختام الجمعية العامة، أخذ الكلمة ممثلو المجموعات الجيوسياسية: السيدة س.س. شودري (بنغلاديش) نيابة عن مجموعة آسيا والمحيط الهادئ، ومعالي السيد ابراهيم بوغالي (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية) نيابة عن المجموعة العربية، ومعالي السيد منذر بودين (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية) نيابة عن المجموعة الإفريقية، والسيدة س. كارفاخال إيسونزا (المكسيك) نيابة عن مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والسيدة في.ريوتون (فرنسا) نيابة عن مجموعة 12+، والسيد ت. فاردانيان (أرمينيا) نيابة عن مجموعة أوراسيا. وأعربوا عن شكرهم للرئيس والأمين العام وموظفي الأمانة العامة والمضيفين السويسريين على عملهم الدؤوب لضمان نجاح جمعية عامة أخرى بشكل كبير، وكرروا امتنان

الأمين العام وتهنئته، التي أعرب عنها في المجلس الحاكم في وقت سابق من اليوم، للسيدة سالي آن صادر، مسؤولة دائرة المؤتمرات، التي ستتقاعد في الأشهر المقبلة. وأعربوا عن أسفهم لفشل الأعضاء في التوصل إلى توافق في الآراء بشأن بند طارئ للجمعية العامة الثانية على التوالي، لكنهم شكروا الرئيسة والأمين العام على مبادرتهما بإصدار بيان قيادي بشأن الوضع في غزة. وحتى من دون إدراج بند طارئ حول هذا الموضوع، فقد برزت الحالة في غزة إلى الواجهة في العديد من النقاشات خلال الجمعية العامة، وأعربوا عن أملهم في أن تؤدي مراجعة النظام الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي وقواعده الجارية حالياً إلى تحسين العمليات من أجل السماح لأعضاء الاتحاد البرلماني الدولي بالتعبير عن موقفهم بشأن مثل هذه القضايا الهامة.

وفي كلمته الختامية، هنأ سعادة السيد مارتن تشونغونغ، الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي، الرئيسة على كفاءتها في رئاسة جمعيتها العامة الأولى. وأشار إلى أن العام 2024 سيصادف الذكرى السنوية الـ135 للاتحاد البرلماني الدولي، وقال إن الآباء المؤسسين للمنظمة، كريمر وباسي، كانا سيكونان في غاية السرور لرؤية أكثر من 700 عضو برلماني يشاركون في الجمعية العامة الحالية والجودة العالية للمناقشات والنتائج. وأعرب عن أمله في أن تنتهز البرلمانات الأعضاء فرصة الذكرى السنوية الـ135 لتكريس جهودها من أجل التوصل إلى السلام في جميع أنحاء العالم. وسلط الضوء كذلك على التحول الرقمي المستمر للاتحاد البرلماني الدولي، والذي تجلى في الجمعية العامة من خلال القبول المتزايد للنهج اللاورقي، حيث يراجع العديد من المندوبين الآن وثائق الجمعية العامة باستخدام أجهزتهم الرقمية الخاصة. وأعرب عن تطلعه إلى الترحيب بعودة المندوبين إلى جنيف لحضور الجمعية العامة الـ149 في تشرين الأول/أكتوبر 2024.

وفي كلمتها الختامية، أعربت معالي الدكتورة توليا أكسون، رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي ورئيسة الجمعية العامة الـ148، عن امتنانها لجميع الذين أدوا دوراً محورياً في تنظيم الجمعية العامة، وخاصة السلطات السويسرية على ترحيبها الحار في جنيف. إن المستوى القوي للمشاركة في الجمعية العامة وتركيزها القوي على الدبلوماسية البرلمانية من شأنهما أن يبعثا برسالة إلى المجتمع الدولي مفادها أن البرلمانيين سيدعمون ويساهمون في الجهود الرامية إلى إعادة تنشيط تعددية الأطراف ذات البعد البرلماني القوي والتركيز على الحوار الشامل باعتباره السبيل الوحيد لتحقيق سلام طويل الأمد. وشكرت المندوبين على مشاركتهم النشطة ومساهماتهم الثاقبة والتزامهم الثابت تجاه الاتحاد البرلماني الدولي، الأمر الذي وفر أساساً قوياً للنتائج الناجحة العديدة التي حققتها الجمعية العامة. ودعت الحاضرين إلى إعادة إعلان جنيف إلى

برلماناتهم والنظر في تنظيم فعالية خاصة حول الدبلوماسية البرلمانية للاحتفال بالذكرى السنوية الـ135 للاتحاد البرلماني الدولي في 30 حزيران/يونيو 2024، وهو اليوم الدولي للعمل البرلماني.

وأعلنت معالي الدكتورة توليا أكسون اختتام الجمعية العامة الـ148 للاتحاد البرلماني الدولي وتم عزف نشيد الاتحاد البرلماني الدولي.

*****

رابعاً – اجتماعات الأجهزة والهيئات واللجان الأخرى:

1 – اللجنة التنفيذية:

الدورة الـ292 للجنة التنفيذية

1. تقرير رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي

استمعت اللجنة التنفيذية إلى تقرير رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي عن أنشطتها منذ انتخابها في الجمعية العامة الـ147 للاتحاد البرلماني الدولي في لواندا. وتمحورت جميع هذه الأنشطة حول الأهداف الرئيسية الثلاثة التالية: تعزيز السلم والأمن، وتعزيز مكانة الاتحاد البرلماني الدولي، ودعم تنفيذ استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي.

وفي ما يتعلق بالسلم والأمن، مستلهمة مهمتها في الشرق الأوسط في بداية ولايتها، سلطت الضوء على الحاجة إلى بذل جهود أكبر لإعادة السلام إلى المنطقة. وفي حين أثنت اللجنة التنفيذية على لجنة شؤون الشرق الأوسط لجهودها الشاملة، فقد شجعتها على مواصلة عملها بشأن هذه القضية واتخاذ إجراءات ملموسة، بما في ذلك القيام بزيارة ميدانية من شأنها أن تسمح بجمع معلومات مباشرة. وقد انتهزت الرئيسة فرصة مشاركتها في مختلف الاجتماعات لتعزيز رؤية الاتحاد البرلماني الدولي. وفي ما يتعلق بتنفيذ استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي، شددت الرئيسة على ضرورة مضاعفة الجهود لصالح زيادة إشراك المرأة في عملية صنع القرار حيث كان التقدم المحرز على هذه الجبهة بطيئاً.

******

2. تقرير الأمين العام

قدم الأمين العام تقرير الوقع والأثر للعام 2023 الذي يغطي أنشطة الاتحاد البرلماني الدولي في السنة الثانية من تنفيذ استراتيجيته للفترة 2022-2026. وسلط الضوء على العديد من مجالات التأثير عبر الأهداف الاستراتيجية الخمسة للمنظمة وموضوع تغير المناخ ذي الأولوية للعام 2023.

******

3. اللجنة الفرعية للتمويل

أبلغ رئيس اللجنة الفرعية للتمويل معالي الدكتور علي راشد النعيمي (دولة الإمارات العربية المتحدة) اللجنة التنفيذية بعمل اللجنة الفرعية للتمويل، التي اجتمعت لمناقشة المسائل المالية قبل هذه الدورة للجنة التنفيذية.

وقد قامت اللجنة الفرعية بدراسة البيانات المالية للعام 2023 وتقرير مدقق الحسابات الخارجي. وقد أصدر مدقق الحسابات الخارجي رأياً إيجابياً بشأن تدقيق الحسابات وأكد دقة البيانات المالية. وعقد المدقق الداخلي للاتحاد البرلماني الدولي للعام 2023 (السيد كارنيرو، البرتغال) اجتماعاً مع المدقق الخارجي الجديد، من مجلس تدقيق الحسابات في جمهورية إندونيسيا، لمناقشة التقرير رسمياً. وقد صدرت ثلاث توصيات جديدة للتدقيق وتم تنفيذ جميع التوصيات السابقة بالكامل.

وقد أحاطت اللجنة الفرعية علماً بجوانب معينة من حسابات العام 2023 والتي تم تسليط الضوء عليها أيضاً أمام اللجنة التنفيذية. وقد انتعش الأداء الاستثماري خلال العام 2023 وحقق عائداً إيجابياً. ومع ذلك، فإن حالة المتأخرات في اشتراكات البرلمانات الأعضاء ظلت تتزايد بشكل مطرد خلال السنوات الأخيرة على الرغم من جهود المتابعة المنتظمة التي تبذلها الأمانة العامة. وشجعت اللجنة الفرعية للتمويل الهيئات الرئاسية على اتخاذ قرار بشأن كيفية معالجة هذا الوضع الاستثنائي.

كما أحاط رئيس اللجنة الفرعية علماً بوضع صندوق المعاشات التقاعدية المغلق للاتحاد البرلماني الدولي الذي تتضاءل أصوله وسيحتاج إلى تجديده بحلول العام 2026، إذا لم تنخفض التزامات المعاشات التقاعدية بمعدل مماثل. وفي هذه الحالة، احتفظ الاتحاد البرلماني الدولي باحتياطيات كافية لتغطية التزامات المعاشات التقاعدية.

واستعرضت اللجنة الفرعية أيضاً الوضع المالي للاتحاد البرلماني الدولي في 31 كانون الثاني/يناير 2024. وكان أداء موازنة المنظمة يسير على المسار الصحيح لهذا العام حتى الآن وكانت الموارد المالية للاتحاد البرلماني الدولي سليمة ومستقرة.

وتلقت اللجنة التنفيذية واستعرضت التحديث المعتاد للأمين العام بشأن حشد التمويل الطوعي. وكان المجلس الوطني الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة آخر من أعلن عن التبرع بمبلغ مليون دولار أمريكي للاتحاد البرلماني الدولي. وكان وضع التمويل الطوعي واعداً بفضل جهود جمع التبرعات الناجحة التي بذلها الأمين العام وفريقه.

وشكر رئيس اللجنة الفرعية للتمويل فريق الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي على عمله الممتاز.

******

4. المسائل المتعلقة بالعضوية ومركز المراقب

تم إبلاغ اللجنة التنفيذية بعدم تلقي أي طلبات رسمية للانتساب أو إعادة الانتساب. كما تلقت معلومات محدثة عن الجهود الجارية لتحقيق العضوية العالمية، والتي قدم لها رئيس مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ورئيس الجمعية الوطنية لغويانا دعماً قوياً بشكل خاص لتشجيع الدول الكاريبية غير الأعضاء على الانضمام إلى الاتحاد البرلماني الدولي. وفي هذا الصدد، ونتيجة لهذا الدعم، أُبلغت اللجنة التنفيذية بمشاركة وفد رفيع المستوى من جامايكا في الجمعية العامة، والذي كان يستكشف إمكانية الانضمام مجدداً إلى الاتحاد البرلماني الدولي. أخذت اللجنة التنفيذية علماً بهذه الأخبار المشجعة وأعربت عن دعمها للأمين العام للمناقشات التي سيجريها مع الوفد الجامايكي.

وبالمثل، أحاطت اللجنة التنفيذية علماً بتحديث النقاشات مع برلمان بليز حول إمكانية الانضمام كعضو في الاتحاد البرلماني الدولي. وبالاتفاق مع الأمين العام، أعربت اللجنة التنفيذية عن أملها في أن تنضم بليز إلى الاتحاد البرلماني الدولي في المستقبل القريب.

ومتمسكةً بروح الشمولية، قررت اللجنة التنفيذية مواصلة المناقشة في وقت لاحق لمسألة كيفية التعامل مع البرلمانات الأعضاء من البلدان النامية الصغيرة التي تواجه صعوبات مالية قد لا تكون في وضع يسمح لها بدفع مساهماتها في الاتحاد البرلماني الدولي، وبالتالي من المحتمل أن تتم معاقبتهم لعدم الدفع.

وتلقت اللجنة التنفيذية تحديثاً عن النقاشات الجارية مع مؤتمر البرلمانيين الدولي حول إنشاء مذكرة تفاهم مع الاتحاد البرلماني الدولي لبدء العمل في مجالات الاهتمام المشتركة وفقاً للتوصية المقدمة خلال الدورة الـ291 للجنة. وسيجتمع الأمينان العامان للاتحاد البرلماني الدولي ومؤتمر البرلمانيين الدولي لمناقشة هذه المسألة خلال الجمعية العامة.

ومتابعةً للطلب الذي تم تقديمه لأول مرة في جلسة اللجنة في لواندا في تشرين الأول/أكتوبر 2023، للحصول على صفة مراقب من قبل المؤتمر الدائم للأحزاب السياسية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والذي قدم الآن معلومات إضافية عن النطاق العالمي لأنشطته، أوصت اللجنة التنفيذية بأن يوافق المجلس الحاكم على قبول المؤتمر الدائم للأحزاب السياسية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي كمراقب.

وفي السياق نفسه، وافقت اللجنة التنفيذية على توصية للمجلس الحاكم بأن يتم قبول المنظمة الدولية لقانون التنمية كمراقب أيضاً.

5. مجموعة العمل المعنية بالتعديلات على النظام الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي وقواعده

عقدت مجموعة العمل المعنية بالتعديلات على النظام الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي وقواعده اجتماعها الأول في 26 آذار/مارس 2024، بحضور ستة من الأعضاء الثمانية. انتخب الأعضاء السيدة ن.ب.ك. موتي (زامبيا) رئيسة. وبعد الكلمة التمهيدية التي أدلت بها رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي، شرعت مجموعة العمل بالنظر في التعديلات المقترحة المقدمة من المجموعات الجيوسياسية والبرلمانات الأعضاء الفردية قبل الموعد النهائي في 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2023. وستواصل مجموعة العمل الاجتماع بانتظام عبر الإنترنت في الأسابيع التالية للجمعية العامة لتحديد حزمة التعديلات المتفق عليها لتقديمها إلى اللجنة التنفيذية في دورتها في حزيران/يونيو 2024. وفي حالة الموافقة عليها، سيتم تقديم هذه الحزمة إلى العضوية الكاملة بحلول الموعد النهائي القانوني المحدد بثلاثة أشهر قبل الجمعية العامة لاعتمادها المحتمل في الجمعية العامة الـ149 في تشرين الأول/أكتوبر 2024.

******

6. استراتيجية الاتصالات للاتحاد البرلماني الدولي

مع وصول استراتيجية الاتصالات للفترة 2022-2026 إلى منتصف الطريق، قدم مدير الاتصالات تحديثاً موجزاً عن التقدم المحرز إلى اللجنة التنفيذية بشأن ما كان يعمل بشكل جيد وما يحتاج إلى مزيد من النقاش.

وتم اعتماد استراتيجية الاتصالات في العام 2022 لدفع ودعم استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي الشاملة على مدى فترة خمس سنوات، واستهدفت في المقام الأول 46000 برلماني في العالم.

وظل الهدف الرئيسي للاستراتيجية هو وضع الاتحاد البرلماني الدولي كمورد عالمي للبرلمانات وحولها وفي ما بينها. وقد تم تصميم الاستراتيجية لتكون إطاراً شاملاً يتمتع بمرونة داخلية تسمح بتصحيح المسار والاستجابات السريعة للفرص الجديدة.

وبشكل عام، كانت معظم المؤشرات تسير على الطريق الصحيح، مما يدل على زيادة الرؤية والمشاركة مع أعضاء البرلمان والنمو في معظم قنوات الاتحاد البرلماني الدولي.

وكان هذا صحيحاً بشكل خاص في ما يتعلق بمحتوى الفيديو – على سبيل المثال، وصلت شهادات الفيديو لحملة المناخ التي أطلقها الاتحاد البرلماني الدولي "*برلمانات من أجل الكوكب*" إلى أكثر من 150 ألف مشاهدة. وارتفعت الاشتراكات في النشرة الإخبارية للاتحاد البرلماني الدولي بنسبة 51%، ووصلت قاعدة بيانات البرلمان إلى 25 ألف اسم، وارتفعت التغطية الإعلامية بنسبة 10% مقارنة بالعام الماضي، وشهدت قنوات التواصل الاجتماعي نمواً كبيراً في المتابعين والمشاركة.

وشملت المجالات التي تحتاج إلى مناقشة الاتصالات المؤسسية.

وعلى خلفية التوترات الجيوسياسية المتصاعدة، ومع دخول الحرب الأوكرانية عامها الثالث والوضع الإنساني الكارثي الذي يتكشف في غزة، كانت الاتصالات المؤسسية للاتحاد البرلماني الدولي بحاجة إلى الإبحار في عالم متزايد الاستقطاب مع العديد من الاختلافات في الرأي.

ولكي تكون المؤسسة ذات مصداقية وتمثل أعضائها البالغ عددهم 180 برلماناً، فإنها تحتاج إلى التحدث بصوت موحد، وخاصة في ما يتعلق بالبيانات الرسمية.

وأوضح المدير أيضاً مرونة الإستراتيجية من حيث المحتوى. في العام 2022، ورد القليل من الحديث عن الذكاء الاصطناعي، في حين أنه أصبح الآن موضوع الساعة. وعلى هذا النحو، أجرى فريق الاتصالات التابع للاتحاد البرلماني الدولي مؤخراً مقابلات ومقالات حول تأثير الذكاء الاصطناعي على البرلمانات

والبرلمانيين، بالإضافة إلى تقديم الدعم للندوات عبر الإنترنت حول هذا الموضوع، بهدف الانضمام إلى المحادثة العالمية والبقاء على صلة بالموضوع.

وفي الختام، كانت استراتيجية اتصالات الاتحاد البرلماني الدولي ناجحة بشكل عام ولكنها استمرت في الاعتماد على دعم أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي لتضخيم وضمان سماع صوت الاتحاد البرلماني الدولي بشكل أكثر وضوحاً، سواء أعلى المستوى الوطني أو العالمي.

******

7. المسائل المتعلقة بالأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي

تم إطلاع اللجنة التنفيذية على تحركات الموظفين في الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي.

******

8. انتخاب نواب رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي

انتخبت اللجنة التنفيذية من بين أعضائها نواباً لرئيسة الاتحاد البرلماني الدولي: معالي الدكتور علي راشد النعيمي عن المجموعة العربية، وسعادة السيد أحمد خرشي عن المجموعة الإفريقية، والسيدة أ. سارانجي عن مجموعة آسيا والمحيط الهادئ، والسيدة س. ميكايلوفا عن مجموعة أوراسيا، والسيدة ب. أرجيمون عن مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والسيدة د. أفجيرينوبولو عن مجموعة 12+. وأوصت برفع هذه الانتخابات إلى المجلس الحاكم للموافقة عليها.

******

2 – منتدى النساء البرلمانيات ومكتبه:

عقدت الدورة الـ37 لمنتدى النساء البرلمانيات في 23 آذار/مارس 2024. وضمت 262 مشاركاً، من بينهم 141 برلمانياً (129 امرأة و12 رجلاً) من 91 بلداً.

وترأست الدورة النائب الأولى لرئيسة مكتب النساء البرلمانيات، سعادة السيدة فريدة إليمي حدوش (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية)، وذلك، في غياب رئيسة مكتب النساء البرلمانيات، السيدة س. لوبيز كاسترو (المكسيك).

وبغية المساهمة في أعمال الجمعية العامة، نظر المشاركون، من منظور جندري، مشروع قرار اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين بشأن *مواجهة الآثار الاجتماعية والإنسانية لأنظمة الأسلحة الذاتية*

التشغيل والذكاء الاصطناعي. ثم اقترح المنتدى على اللجنة الدائمة تعديلين على مشروع القرار أُدرجا في القرار.

ونظم المنتدى أيضاً حلقة نقاش بشأن *النساء بانيات السلام ينهضن بالسلام المستدام*، أبرزت خلالها المشاركات أنه من أجل تحقيق السلام المستدام، يجب أن تشارك المرأة على قدم المساواة في عمليات السلام وحفظه وبنائه وجهود الأمن. فمن دون إشراك المرأة في عمليات إعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع، لن تسود أيضاً عدالة أو تعويضات كاملة. ودعا المشاركون النساء من بناة السلام إلى حضور المفاوضات والمشاركة في عمليات صنع القرار بشأن السلام والأمن. فمن خلال العمل مع البرلمانيين، يمكن للنساء العاملات في مجال بناء السلام أيضاً أن يعملن بفعالية أكبر على إعلام وتأثير سياسات أفضل لتنفيذ جدول أعمال المرأة والسلام والأمن.

وعقد مكتب النساء البرلمانيات اجتماعات يومي 23 و27 آذار/مارس 2024. وخصص اجتماع 23 آذار/مارس للتحضير للدورة الـ37 للمنتدى، وقام اجتماع 27 آذار/مارس بتقييم النتائج المتوقعة للجمعية العامة الـ148 من منظور جندري، وخطط لأعمال المنتدى في المستقبل.

******

3 – منتدى البرلمانيين الشباب للاتحاد البرلماني الدولي ومجلس إدارته:

عقد منتدى البرلمانيين الشباب في 24 آذار/مارس 2024 وضم 70 برلمانياً شاباً، 41% منهم من النساء. ترأس الاجتماع السيد د. كاردين (المملكة المتحدة)، رئيس مجلس المنتدى.

وأكدت رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي وأمينه العام من جديد في ملاحظاتهما الافتتاحية التزام الاتحاد البرلماني الدولي بإيصال أصوات الشباب ومواصلة السعي إلى زيادة مشاركة البرلمانيين الشباب في الاتحاد البرلماني الدولي. كما حظي مساعد الأمين العام للأمم المتحدة لشؤون الشباب، الدكتور ف. بولييه، بترحيب حار وشارك طوال الاجتماع.

وقدم البرلمانيون الشباب للمنتدى تحديثات حول التطورات الأخيرة في بلدانهم. كما ساهموا بمنظورات الشباب في المواضيع المعروضة على الجمعية العامة للاتحاد البرلماني الدولي الحالية وعقدوا جلسة أسئلة

وأجوبة حول التعهد رقم 2 من حملة *أنا أقول نعم للشباب في البرلمان!* بشأن مواءمة سن الأهلية للمناصب مع سن التصويت.

وعيّن المنتدى عضواً في مجلس إدارة منتدى البرلمانيين الشباب، السيد ف. فاكافانوا، رئيس برلمان تونغا، لإعداد تقرير استعراضي للشباب عن القرار المقترح *أثر الذكاء الاصطناعي على الديمقراطية، وحقوق الإنسان، وسيادة القانون*، الذي ستنظر فيه الجمعية العامة الـ149 للاتحاد البرلماني الدولي في تشرين الأول/أكتوبر 2024.

وفي اجتماعه في وقت سابق من ذلك اليوم، أجرى مجلس إدارة منتدى البرلمانيين الشباب تقييماً لإنجازاتهم في السنة الأولى من ولايتهم. وبالنظر إلى عامهم الثاني، اتفقوا على مضاعفة الجهود من أجل ضم برلمانيين أصغر سناً في الجمعيات العامة للاتحاد البرلماني الدولي، بما في ذلك من خلال تعديل مقترح لقواعد الاتحاد البرلماني الدولي ونظامه الأساسي لخفض السن التي يصنف البرلمانيون دونها على أنهم "شباب" من 45 إلى 40 عاماً.

****

4 – اجتماع الهيئات واللجان الخاصة الأخرى:

انعقدت في إطار الجمعية العامة الـ148 أيضاً اجتماعات الهيئات واللجان الخاصة التالية:

1. لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين

عقدت اللجنة دورتها الـ174 في الفترة من 22 إلى 26 آذار/مارس 2024. شارك في الدورة السيدة م. غ. أوديامبو (كينيا)، الرئيسة، والسيدة ل. كوارتابيل (إيطاليا)، والسيدة أ. رينوسو (المكسيك)، والسيدة ل. فيلمان رييل (سويسرا)، والسيدة س. أسيان بيريرا (الأوروغواي)، والسيد هـ. كامبوني (زامبيا). كما شارك عن بُعد السيد ب. مبوكو لاكا (جمهورية الكونغو الديمقراطية). ولم يتمكن السيد س. كوغولاتي (بلجيكا)، والسيد إ. بلان (فرنسا) من المشاركة في الدورة.

وخلال الدورة، نظرت اللجنة في حالة 350 برلمانياً (34% منهم من النساء) في 19 بلداً. وأُعلن قبول قضايا جديدة تتعلق بـ 26 برلمانياً في غينيا-بيساو (4 برلمانيين)، والهند (برلماني واحد)، ومدغشقر (برلماني واحد)، وجمهورية الصومال الفيدرالية (برلماني واحد)، وتركيا (برلماني واحد)، وزمبابوي (18 برلمانياً). وأُعلن عدم قبولية قضية تتعلق ببرلماني من إسرائيل وأغلقت قضية تتعلق

ببرلماني من جمهورية فنزويلا البوليفارية. وعقدت اللجنة أيضاً ثماني جلسات استماع (عقدت إحداها عبر الإنترنت) مع الوفود الوطنية وأصحاب الشكاوى.

وقدمت اللجنة قرارات إلى المجلس الحاكم لاعتمادها بشأن حالة 268 برلمانياً في البلدان التالية: بنغلاديش، وجمهورية مصر العربية، وإسواتيني، وغينيا-بيساو، وإسرائيل، وقيرغيزستان، ومدغشقر، وباكستان، ودولة فلسطين، والفلبين، وتركيا، وجمهورية الصومال الفيدرالية، وتركيا، وجمهورية فنزويلا البوليفارية، وزيمبابوي. راجع الوثيقة التي توضح بالتفصيل القرارات المعتمدة.

******

2. لجنة شؤون الشرق الأوسط

منذ انعقاد الجمعية العامة الـ147 للاتحاد البرلماني الدولي في لواندا في تشرين الأول/أكتوبر 2023، اجتمعت لجنة شؤون الشرق الأوسط ثلاث مرات، في 5 شباط/فبراير و24 آذار/مارس و26 آذار/مارس 2024، بحضور ثابت. وتؤدي اللجنة، بوصفها منبراً عالمياً فريداً يضم ممثلين عن إسرائيل ودولة فلسطين، دوراً بارزاً في تشجيع الحوار، مع التأكيد على أهميته في الأزمة الراهنة والسعي إلى السلام.

وخلال اجتماع 5 شباط/فبراير 2024، أثنت رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي على الأعضاء لاهتمامهم بقضايا الشرق الأوسط، مشددة على ضرورة التوصل إلى توافق في الآراء داخل اللجنة والاتحاد البرلماني الدولي بشأن الهدف المشترك المتمثل في السلام في الشرق الأوسط. وسلطت النقاشات الضوء على الحالة الإنسانية المتردية في غزة، بما في ذلك الدمار الواسع النطاق والمجاعة الوشيكة ومحدودية خدمات الرعاية الصحية. وشدد أعضاء اللجنة على الضرورة الملحة لإجراء مفاوضات شاملة لمواجهة هذه التحديات.

وأعرب أعضاء اللجنة عن رغبتهم القوية في زيارة المنطقة لتقييم الحالة مباشرة، والتواصل مع الجهات المعنية ذات الصلة، والمساهمة في الجهود الملموسة لبناء السلام. ورحب كل من الممثلين الإسرائيليين والفلسطينيين باحتمال القيام بهذه المهمة.

وخلال دورتيها المعقودتين في 5 شباط/فبراير و26 آذار/مارس 2024، استمعت اللجنة إلى ممثل لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) بشأن التطورات

الأخيرة في غزة والضفة الغربية، بما في ذلك الادعاءات الموجهة ضد موظفي الأونروا. وأكدت الأونروا تعاونها الكامل مع التحقيقات لكنها أعربت عن قلقها إزاء حالات تعليق التمويل التي تعرض للخطر إيصال المعونة إلى الملايين في غزة والمناطق المجاورة. وحثّ أعضاء اللجنة البلدان على إعادة النظر في قرارات التمويل، مؤكدين على الدور الحاسم للأونروا في توفير الاستقرار والمساعدة الإنسانية.

وناقشت اللجنة عجز البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي عن اتخاذ قرار طارئ بشأن غزة للمرة الثانية. وجرى التأكيد على أن القرار الذي اقترحته الدانمرك والقرار الذي اقترحته جنوب إفريقيا يشاركان المبادئ الرئيسية المتمثلة في الوقف الفوري لإطلاق النار، والإفراج عن الرهائن، ووصول المساعدات الإنسانية، والالتزام بالقانون الدولي. واستمرت الخلافات بشأن معاملة المحتجزين الفلسطينيين، مما يعكس تحديات أوسع نطاقاً في تحقيق توافق في الآراء داخل المجتمع البرلماني العالمي.

****

3. لجنة تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني

اجتمعت لجنة تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني في 26 آذار/مارس 2024.

واستمعت اللجنة إلى معلومات مستكملة عن التطورات الأخيرة في ما يتعلق بمجالات محددة مثيرة للقلق الإنساني. وأولت اهتماماً خاصاً لثلاث حالات هي: أفغانستان، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية السودان.

ودعت اللجنة أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي إلى تعزيز الجهود الرامية إلى إعادة توطين البرلمانيين الأفغان والموظفين البرلمانيين المعرضين للخطر حالياً – وهو مثال على التضامن البرلماني في العمل. كما وافقت على مواصلة إلقاء الضوء على حالة اللاجئين والمشردين داخلياً، ولا سيما في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ودعت جميع أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي إلى توجيه الانتباه إلى هذه الحالات في برلماناتهم والنظر في تقديم الدعم للمنظمات الإنسانية العاملة في حالات الأزمات، مثل جمهورية السودان. كما قررت إدراج حالة مخيم الهول للاجئين في الجمهورية العربية السورية على جدول أعمال الدورة المقبلة للجنة في تشرين الأول/أكتوبر 2024.

ووجهت اللجنة انتباهها أيضاً إلى العديد من الأطر القانونية الدولية الرئيسية المتعلقة بالقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان وغيرها من الأطر القانونية الدولية التي ينبغي إضفاء الطابع العالمي عليها

وتنفيذها على نحو أقوى. وهذه الاتفاقيات هي اتفاقيات جنيف للعام 1949 وبروتوكولاتها الإضافية، واتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد، واتفاقية العام 1954 المتعلقة بوضع الأشخاص عديمي الجنسية. ودعت البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي إلى النظر في حالة تصديق بلدانها على هذه الصكوك، وإجراء نقاشات مفتوحة في برلماناتها، واستكشاف لماذا لم تنضم إليها بعد، والنظر في الانضمام إليها. كما دعت أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي إلى استعراض أطرها القانونية الوطنية القائمة وتقييم ما إذا كانت هذه الأطر بحاجة إلى تنقيح أو تعزيز من أجل تعزيز التنفيذ. ودعت اللجنة جميع أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي إلى التحدث علناً ضد الألغام المضادة للأفراد وانعدام الجنسية وعدم احترام القانون الدولي الإنساني.

ووافقت اللجنة أيضاً على عقد جلستها المفتوحة في الجمعية العامة المقبلة للاتحاد البرلماني الدولي في تشرين الأول/أكتوبر 2024 بشأن موضوع الإعاقة والنزاع المسلح، بمناسبة الذكرى السنوية الـ25 لاتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد.

****

4. مجموعة مسهلي الحوار حول قبرص

اجتمعت مجموعة مسهلي الحوار حول قبرص في 23 آذار/مارس 2024. وحضر الاجتماع ميسر واحد هو السيد ل. فرلي (سويسرا)، وثلاثة أعضاء من مجلس النواب في جمهورية قبرص، وثلاثة ممثلين للأحزاب السياسية القبرصية–التركية.

وأكد الطرفان من جديد التزامهما بالتوصل إلى حل لمشكلة قبرص، على أساس اتحاد بين منطقتين وطائفتين، وفقاً لقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ذات الصلة وقيم الاتحاد الأوروبي ومبادئه. وأعرب الطرفان عن أملهما في أن يساهم المبعوث الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة المعني بقبرص الذي تم تعيينه مؤخراً في كسر الجمود الحالي واستئناف المفاوضات بهدف التوصل إلى حل مستدام في أقرب وقت ممكن، لصالح الأجيال الحالية والمقبلة. وشددا على ضرورة اتخاذ تدابير لبناء الثقة، فضلاً عن أهمية إشراك المرأة في محادثات بناء السلام.

كما تبادل الطرفان الآراء بشأن سبل تحسين تعزيز المساعي المشتركة في معالجة القضايا المتصلة بالمناخ وفي إدارة حالات الطوارئ. وكرر الاتحاد البرلماني الدولي بدوره استعداده لتقديم مزيد من المساعدة في ما يتعلق بتدابير بناء الثقة التي تمس الحاجة إليها.

******

5. فريق عمل الاتحاد البرلماني الدولي المعني بالحل السلمي للحرب في أوكرانيا

في 25 آذار/مارس 2024، اجتمع فريق العمل للمرة الثانية عشرة. وكرر التزامه بمواصلة الدبلوماسية البرلمانية والتركيز على الخطوات الصغيرة التي يمكن أن تؤدي في نهاية المطاف إلى الحوار وتحسين التفاهم بين الأطراف، فضلاً عن النتائج الإنسانية المحتملة التي تعود بالفائدة على سكانها المدنيين.

واختيرت خمسة مواضيع للمناقشة في اجتماعات سابقة: السلامة النووية، والأمن الغذائي، والوصول إلى أسرى الحرب وتبادلهم، وحماية المواقع الضعيفة بيئياً، وحالة الأطفال المتأثرين بالنزاع. واقترح فريق العمل التركيز على التعامل مع الوفدين الأوكراني والروسي بشأن آخر هذه المسائل. وبشكل أكثر تحديداً، سعى فريق العمل إلى استكشاف سبل تعزيز لم شمل الأسر للأطفال المشردين الذين وجدوا أنفسهم عالقين عبر الحدود الروسية–الأوكرانية أو على طول خط السيطرة العسكرية في منطقة النزاع من دون آبائهم أو أولياء أمورهم القانونيين.

وحضر وفدا كل من أوكرانيا وروسيا الاتحادية الاجتماع في جلسات استماع منفصلة، ورحبا بعمل فريق العمل واتفقا على تعميق التعاون مع الاتحاد البرلماني الدولي بشأن مسألة الأطفال المشردين بسبب النزاع، وتبادل المزيد من المعلومات حسب الطلب، والعمل على وضع إجراءات أكثر تحديداً وتنظيماً لدعم لم شمل الأسر. وبعد عامين من زيارته الميدانية الأولى لأوكرانيا وروسيا الاتحادية، ناقش فريق العمل أيضاً إمكانية القيام ببعثة ثانية إلى كييف وموسكو، وهو اقتراح رحب به الطرفان.

6. الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف

في 23 آذار/مارس 2024، عقد الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف اجتماعه السادس عشر. وشدد الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي على الدور الحاسم الذي يضطلع به الفريق في التصدي للإرهاب، ولا سيما في منطقة الساحل. انتخب الفريق السيد م. كارلسون من السويد رئيساً، والسيدة م. غيراكاستيو من المكسيك نائب الرئيس. وركزت النقاشات

أساساً على تنفيذ نتائج القمة البرلمانية العالمية الثانية المعنية بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، ولا سيما إنشاء آلية مخصصة في إطار الفريق. وسيتألف هذا الفريق المخصص من خمسة أعضاء من الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف بوصفهم ميسرين، وسيكون مسؤولاً عن العمل في المجالات الخمسة ذات الأولوية وهي المجتمعات المحلية، والأمن، والبيئة، والتنمية، والتعليم، فضلاً عن الإشراف على المبادرات في المنطقة.

وأبرز الفريق أيضاً النتائج الأخرى للقمة، بما في ذلك الحاجة إلى التركيز على تعزيز التنمية والنمو الاقتصادي لاستحداث فرص عمل للشباب في منطقة الساحل. كما لاحظ وفرة الموارد الطبيعية في هذه البلدان، فاتفق على تشجيع الاستثمار لدعم الجهود الإنمائية في منطقة الساحل. وزُوِّد الفريق بمعلومات مستكملة من عدة بلدان بشأن تمويل برنامج الاتحاد البرلماني الدولي لمكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف؛ وستقوم بعض البلدان بتجديد اتفاقات التعاون مع الاتحاد البرلماني الدولي، وستكون بلدان أخرى من الممولين الجدد للبرنامج. وحث الأعضاء أيضاً على التعاون مع الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي لالتماس أموال لبرنامج المؤتمر.

وأثار الأعضاء اعتراضات على اقتراح قدمته الشعبة البرلمانية القطرية – مكتب برنامج المشاركة البرلمانية في منع الإرهاب ومكافحته، لاستضافة مؤتمر في مكسيكو سيتي مع منتدى النساء البرلمانيات بشأن دور المرأة في مكافحة الإرهاب. واستندت الاعتراضات إلى عدم التشاور مع الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، وتدخل الشعبة البرلمانية القطرية – مكتب برنامج المشاركة البرلمانية في منع الإرهاب ومكافحته في العمل الذي يضطلع به الاتحاد البرلماني الدولي بوصفه المنظمة العالمية للبرلمانات الوطنية، التي ترتبط بها المنظمات البرلمانية الإقليمية أيضاً ارتباطاً وثيقاً.

******

7. مجموعة العمل حول العلم والتكنولوجيا

عُقدت جلستان لمجموعة العمل، عبر الإنترنت في 22 كانون الثاني/يناير 2024، وفي جنيف في 25 آذار/مارس 2024. حضر ما لا يقل عن عشرة أعضاء كل من هذه الاجتماعات شخصياً أو افتراضياً.

وناقش أعضاء مجموعة العمل التقدم المحرز في مبادرتهم الرامية إلى وضع ميثاق للاتحاد البرلماني الدولي بشأن أخلاقيات العلم والتكنولوجيا. وجرى تعميم المشروع الأول للميثاق على أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي أثناء انعقاد الجمعية العامة بهدف جمع الآراء والمدخلات.

وناقشت مجموعة العمل مشاريعها الجارية، بما في ذلك مدارس العلم من أجل السلام، ومجموعة الأدوات البرلمانية المتعلقة بإشراك الأوساط العلمية مع البرلمانات، والدراسة الاستقصائية المتعلقة بفهم استخدام البرلمانيين للبحث العلمي، التي بدأت خلال الجمعية العامة.

وأكدت مجموعة العمل دورها كمصدر للخبرات للاتحاد البرلماني الدولي من أجل إطلاع مختلف هيئاته وعملياته على تعزيز اتخاذ القرارات القائمة على الأدلة، وأعربت عن أملها في زيادة العمل مع هيئات الاتحاد البرلماني الدولي الأخرى.

وكان من المقرر أن يقوم أعضاء مجموعة العمل بزيارة ميدانية إلى المنظمة الأوروبية للبحوث النووية في 26 آذار/مارس 2024. ومع ذلك، ونظراً للقرار الذي اتخذه مجلس المنظمة الأوروبية للبحوث النووية بتعليق اتفاق التعاون مع روسيا الاتحادية، لم يتمكن فريق المنظمة الأوروبية للبحوث النووية من الترحيب بالعضو الروسي في مجموعة العمل. ولذلك وافق أعضاء مجموعة العمل بصورة جماعية على عدم المشاركة في زيارة المنظمة الأوروبية للبحوث النووية، ما دام أحد أعضائها مستبعداً.

وأكد الأعضاء كذلك الرأي القائل بأن قرار المنظمة الأوروبية للبحوث النووية في هذا الصدد لا يتماشى مع قيم الاتحاد البرلماني الدولي ومبادئه المتعلقة بالشمول، وتعزيز الحوار والتعاون بين البرلمانيين من مختلف البلدان والخلفيات السياسية.

******

8. مجموعة الشراكة بين الرجال والنساء (الجندرية)

عقدت مجموعة الشراكة بين الرجال والنساء (الجندرية) دورتها الـ49 في 26 آذار/مارس 2024. حضر الدورة الرئيس معالي الدكتور علي راشد عبد الله النعيمي (دولة الإمارات العربية المتحدة)، والسيدة ن. ب. ك. موتي (زامبيا)، والسيدة س. ميكايلوفا (أذربيجان)، والسيد أ. ألمودوبار (إسبانيا). واستعرضت المجموعة، وفقاً لولايتها، حالة مشاركة المرأة في البرلمانات الوطنية، وكذلك في هيئات الاتحاد البرلماني الدولي وجمعياته العامة. ونظرت في تشكيل الوفود في الجمعية العامة الـ148. اعتباراً

من 27 آذار/مارس 2024، كان 35.8% من المندوبين في الجمعية العامة من النساء، أقل بقليل من المجموع في الجمعية العامة الأخيرة في لواندا (تشرين الأول/أكتوبر 2023) وأقل من مدريد (تشرين الثاني/نوفمبر 2021) ونوسا دوا (آذار/مارس 2022). وفي جنيف، كان 43 وفداً من أصل 142 وفداً (30.3 في المئة) متوازنة جندرياً، وهي نسبة أقل قليلاً مما كانت عليه في الجمعية العامة الأخيرة في لواندا.

وفي ما يتعلق بالمشاركة حسب المنطقة، فإن مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي هي المجموعة الإقليمية التي تضم أعلى نسبة من المندوبات (45 في المئة من النساء) تليها مجموعة 12+ (42 في المئة)، ومجموعة أوراسيا (38 في المئة)، والمجموعة العربية (33 في المئة)، ومجموعة آسيا والمحيط الهادئ (31 في المئة)، والمجموعة الإفريقية (30 في المئة).

ومن بين الوفود الحاضرة البالغ عددها 142 وفداً، تألف 132 وفداً من مندوبين اثنين على الأقل، منهم 15 وفداً يضمون ذكوراً فحسب (11.4 في المئة). وبالإضافة إلى ذلك، فإن وفدين من اثنين أو أكثر من المندوبين يتألفان بالكامل من نساء. وإجمالاً، خضعت ثمانية وفود للجزاءات في هذه الجمعية العامة.

وأُطلعت المجموعة على المجموعة الأولى من التدابير المتخذة لتنفيذ سياسة الاتحاد البرلماني الدولي لمكافحة التحرش في الجمعيات العامة للاتحاد البرلماني الدولي وغيرها من الفعاليات. وقد أنشئت هياكل وعمليات: فقد تم تعيين جهات تنسيق للاتحاد البرلماني الدولي للجمعية العامة، وأنشئت مجموعة أساسية لمكافحة التحرش داخل الأمانة العامة، وأصبح عنوان البريد الإلكتروني التالي: speakout@ipu.org، مخصصاً لتلقي الشكاوى.

وعقدت المجموعة جلسة حوار مع وفد من سريلانكا لمناقشة كيفية تحسين مشاركة المرأة قبل الانتخابات البرلمانية للعام 2026 في البلاد. تحتل سريلانكا المرتبة 176 في الترتيب العالمي للاتحاد البرلماني الدولي للنساء في البرلمانات الوطنية حيث تشغل النساء 5.3% فحسب من المقاعد. وبعد تبادل للآراء بشأن الاستراتيجيات والتحديات، أشار الوفد إلى أن بناء القدرات لتمكين المرأة على الصعيدين المحلي والوطني سيكون مفيداً للغاية، فضلاً عن توفير الموارد اللازمة للحملات والتوعية. وسيكون دعم الاتحاد البرلماني الدولي لهذه المساعي ذا قيمة كبيرة.

وكرر الاتحاد البرلماني الدولي ومجموعة الشراكة بين الرجال والنساء (الجندرية) التابعة له دعمهما لبرلمان سريلانكا في جهوده الرامية إلى تيسير انتخاب المزيد من النساء.

******

9. الفريق الاستشاري المعني بالصحة

اجتمع الفريق الاستشاري المعني بالصحة للاتحاد البرلماني الدولي في 23 آذار/مارس 2024، بحضور خمسة أعضاء من أصل تسعة، فضلاً عن شركاء تقنيين من منظمة الصحة العالمية، والشراكة من أجل صحة الأم والوليد والطفل، والصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا. وقُدمت إلى الفريق مذكرة التفاهم الجديدة التي وقعها الاتحاد البرلماني الدولي ومنظمة الصحة العالمية أثناء انعقاد الجمعية العامة، واتفاق تعاون مع الشراكة من أجل صحة الأم والوليد والطفل.

واستمع الفريق إلى إحاطة من منظمة الصحة العالمية بشأن المفاوضات الجارية حول وضع صك دولي يتعلق بالتأهب للجائحة. وأبرز النقاش أهمية التوصل إلى اتفاق وإشراك الجهات المعنية في العملية. ولاحظ الفريق الاستشاري كذلك التحدي الحالي، مع العديد من الأزمات التي تؤثر على الأنظمة الصحية الوطنية وتحد من قدرات البلدان على الاستجابة لحالات الطوارئ.

وناقش الفريق النتائج الأولية لدراسة تتناول الاستراتيجيات والممارسات البرلمانية لجعل البرلمانات أكثر استجابة للاحتياجات الصحية للنساء والأطفال والمراهقين. واستذكر زيارته لمنظمة الصحة العالمية في 22 آذار/مارس 2024 وأشار إلى تقلص الحيّز السياسي لمعالجة الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية. والتزم الفريق بإشراك البرلمانات والبرلمانيين خلال الجمعيات العامة للاتحاد البرلماني الدولي بشأن القضايا الرئيسية التي تؤثر على المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) والحق في الصحة.

وتشمل الأنشطة المقبلة سلسلة من البودكاست للتواصل والتوعية بشأن المواضيع ذات الأولوية للفريق الاستشاري. وافق الفريق على العمل مع منظمة الصحة العالمية لعقد فعالية خلال جمعية الصحة العالمية في أيار/مايو 2024، وعقد فعالية جانبية في الجمعية العامة الـ149 للاتحاد البرلماني الدولي. وسيتواصل بحث مسألة تنظيم زيارة ميدانية إلى كوبا.

******

خامساً – الأنشطة والفعاليات الأخرى:

1. المحادثات بين رؤساء أرمينيا وأذربيجان في مقر الاتحاد البرلماني الدولي

في 22 آذار/مارس 2024، استضاف الاتحاد البرلماني الدولي وفدين رفيعي المستوى من الجمعيتين الوطنيتين لأرمينيا وأذربيجان، برئاسة رئيس الجمعية الوطنية لأرمينيا، السيد أ. سيمونيان، ورئيسة الجمعية الوطنية لأذربيجان، السيدة س. غافاروفا. جاء الاجتماع في أعقاب بعثة إلى أرمينيا وأذربيجان قام بها الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي في شباط/فبراير 2024، والتي أرست الأساس للاتحاد البرلماني الدولي لتقديم مساعيه الحميدة للجانبين لتعزيز الحوار والمساعدة في تمهيد الطريق نحو تطبيع العلاقات. كانت هذه النقاشات هي المرة الأولى التي تجتمع فيها الجمعيات الوطنية رسمياً على أعلى مستوياتها.

ورحبت رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي، الدكتورة توليا أكسون، والأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي، السيد مارتن تشونغونغ بالوفود إلى مقر الاتحاد البرلماني الدولي وأشادا باستعداد الطرفين لاستخدام الدبلوماسية البرلمانية للحد من التوترات وبناء الثقة واستكمال مفاوضات السلام الحكومية. وأعقب ذلك اجتماع خاص بين رئيسي الجمعيات الوطنية واستجواب لاحق مع الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي، اتفق فيه الجانبان على مواصلة حوارهما لإعادة بناء الثقة ودعم جهود السلام من خلال الدبلوماسية البرلمانية تحت رعاية الاتحاد البرلماني الدولي المحايدة.

******

2. اجتماع مشترك بين رؤساء المجموعات الجيوسياسية ورؤساء اللجان الدائمة

في 23 آذار/مارس 2024، التقت رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي والأمين العام برؤساء المجموعات الجيوسياسية ورؤساء اللجان الدائمة.

وقدمت رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي موجزاً لمشاريعها وأنشطتها الرئيسية منذ انعقاد الجمعية العامة الأخيرة، بما في ذلك تعزيز السلام والأمن من خلال الحوار وتعزيز مكانة الاتحاد البرلماني الدولي. لقد قامت بزيارة إلى الشرق الأوسط (إسرائيل ودولة فلسطين) في تشرين الثاني/نوفمبر 2023، وشاركت في العديد من القمم، والمنتديات، والندوات، ودعمت تنفيذ استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي من خلال عملها بمناسبة انعقاد الجزء الرفيع المستوى من الدورة الـ28 لمؤتمر الأطراف (COP28)،

وجلسة الاستماع البرلمانية للعام 2024 في الأمم المتحدة، والاجتماع البرلماني السنوي للاتحاد البرلماني الدولي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة في الدورة الـ68 للجنة وضع المرأة.

وقدم الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي معلومات مستكملة عن التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي، بما في ذلك السياسات الجديدة للاتحاد لتعزيز المساءلة على جميع المستويات. وقدم لمحة عامة عن عملية إعداد التقارير السنوية التي تقوم بها البرلمانات الأعضاء، مشجعاً رؤساء المجموعات الجيوسياسية على تذكير أعضائها الذين من المقرر أن يقدموا تقاريرهم في العام 2024 بالمشاركة في هذه العملية. وفي الوقت الذي يحتفل فيه الاتحاد البرلماني الدولي بالذكرى السنوية العاشرة لمبادئه المشتركة لدعم البرلمانات، دعا الأمين العام البرلمانات القليلة المتبقية التي لم تؤيد بعد هذه المبادئ إلى القيام بذلك في أقرب وقت ممكن. وقدم الأمين العام موجزاً *لمدونة قواعد السلوك* الجديدة *لمسؤولي الحوكمة في الاتحاد البرلماني الدولي وسياسة الاتحاد البرلماني الدولي لمنع ومعالجة التحرش، بما في ذلك التحرش الجنسي في الجمعيات العامة للاتحاد البرلماني الدولي وغيرها من فعاليات الاتحاد البرلماني الدولي*، وشجع رؤساء المجموعات على زيادة الوعي بهذه السياسات الهامة بين الأعضاء على نطاق أوسع.

وقدم رؤساء المجموعات الجيوسياسية لمحة عامة عن أنشطتهم الأخيرة. أفاد سعادة السيد أحمد خرشي (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية)، ممثل المجموعة الإفريقية، عن اجتماعه مع الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي في شباط/فبراير 2024، الذي تناول التعاون التقني ودعم البرلمانات الإفريقية. وقد اجتمعت المجموعة الإفريقية بعد ذلك، بدعم من الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي، عبر الإنترنت في آذار/مارس 2024 استعداداً للجمعية العامة الـ148 للاتحاد البرلماني الدولي لمناقشة جملة أمور منها اقتراح بند طارئ.

وذكر معالي السيد إبراهيم بوغالي (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية)، رئيس المجموعة العربية، أنه يجري بذل جهود لترجمة جميع وثائق الاتحاد البرلماني الدولي إلى اللغة العربية، ولهذا الغرض، طلب إرسال الوثائق مسبقاً. وقالت السيدة س. كارفاخال إيسونزا (المكسيك)، رئيسة مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إنها تبذل جهوداً لإشراك برلمانات غير أعضاء في المنظمة، مثل بليز. وسلطت الضوء على أن برلمان المكسيك قد أصدر مؤخراً قراراً يطلب فيه أن تُعتمد اللغة الإسبانية كلغة رسمية لمحكمة العدل الدولية، وطلب دعم الاتحاد البرلماني الدولي لهذه المبادرة. وذكر السيد أ.

غريفروي (بلجيكا)، رئيس مجموعة 12+، أنه تم تنظيم اجتماعات متعددة داخل المجموعة منذ انعقاد الجمعية العامة الأخيرة، بما في ذلك ندوة في باريس بشأن أهداف التنمية المستدامة. وتحضيراً للجمعية العامة الـ148، ناقشت المجموعة العملية الجارية لتعديل النظام الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي، والقرارات التي تنظر فيها اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين واللجنة الدائمة للتنمية المستدامة، والاقتراح المحتمل لإدراج بند طارئ.

وأبرز السيد و. ويليام (سيشيل)، رئيس اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة، أن قيادة لجنته أدت دوراً هاماً في الاجتماع البرلماني في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ (COP28) وأنها تستعد لمؤتمر الأطراف التالي في أذربيجان في تشرين الثاني/نوفمبر 2024. ومن المتوقع أن تعتمد اللجنة قراراً بشأن الطاقة الخضراء الميسورة التكلفة. وقال السيد د. ماكغينتي (كندا)، رئيس اللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة، إن اللجنة عقدت اجتماعاً افتراضياً في تشرين الثاني/نوفمبر 2023 لمناقشة أولويات الجمعية العامة. وأشار أيضاً إلى أن مشروع الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة المعني بالمستقبل التابع للأمم المتحدة لا يتضمن أي إشارات إلى العمل البرلماني، وهو أمر أُبلغ به مسؤولون من ألمانيا وناميبيا، وهما الميسران المشاركان لمؤتمر القمة.

ونظراً لغياب رئيس اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين، أفادت السيدة ل. مارزال، أمينة اللجنة أن اللجنة ستكرس كل وقتها لمناقشة وصياغة قرار بشأن *مواجهة الآثار الاجتماعية والإنسانية لأنظمة الأسلحة الذاتية التشغيل والذكاء الاصطناعي*، بغية اعتماده في دورتها الأخيرة، وورد 200 تعديل. وفي غياب رئيس اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان، قال السيد أ. ريتشاردسون، أمين اللجنة، إن اللجنة ستناقش قراراً قادماً بشأن *أثر الذكاء الاصطناعي على الديمقراطية، وحقوق الإنسان، وسيادة القانون*. وبمبادرة من المقررين المشاركين للقرار، نظم الاتحاد البرلماني الدولي ثلاث ورشات عمل عبر الإنترنت لبناء القدرات في مجال الذكاء الاصطناعي في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير وآذار/مارس 2024 لإتاحة الفرصة للبرلمانيين للحصول على معلومات من كبار الخبراء من جميع أنحاء العالم.

وأخيراً، دعي الحاضرون إلى النظر في أسئلة توجيهية بشأن سبل تعزيز الاتصال والتنسيق داخل المجموعات الجيوسياسية والهيئات المتخصصة التابعة للاتحاد البرلماني الدولي وفيما بينها ومناقشتها في

اجتماعها المقبل. وشدد السيد غريفروي على أن المجموعات الجيوسياسية غير مذكورة في هيكل الاتحاد البرلماني الدولي وفي الهيكل التنظيمي للحوكمة، ولفت الانتباه إلى اقتراح مجموعة 12+ بتعديل النظام الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي بحيث يدعى رؤساء المجموعات الجيوسياسية بصورة منهجية إلى المشاركة في نقاشات اللجنة التنفيذية بصفة استشارية. وتقرر مناقشة هذه المسألة بمزيد من التفصيل في الاجتماع المشترك المقبل لرؤساء المجموعات ورؤساء اللجان الدائمة.

******

3. الاجتماع الرفيع المستوى بشأن *أزمة تعددية الأطراف: الأسباب الجذرية والحلول الممكنة*

في 25 آذار/مارس 2024، عقدت اللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة اجتماعاً خاصاً رفيع المستوى بشأن *أزمة تعددية الأطراف: الأسباب الجذرية والحلول الممكنة*. وكان الهدف من الاجتماع تقديم مدخلات في العملية التحضيرية للمؤتمر العالمي السادس لرؤساء البرلمان في تموز/يوليو – آب/أغسطس 2025، ومنظورات بشأن مؤتمر القمة المعني بالمستقبل في ما يتعلق بهدف تنشيط تعددية الأطراف.

وقدم السيد د. ماكغينتي (كندا)، رئيس اللجنة الدائمة، موضوع أزمة تعددية الأطراف، وتحديد الأسباب الجذرية، والتأكيد على دور البرلمانات في جعل النظام المتعدد الأطراف أكثر ديمقراطية وخضوعاً للمساءلة وفعالية في تقديم الخدمات إلى الشعب. وعند النظر في الحلول، شدد على ضرورة مراعاة شواغل الشباب.

وأوضحت رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي المظاهر المختلفة لأزمة تعددية الأطراف: سجل دعم الأمم المتحدة الذي يحجبه المأزق السياسي، والمعايير المزدوجة في القانون الدولي، والمبدأ المقوض *لدولة واحدة، صوت واحد* داخل الأمم المتحدة. وسلطت الضوء على ضعف حالة الديمقراطية وإغفال العولمة كأسباب جذرية، مما أدى إلى عدم الثقة في قدرة الأمم المتحدة على حل التحديات العالمية. وأعربت عن أملها في نظام متعدد الأطراف يمكن أن يفي بوعود العدالة والتنمية والسلام لاستعادة الثقة في تعددية الأطراف، وشددت على دور البرلمانات، بدعم من الاتحاد البرلماني الدولي، في جعل النظام المتعدد الأطراف أكثر فعالية ومصداقية من خلال مهامه الرقابية والتشريعية. وتحتاج البرلمانات

أيضاً إلى أن تكون أكثر تمثيلاً للشعب، ولا سيما أضعف الناس، النساء والشباب، حتى لا تغفل من يشعرون بالنسيان من جانب النظام.

وأبرز الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي أن تعددية الأطراف، وإن كانت غير كاملة، لا يمكن التخلص منها؛ وبدلاً من ذلك، يلزم ضبط الأدوات والممارسات لتلبية احتياجات العالم. وأشار إلى التطلع التأسيسي للأمم المتحدة، المتجذر في فكرة *نحن الشعب*، وشدد على أن هذا هو المكان الذي تؤدي فيه البرلمانات دوراً حاسماً. وروى التحديات التي لا يزال الاتحاد البرلماني الدولي يواجهها في سد الفجوة بين المحلي والعالمي، لا سيما عدم فهم سبب مشاركة البرلمانات في عمليات الأمم المتحدة. ودعا الأمم المتحدة إلى زيادة التواصل مع المحليين، وإلى إجراء حوارات على المستوى الدولي للوصول إلى المؤسسات على المستوى الوطني. وأخيراً، شدد على الحاجة إلى المزيد من الحوار بين الأجيال لإنشاء نظام متعدد الأطراف أكثر ديمقراطية يشمل الجهات المعنية التي لم تدمجها الأمم المتحدة تاريخياً في عملية صنع القرار، مثل الشباب والأوساط العلمية ومنظمات المجتمع المدني.

وقدمت السيدة ت. فالوفايا (المديرة العامة لمكتب الأمم المتحدة في جنيف) تفاصيلاً عن جذور أزمة تعددية الأطراف، مشيرة إلى أن النظام المتعدد الأطراف، الذي أنشئ في العام 1945 كرد على تحديات الحرب العالمية الثانية، لا يمكن اعتباره مناسباً للعالم الحديث. إن التحديات الحديثة – انعدام الثقة، وتزايد عدم المساواة، والتوترات الجيوسياسية غير المسبوقة، وانعدام الثقة في النظام الحالي — تتطلب الأمم المتحدة 2.0، على النحو المبين في تقرير الأمين العام بشأن *جدول أعمالنا المشترك*.

وعند النظر في كيفية تحسين النظام، شددت على الحاجة إلى تعددية الأطراف الشاملة للجميع، التي يكون فيها لجميع البلدان صوت متساو، ويكون للجهات الفاعلة، بما في ذلك المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص، مقعد على الطاولة. وشددت على الدور الحاسم للاتحاد البرلماني الدولي في تعزيز المزيد من الشمولية. وبوصف الاتحاد البرلماني الدولي صوتاً لمواطني العالم ومؤسسة شهدت تحولاً في النظام المتعدد الأطراف بمرور الوقت، فإنه يستطيع أن يساعد في تحويل الأمم المتحدة إلى منظمة مناسبة وملائمة للقرن الـ21.

وقدمت السيدة ر. غرينسبان (الأمينة العامة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)) كلمة رئيسية أكدت فيها عجز النظام العالمي عن مواكبة معدل التغيرات التكنولوجية والجيوسياسية

والاقتصادية والإيكولوجية في جميع أنحاء العالم. وسلطت الضوء على العجز الثلاثي في: النمو الاقتصادي للبلدان الصغيرة والمتوسطة، والثقة في النظام المتعدد الأطراف، والأمل، لا سيما بين الشباب. كما سلطت الضوء على الفرص، وأعطت مثالاً على الطريقة التي يمكن بها لاتفاقات التجارة الإقليمية والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف تحسين وصول البلدان إلى النظام المالي الدولي. وأقرت بوجود خطر تحول اللامركزية في صنع القرار العالمي إلى تجزئة للنظام المتعدد الأطراف وحذرت من خطر الانعزالية. وكررت كذلك تأكيد الحاجة إلى إبقاء الإصلاحات التي اقترحها الأمين العام في تقريره *جدول أعمالنا المشترك* محورية في النقاشات المتعلقة بالعالمية والإدماج.

وحذرت السيدة غرينسبان من أن الإصلاحات ستفشل ما لم تدعمها البرلمانات. وحددت الاتحاد البرلماني الدولي كحلقة وصل حيوية في سلسلة الحوكمة العالمية، وجسر بين العالمية والمحلية، مع القدرة على ترجمة الالتزامات الدولية إلى إجراءات تحدث فرقاً حقيقياً في حياة المكونات. وشددت على أن إنشاء نظام متعدد الأطراف مناسب للقرن الـ21 سيعتمد على القادة الذين يبثون الأمل في المجتمعات وتنشيط فكرة ورود مجتمع عالمي تعاوني وشامل يعمل من أجل مستقبل مشترك.

ورحب المتحدثون الحاضرون في النقاش المتعلق بأزمة تعددية الأطراف باعتباره نقاشاً هاماً وفي الوقت المناسب. وأدلى بملاحظات مندوبون من مملكة البحرين، والهند، والجمهورية الإسلامية الإيرانية، ومالطا، والمملكة العربية السعودية. وفي ما يلي موجز لنقاطهم الرئيسية:

- يفتقر النظام المتعدد الأطراف إلى التعاون. وأبرز المتحدثون ضرورة أن يعزز النظام المبادئ الديمقراطية وأن يكون بمثابة منتدى للحوار يركز على تقاسم المسؤولية عن المجتمع العالمي.
- يرد فرق بين الحديث والاستماع حقاً لبعضنا البعض. وأبرز المتحدثون الحاجة إلى تعزيز مشاركة المرأة على مستويات صنع القرار من أجل زيادة الاستماع إليها. وشدد المتحدثون أيضاً على دور الاتحاد البرلماني الدولي والبرلمانات في تعزيز الدبلوماسية البرلمانية والحوار المثمر.
- لقد أحدث النظام الذي أنشئ في العام 1945 تسلسلاً هرمياً بين الدول الأعضاء، ولم يعد قابلاً للتطبيق اليوم. وثمة حاجة إلى إصلاحات مؤسسية تركز على الشمولية وضمان أن يكون للبلدان صوت متساو وأن تشارك في النظام الدولي وتستفيد منه على نحو أفضل.

- لا يمكن تقديم جميع الحلول للمشاكل العالمية في تحالفات الراغبين. وورد توافق في الآراء على أن تنشيط عالمية تعددية الأطراف والنظر في وجهات نظر متعددة أمر مطلوب لكي تعمل البلدان على العمل الجماعي.
- ومن الضروري أن نتذكر الأزمات التي يواجهها سكان العالم. ودعا المتحدثون الدول الأعضاء إلى النظر في الحقائق المحلية للبلدان لفهم تحديات بعضها البعض، وتعزيز الشعور بالتضامن الدولي، وإنشاء نظام عالمي يشكل منبراً داعماً للجميع.
- للبرلمانات دور في الربط بين العالمي والمحلي، ومساءلة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة عن مسؤوليتها في تحسين النظام متعدد الأطراف. وشدد المتحدثون أيضاً على دور البرلمانات في ضمان أن تكون المؤسسات شفافة وسريعة الاستجابة وخاضعة للمساءلة، من أجل استعادة الثقة في أنظمة الحوكمة المحلية والعالمية.
- ساد قلق بشأن فك ارتباط الشباب بالعمليات الديمقراطية. وأقر المتحدثون بورود انفصال بين الأجيال الماضية والحاضرة، ومشكلة التفكير القصير الأجل، وعدم ورود مساحات للحوار بين الأجيال.
- قال البعض إنه ثمة حاجة للاستماع بشكل أفضل إلى الأجيال الشابة وفهم خيبات أملهم. وسلط آخرون الضوء على الحاجة إلى استعادة الأمل عبر تحسين إيصال الفرص المتاحة في مواجهة التحديات العالمية. وأيدوا إنشاء مكتب مبعوث الأمين العام المعني بالشباب وحوارات الأجيال المقبلة.

واختتم السيد ماكغينتي الاجتماع بالتأكيد على أهمية المحادثات التي ستساعد في إعادة تشكيل النظام متعدد الأطراف إلى نظام مناسب للغرض الذي يحتاج إلى خدمته. وكرر تأكيد الأدوار الحاسمة للاتحاد البرلماني الدولي والبرلمانات في دعم الحوكمة الرشيدة، والاستثمار في البشر، وإعطاء الأولوية لسيادة القانون، واستعادة الأمل في المجتمعات. واختتم بالتذكير بأنه على الرغم من أنه لن يتم حل كل الأمور في مؤتمر القمة المعني بالمستقبل، سيكون من المهم أن تظهر البرلمانات والأمم المتحدة الحركة والطموح بما يتجاوز تكرار ما تم الاتفاق عليه بالفعل لاستعادة الثقة في فعالية النظام متعدد الأطراف.

******

4. حلقة نقاش بشأن *التصدي للتهديدات الاستراتيجية والوجودية من خلال الأمن المشترك وسيادة القانون*

نُظمت حلقة النقاش في 24 آذار/مارس 2024 بالتعاون مع شبكة "برلمانيون من أجل عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح"، ومجلس المستقبل العالمي. وقد وفر منتدى للمشاركين لتلقي آخر المستجدات حول مبادرات السلام والأمن الجديدة في الفترة التي تسبق مؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالمستقبل في أيلول/سبتمبر 2024، ومناقشة الأدوار المحتملة للبرلمانيين، ودراسة سبل تعزيز القانون الدولي، مع التركيز بشكل خاص على الفصل الدولي كوسيلة سلمية لحل النزاعات.

وقدمت عروضاً كل من السيدة أندا فيليب، مديرة شعبة البرلمانات الأعضاء والعلاقات الخارجية؛ والسيدة م. كينر نيلين، برلمانية سويسرية سابقة، وعضو في مجلس إدارة منظمة النساء من أجل السلام في جميع أنحاء العالم؛ والسيد أ. وير، المنسق العالمي لشبكة "برلمانيون من أجل عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح"، والمؤسس المشارك لحملة البدائل القانونية للحرب؛ والسيد ن. غوناسيكيرا، عضو في مجلس المستقبل العالمي والرابطة الدولية للمحامين المناهضين للأسلحة النووية؛ والسيدة ر. شوت، المديرة التنفيذية لمنظمة المواطنين من أجل الحلول العالمية ورئيسة مجموعة عمل واشنطن المعنية بالمحكمة الجنائية الدولية. وأعقب ذلك تعليقات من المشاركين، وجلسة أسئلة وأجوبة تفاعلية.

وناقش المشاركون دور البرلمانيين في ضمان ترجمة الالتزامات الدولية إلى حقائق وطنية من خلال مبادرات ملموسة، ومخصصات في الموازنة، وتشريعات جديدة تساهم في الأمن الدولي، وكل ذلك في الوقت الذي يمارسون فيه مهامهم الرقابية المشروعة في ما يتعلق بالإجراءات الحكومية. من خلال استخدام أهداف التنمية المستدامة كخريطة طريق للمستقبل، يمكن للبرلمانات استخدام مكانتها الفريدة لاستعادة القانون الدولي كأساس متين لنظام عالمي قائم على التضامن والتعاون، حيث لا يمكن قبول الانتهاكات. يجب على البرلمانات أن تحث حكوماتها على أن تكون أكثر جرأة وأن تحدد حلولاً قابلة للتنفيذ، بما في ذلك تلك الواردة في ميثاق الأمم المتحدة للمستقبل، بهدف تعزيز سيادة القانون وتحقيق إصلاح هادف للأمم المتحدة.

وناقش المشاركون أيضاً أهمية محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية وغيرهما من المحاكم الدولية بوصفها آليات تثبت بصورة متزايدة قيمتها المعززة للسلام بالنسبة لطائفة واسعة من النزاعات التي

تمس مواضيع مثل الإبادة الجماعية وتغير المناخ والحدود الإقليمية والإرهاب الدولي. كما عزز المشاركون الحاجة الملحة إلى إزالة الأسلحة النووية من أي إطار للأمن الدولي في المستقبل، تماشياً مع أهداف التنمية المستدامة. وينبغي لدعم البرلمانات في ضمان عالمية الصكوك الدولية مثل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أو معاهدة حظر الأسلحة النووية وتنفيذها الفعال أن يكمل المبادرات الدبلوماسية الرامية إلى خفض الترسانات النووية القائمة ومنع المزيد من الانتشار.

******

5. ورشة عمل بشأن *تعزيز تشريعات المناخ: أدوات عملية للبرلمانيين*

شارك في تنظيم ورشة العمل الاتحاد البرلماني الدولي ومختبر جولي آن رجلي للعقود الآجلة العالمية في جامعة ولاية أريزونا في 25 آذار/مارس 2024. وتمحور هدفها حول إذكاء وعي البرلمانيين بالأدوات المناخية الرائدة المتاحة بسهولة لتعزيز الجهود التشريعية المتعلقة بتغير المناخ. أدار حلقة النقاش السيدة أ. إليس (مختبر جولي آن رجلي للعقود الآجلة العالمية، جامعة ولاية أريزونا).

وسلّط السيد م. غراي (Climate TRACE and Transition Zero) الضوء على أن بيانات انبعاثات غازات الدفيئة غالباً ما تكون مفقودة أو عفا عليها الزمن وهذا يعيق الجهود الرامية إلى التصدي بفعالية لتغير المناخ. قدم قاعدة بيانات Climate TRACE التي توفر جرداً محدثاً للانبعاثات من 395 مليون أصل على مستوى العالم. وأشار إلى أن نظام Climate TRACE مفيد لتعزيز الإبلاغ عن انبعاثات غازات الدفيئة بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

وعرضت السيدة ت. تشان (معهد غرانثام لبحوث تغير المناخ والبيئة، كلية لندن للاقتصاد)، عبر الفيديو، قاعدة بيانات قوانين تغير المناخ في العالم، التي تتضمن آلاف القوانين والسياسات المتعلقة بتغير المناخ. وشرحت كيف يمكن لقاعدة البيانات هذه أن تساعد البرلمانات في تعزيز التشريعات المناخية الوطنية من خلال التعلم من الأمثلة الوطنية الأخرى.

وعرضت السيدة م. بولشاكوفا (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، مكتب أوروبا) مجموعة من الأدوات التي يمكن أن تستخدمها البرلمانات لمعالجة القضايا المناخية والبيئية، وهي منهاج العمل للمساعدة في مجال القانون والبيئة، ومجموعة أدوات القانون وتغير المناخ، وتقارير التقاضي بشأن المناخ العالمي. وأبرزت

أن هذه الأدوات يمكن أن تساعد البلدان على وضع إطار قانوني للتنفيذ الفعال لاتفاق باريس على الصعيد الوطني.

وعرض السيد ك. مايسنر (البنك الدولي)، عبر الفيديو، لمحة عامة عن التقارير القطرية عن المناخ والتنمية الصادرة عن مجموعة البنك الدولي. تساعد هذه التقارير البلدان على إعطاء الأولوية للإجراءات الأكثر تأثيراً التي يمكن أن تقلل من انبعاثات غازات الدفيئة وتعزز التكيف والمرونة، مع تحقيق أهداف إنمائية أوسع. كما شدد على الدور الرئيسي للقطاع الخاص في تلبية الاحتياجات الاستثمارية للتنمية المنخفضة الانبعاثات.

وقدم السيد ت. كروثر (ETH Zürich) لمحة عامة عن التحديات العالمية للتنوع البيولوجي وشدد على الدور الحاسم الذي يؤديه التنوع البيولوجي في التخفيف من آثار تغير المناخ. قدم قاعدة بيانات Restor التي توفر بيانات عن آلاف الجهود لاستعادة التنوع البيولوجي من البلدان حول العالم. كما أشار إلى أهمية التنوع البيولوجي في دعم إنتاج الغذاء والأمن المائي والوقاية من الأمراض والاستقرار الاقتصادي.

وأعقبت العروض التي قدمها المحاورون نقاشاً تفاعلياً مع المشاركين. وطرح برلمانيون من الجمهورية الإسلامية الإيرانية، ومملكة البحرين، والمملكة العربية السعودية عدة مسائل، منها ما يتعلق بضرورة ضمان الاحتفاظ ببيانات عن قواعد البيانات العالمية وتحديثها، وتدريب القضاة والمهنيين القانونيين على المسائل المتعلقة بالمناخ.

****

6. حلقة نقاش بشأن الحوار بين الأديان: *بناء الجسور من خلال الحوار بين الأديان من أجل مجتمعات أكثر سلمية وشمولية*

في حلقة النقاش هذه، ناقش المشاركون الإنجازات والتحديات المستمرة في الجهود البرلمانية الرامية إلى تعزيز الحوار بين الأديان وحماية حرية الدين أو المعتقد، لا سيما في ضوء المهمة الأساسية للبرلمانات المتمثلة في دعم سيادة القانون وحقوق الإنسان للجميع، من دون تمييز، وبناء مجتمعات أكثر سلماً وشمولاً.

وافتتح النقاش السيد م. عمر، كبير مستشاري الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي، وأداره السيد م. وينر، مسؤول حقوق الإنسان في مكتب مفوضية حقوق الإنسان. وشمل المحاورون السيد ن. غانية، مقررة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بحرية الدين أو المعتقد؛ والسيد ب. ف. كازيني، عضو مجلس الشيوخ في البرلمان الإيطالي والرئيس الفخري للاتحاد البرلماني الدولي؛ ومعالي الدكتورة مستورة الشمري، عضو في البرلمان العربي؛ والسيدة س. ماركيفيتش، مستشارة الاتحاد البرلماني الدولي المعنية بالحوار بين الأديان.

وتبادل المشاركون الأفكار بشأن دور الحوار بين الأديان في تعزيز السلام ودعم سيادة القانون وحقوق الإنسان في المجتمعات المتعددة الأديان، لا سيما بالنظر إلى الدور الفريد للبرلمانيين كممثلين ومشرعين. وإذ يفكر برلمان المملكة المغربية وشركاء آخرون في المؤتمر البرلماني المعني بالحوار بين الأديان الذي نظمه الاتحاد البرلماني الدولي، في مراكش في العام 2023، وعلى وجه التحديد وثيقته الختامية، بيان مراكش، أعرب المشاركون عن أسفهم للانخفاض اللاحق في السلام والأمن العالميين والزيادة المفاجئة في النزاع القائم على الهوية وخطاب الكراهية، ولا سيما استهداف الطوائف والأيديولوجيات الدينية أو العقائدية (وأحياناً بدافع منها). وسلطوا الضوء على الضرورة الملحة لاتخاذ إجراءات ملموسة وتحقيق نتائج ملموسة ترتكز على حقوق الإنسان وسيادة القانون. ولم يحن وقت الحوار الذي يقتصر على المؤتمرات والتفاهات. ويجب احترام الحق في حرية الدين أو المعتقد، ولا سيما حقوق الأقليات الدينية أو العقائدية، وتقع على عاتق البرلمانات مهمة مراجعة تشريعاتها وتحديثها عند الاقتضاء. وأعرب المشاركون عن إرادة مشتركة لمكافحة التعصب والكراهية القائمين على أساس الدين أو المعتقد، غير أن أي تدابير يجب أن تحترم الإطار الدولي لحقوق الإنسان، ولا سيما حرية التعبير والقيود المشروعة المفروضة عليه، على النحو المنصوص عليه في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. ويمكن أن يكون معيار الحد الأدنى المؤلف من ستة أجزاء والمبين في خطة عمل الرباط أداة مفيدة في هذا الصدد. تم تصنيف الذكاء الاصطناعي وإمكانية استحداث تزييف عميق مقنع، لا سيما عند استهداف القادة الدينيين أو السياسيين المؤثرين، على أنها مخاطر على السلام والأمن. وأخيراً، شُجع البرلمانيون، بوصفهم ممثلين وشخصيات عامة، على عدم استغلال الدين أو المعتقد لتحقيق مكاسب سياسية.

******

7. ورشة عمل بشأن *الأمن البشري: تجهيز البرلمانيين من أجل بناء السلام ومنع نشوب النزاعات*

عقدت ورشة العمل في 25 آذار/مارس 2024. وهي تهدف إلى تزويد البرلمانيين بالمعارف والأدوات اللازمة لبناء السلام ومنع نشوب النزاعات بفعالية من خلال تطبيق نهج الأمن البشري على عملية صنع القرار البرلماني. وشجعت ورشة العمل، التي شارك في تنظيمها الاتحاد البرلماني الدولي والأكاديمية العالمية للفنون والعلوم، المشاركة النشطة للعديد من البرلمانيين الذين تبادلوا الآراء بشأن تمكين المواطنين وتعزيز الحلول من خلال النقاش.

وكانت أهمية التمثيل البرلماني في تحقيق تطلعات الشعب نقطة محورية في النقاشات. كما سلطت الفعالية الضوء على دورة دراسية مصممة خصيصاً للبرلمانيين، تهدف إلى تعزيز فهمهم للأمن البشري واختبار معرفتهم بالموضوع. ولم يكن هذا المنبر التفاعلي منتدى لتبادل أفضل الممارسات والخبرات فحسب، بل كان أيضاً مصدراً قيّماً للتعلم للملتزمين ببناء السلام ومنع نشوب النزاعات على المستوى البرلماني.

وكان المشاركون من 28 وفداً حاضرين وأخذ معظمهم الكلمة لإجراء نقاش مع خبراء من الأكاديمية العالمية للفنون والعلوم. وتمت معالجة الأسئلة المتعلقة بإمكانات الأمن البشري للتوصل إلى حلول للسياق المحدد، وأُبدي اهتمام كبير بهذا النهج.

******

8. ورشة عمل بشأن *الذكاء الاصطناعي*

في 25 آذار/مارس 2024، نظرت ورشة العمل هذه في الجوانب العملية لكيفية عمل البرلمانيين على الذكاء الاصطناعي في برلماناتهم، والموارد التي يحتاجون إليها للمضي قدماً. وعرض المندوبون أمثلة عملية، بما في ذلك إنشاء مجموعة تكنولوجية ناشئة في كندا، والدخول في حوار منتظم مع الأوساط العلمية في أيرلندا. وأحاط المندوبون علماً بالموارد المتاحة في شبكات اليونسكو ومنتدى حوكمة الإنترنت التي يحتمل أن تساعد البرلمانات. وشُجعت البرلمانات على بدء حوار مع الجهات المعنية في الحكومة والقطاع المدني والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية لضمان الاستماع إلى طائفة واسعة من وجهات النظر عند النظر في خيارات تنظيم الذكاء الاصطناعي. وستكون التوجيهات الواردة من

المنظمات الدولية والإقليمية هامة للبرلمانات، فضلاً عن التبادل المستمر بين البرلمانيين من مختلف البلدان.

ونوقشت عدة مسائل موضوعية. وفي ما يتعلق بظهور صور التزييف العميق، أشار المشاركون إلى مبادرة مصداقية المحتوى كوسيلة محتملة للتصدي للمعلومات الخاطئة من خلال وضع معيار معترف به عالمياً للمصادقة على المحتوى الرقمي.

وتم تسليط الضوء على أوجه تشابه مثيرة للاهتمام مع تمارين وضع المعايير والتنظيم في صناعة المستحضرات الصيدلانية العالمية، على سبيل المثال. يؤدي البرلمانيون دوراً رئيسياً في ضمان انجرار شركات التكنولوجيا القوية إلى عملية وضع معايير مماثلة في ما يتعلق بالذكاء الاصطناعي، وعدم السماح لهم ببساطة بالحكم الحر في تطوير التقنيات القائمة على الذكاء الاصطناعي.

ويرد اختلال في توازن القوى بين حفنة صغيرة من الشركات التكنولوجية الموجودة في الشمال العالمي وحكومات بلدان الجنوب العالمي. ويضع هذا التفاوت الجنوب العالمي في وضع يحتمل أن يكون استغلالياً، لا سيما في ما يتعلق بجمع البيانات وتخزينها واستخدامها.

كما تم التأكيد على أهمية بناء قدرات البرلمانيين. يحتاج المشرعون في جميع أنحاء العالم إلى مزيد من الوصول إلى المعلومات والخبرات والموارد إذا أرادوا الاستجابة بفعالية للفرص والتحديات التي تطرحها تقنيات الذكاء الاصطناعي.

******

9. مناقشة متكافئة الفرص بشأن *القضاء على التمييز، وتحويل الخسائر الاقتصادية إلى مكاسب*

في 26 آذار/مارس 2024، نظم منتدى النساء البرلمانيات مناقشة متكافئة الفرص شارك فيها 59 مشاركاً، من بينهم 37 برلمانياً (28 امرأة و9 رجال) من 29 بلداً. وشكلت هذه الفعالية فرصة لإبراز الدور المركزي للبرلمانات في إجراء إصلاحات قانونية تراعي المنظور الجندري، بما في ذلك إلغاء التمييز في القوانين. وكان الهدف هو تزويد المشاركين بفهم أفضل للحاجة إلى رفع الحواجز القانونية والثقافية لضمان المشاركة الاقتصادية الكاملة للمرأة وتمكينها، لأن التمييز ضد المرأة يكلف العالم حوالى 12 تريليون دولار من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. كان الهدف من المناقشة المتكافئة الفرص هو تعزيز الحوار بين البرلمانيين والبرلمانيات وتشجيعهم على مناقشة القضايا ذات الاهتمام المشترك.

وترأست الجلسة سعادة السيدة فريدة إليمي حدوش (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية)، النائب الأول لرئيسة مكتب النساء البرلمانيات. قدمت السيدة ج. س. براونميلر، اختصاصية تنمية القطاع الخاص في البنك الدولي، نتائج تقرير *المرأة والأعمال والقانون في العام 2024* أعده البنك الدولي. وجرى التشارك في أن جميع اقتصادات العالم تقريباً تواجه فجوة كبيرة في التنفيذ بين الرجال والنساء. وبالإضافة إلى ذلك، تم تقاسم الموارد الرئيسية للبرلمانيين وصانعي السياسات لاتخاذ إجراءات لتمكين المرأة في جميع أنحاء العالم. وقد أثر النقاش مساهمات من 17 بلداً (17 مرأة و6 رجال).

وشارك البرلمانيون في الإصلاحات الأخيرة والمبادرات الأخرى المنفذة في بلدانهم لتحسين المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) في التوظيف، وريادة الأعمال، وقانون الزواج، والأبوة. وجرى أيضاً تبادل الإصلاحات الأخرى التي نفذت لمكافحة العنف القائم على الجندر في العمل وعلى الصعيد الوطني. وأشار عدد من البرلمانيين إلى التزام حكوماتهم بتعزيز تمكين المرأة على النحو المصدق عليه في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

******

10. حلقة نقاش بشأن *حماية حقوق الأقليات: نحو تشريع شامل لمكافحة التمييز*

عقدت حلقة النقاش هذه في 26 آذار/مارس 2024 وضمت حوالى 30 مشاركاً، بما في ذلك أعضاء برلمانيين من أستراليا ومملكة البحرين وبنغلاديش ودولة بوليفيا المتعددة القوميات والكاميرون وساحل العاج والهند وملاوي والمكسيك والنرويج وباكستان وسان مارينو وتايلاند وتركيا وأوكرانيا. كما حضرت هذه الفعالية مقررة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بحرية الدين أو المعتقد، السيدة ن. غانيبا.

وقدمت الفعالية السيدة ي. أ. براندل–أمولو، وهي برلمانية دون وطنية من سويسرا، أعطت الكلمة لمؤلفي *الدليل العملي لوضع تشريع شامل لمكافحة التمييز*. وأعربوا عن سرورهم بشكل خاص بالفرصة الفريدة لمخاطبة المشرعين من جميع مناطق العالم لأول مرة، لأن الدليل مخصص لهم في المقام الأول.

وقدم السيد ج. فيتزجيرالد، الرئيس التنفيذي لـ Equal Rights Trust، رؤى حول هدف وغرض هذا الدليل وشارك شهادات من أكثر من 40 مؤسسة وخبيراً وجهات معنية أخرى ساهمت فيه. قدم السيد ك. كاهن من مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان لمحة عن محتوى

الدليل إلى المشاركين، مع التركيز على المجالات الملموسة التي يمكن أن يكون المنشور الجديد مفيداً فيها، موضحاً لماذا أصبحت القوانين الشاملة المناهضة للتمييز – التي تلتزم جميع الدول باعتمادها بموجب جميع معاهدات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان – أداة شائعة للعديد من الحكومات، بالاعتماد على أمثلة ملموسة في كندا والمجر.

وقدم مدير حلقة النقاش بعد ذلك السيد ن. كوانكوا، عضو برلماني من جنوب إفريقيا، الذي وصف قانون المساواة الشامل الرائد المعتمد في جنوب إفريقيا في العام 2004 والتقدم المحرز منذ ذلك الحين. كما رد على ملاحظة أدلى بها عضو برلماني من الهند، طعن في فكرة أن مثل هذا القانون ضروري بناءً على الحجة القائلة بأن دستور الهند يحتوي بالفعل على أساس قانوني قوي لمنع التمييز. وأجاب السيد كوانكوا بأن أي قانون شامل يمكن أن يكمل المبادئ الواردة في الأحكام الدستورية من خلال تقديم مجموعة مفصلة من المعايير التي يمكن إنفاذها مباشرة والقابلة للتنفيذ من خلال الأنظمة الداخلية واللوائح.

ووردت مداخلات أخرى من المشاركين، بما في ذلك برلمانيون من المكسيك ركزت على التقدم المحرز في بلدها بعد اعتماد قانون شامل لمكافحة التمييز. وأكدت على التكافؤ التام بين المرأة والرجل في برلمانها، لكنها اعترفت بأنه يتعين القيام بالمزيد من العمل لجعل برلمانها أكثر تمثيلاً لمجموعات السكان الأصليين والأقليات الأخرى. تساءل البرلمانيون الأعضاء من أستراليا والنرويج عن الطريقة التي يمكن أن تساعد بها هذه القوانين في حل التوترات التي قد تنشأ بين معايير مكافحة التمييز المتنافسة لمختلف المجموعات، بما في ذلك القوانين التي تحمي حقوق المؤسسات الدينية والتشريعات التي تحمي من التمييز الأفراد الذين ينتمون إلى فئة المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وثنائيي الجنس. ذكرت السيدة براندل–أمولو أن في سويسرا يسبب عدم وجود مثل هذا القانون مشاكل في إنفاذ المحاكم، مما أدى إلى عدة قضايا تتعلق بالتنميط العنصري عرضت على المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، التي اعتبرت سويسرا انتهاكاً للاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان. وأعربت عن أملها في أن تؤدي الدعوة من خلال تحالف المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية ومجموعات الأعمال إلى تمهيد الطريق لاعتماد مثل هذا القانون على المستوى الاتحادي.

وختاماً، استمع المشاركون إلى السيدة س. س. تشودري، رئيسة برلمان بنغلاديش، التي قالت إن بنغلاديش في طريقها إلى أن تصبح أول بلد في جنوب آسيا يعتمد قانوناً شاملاً لمكافحة التمييز. بيد أنها لاحظت أن النقاش الدائر حول مشروع القانون يثير عدة مسائل لأنه لا ينص على عقوبات على انتهاك القانون، وأنه ترد صعوبات في وضع قائمة حصرية بالأسباب التي يمكن أن تؤدي إلى التمييز. ومع ذلك، أعربت عن أملها في أن تعتمد بنغلاديش قريباً مثل هذا القانون.

******

11. ورشة عمل بشأن *تنفيذ اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية*

عقدت ورشة العمل هذه في 26 آذار/مارس 2024 ونُظمت بالتعاون مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وركزت الفعالية على المسألة الحاسمة المتمثلة في منع إساءة استخدام الأسلحة الكيميائية وانتشارها من خلال تطبيق تشريعات قوية.

وشارك برلمانيون من مختلف البلدان، معربين عن احتياجاتهم التشريعية وشواغلهم في ما يتعلق بمراقبة الأسلحة الكيميائية والقضاء عليها. وعرضت السيدة أ. كوسبان (كازاخستان)، رئيسة اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين، تجربة بلدها، المعترف بها على نطاق واسع بأنها نجاح حقيقي في التنفيذ.

ويسرت ورشة العمل تبادل الممارسات الجيدة بشأن هذا الموضوع، وأبرزت أهمية التعاون الدولي والأطر القانونية الفعالة على الصعيدين الوطني والدولي. وبالإضافة إلى ذلك، سلطت النقاشات الضوء على آليات اتفاقية الأسلحة الكيميائية للتخلص من الأسلحة الكيميائية وتنفيذها، مما يؤكد الالتزام العالمي بنزع الأسلحة الكيميائية.

وتواصلت النقاشات حول أهمية العمل البرلماني لتنفيذ آليات كافية وقوية للمساهمة في البنية التحتية العالمية للسلامة الكيميائية. كانت الفعالية بمثابة منصة مهمة لتبادل الأفكار وتعزيز المشاركة البرلمانية بشأن هذه القضية الأمنية الحاسمة.

******

12. حلقة نقاش بشأن *تغير المناخ والنزاعات: كيف يمكن للبرلمانات ضمان الصحة في أوقات الأزمات؟*

عقدت حلقة النقاش في 26 آذار/مارس 2024 بهدف توفير منبر للبرلمانيين لمناقشة التحديات والفرص المتاحة لتعزيز نهج متكامل لمعالجة الشواغل المتعلقة بالمناخ والنزاع والصحة على الصعيد الوطني. أدار حلقة النقاش السيد ف. ندوغوليلي (جمهورية تنزانيا المتحدة).

وأوضحت السيدة إ. فيلالوبوس براتس (منظمة الصحة العالمية) المسارات السببية التي يؤثر بها تغير المناخ تأثيراً مباشراً وغير مباشر على الصحة. وسلطت الضوء على أن الصحة تكتسب رؤية غير مسبوقة في سياق العمل المناخي، بناءً على أول يوم الصحة على الإطلاق تم تنظيمه في الدورة الـ28 لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ (COP28). غير أن الالتزامات الصحية في إطار الصكوك الدولية المتعلقة بالمناخ كثيراً ما تُهمل ولا يبلغ عنها. وقدمت الإطار التشغيلي لمنظمة الصحة العالمية لبناء أنظمة صحية قادرة على التكيف مع المناخ ومنخفضة الكربون، والتي يمكن أن تحسن صحة المجتمعات في مناخ متغير.

وعرض السيد ل. غوغوادزه (الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر) مهمة الاتحاد وكيف تعمل المنظمة على بناء قدرة المجتمعات المحلية على التكيف. ودعا إلى اتباع منظور طويل الأجل، حيث يلزم إجراء تغييرات في التصورات والسلوكيات والسياسات. وشدد على أن الإنصاف والمشاركة القوية للجهات الفاعلة المحلية والحوكمة الرشيدة أمور أساسية لضمان تحقيق نتائج صحية إيجابية. كما أشاد بدور العاملين في الخطوط الأمامية في حالات الطوارئ.

وقدمت السيدة هـ. مهيد (شبكة الدعوة للشباب في سريلانكا والشراكة من أجل صحة الأم والوليد والطفل) أمثلة على الصلات بين تغير المناخ والنزاع، فضلاً عن لمحة عامة عن آثارها على الشباب والنساء والفتيات، بما في ذلك ما يتعلق بالصحة والحقوق الجنسية والإنجابية. وفي العام 2023، عقدت الشراكة منتدى عالمياً للمراهقين مكّن الشباب في جميع أنحاء العالم من تحديد الأولويات الرئيسية لصحتهم ورفاههم.

وشارك السيد و. ب. باكو (بوركينا فاسو) خبرة بلده في التصدي للتحديات التي يشكلها تغير المناخ وانعدام الأمن. وشدد على التأثيرات على الموارد الطبيعية والزراعة، التي تطرح تحديات كبيرة من حيث

الأمن الغذائي. ويفرض تشريد السكان والتغيرات في أنماط الأمراض ضغوطاً على النظام الصحي. ولذلك دعا البرلمانات إلى الاستفادة من سلطاتها التشريعية وسلطاتها المتعلقة بالموازنة لمعالجة هذه المسألة.

وأخذ الكلمة برلمانيون من مملكة البحرين والهند والنرويج وسيشيل وتايلاند وزامبيا. وطرحوا مسائل من بينها ما يتعلق بالحصول على المعلومات، والتغطية الصحية الشاملة، والتعاون الدولي.

*****

سادساً – ملء الشواغر في أجهزة الاتحاد:

الانتخابات والتعيينات

1. اللجنة التنفيذية

انتخب المجلس الحاكم العضو التالي لعضوية اللجنة التنفيذية:

المجموعة الإفريقية

• السيدة إ.ك. جودالينا لتحل محل السيدة إ.ك.ن. سابانغو (جمهورية الكونغو الديمقراطية)، التي لم تعد عضواً في البرلمان. وستكمل فترة ولاية الأخيرة التي تنتهي في آذار/مارس 2027.

2. نواب رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي

تم تعيين أعضاء اللجنة التنفيذية التالية أسماؤهم نواباً لرئيسة الاتحاد البرلماني الدولي ممثلين:

المجموعة الإفريقية

• سعادة السيد أحمد خرشي (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية)

المجموعة العربية

• معالي الدكتور علي راشد النعيمي (دولة الإمارات العربية المتحدة)

مجموعة آسيا والمحيط الهادئ

• السيدة أ. سارانجي (الهند)

مجموعة أوراسيا

• السيدة س. ميكايلوفا (أذربيجان)

مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

• السيدة ب. أرغيمون (أوروغواي)

مجموعة 12+

• السيدة د. أفجيرينوبولو (اليونان)

3. مكتب النساء البرلمانيات

انتخب منتدى النساء البرلمانيات الممثلات الإقليميات التاليات لمكتب النساء البرلمانيات:

المجموعة الإفريقية

• السيدة ز. ماشابا (إسواتيني) (انتهاء فترة الولاية: آذار/مارس 2025)

المجموعة العربية

• لا يزال يرد منصب شاغر في المكتب (انتهاء فترة الولاية: آذار/مارس 2027)

4. لجنة شؤون الشرق الأوسط

انتخب الأعضاء السيد هـ. -ج تالسما (هولندا) رئيساً للجنة.

وانتخب المجلس الحاكم الأعضاء الثلاثة التالية أسماؤهم لفترة أربع سنوات تنتهي في آذار/مارس 2028:

• السيد ل.-ج. دي نيكولاي (فرنسا)

• سعادة الدكتورة محاسن محمد عبدالرحمن الجاغوب (المملكة الأردنية الهاشمية)

• سعادة السيدة سارة فلكناز (دولة الإمارات العربية المتحدة)

5. لجنة تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني

انتخب المجلس الحاكم الأعضاء التالية أسماؤهم لفترة أربع سنوات تنتهي في آذار/مارس 2028:

مجموعة آسيا والمحيط الهادئ

• السيد ك. سوبيسانغ (تايلاند)

مجموعة أوراسيا

• السيدة هـ. هاكوبيان (أرمينيا)

• لا يزال يرد شاغر لهذه المجموعة

6. مجموعة مسهلي الحوار حول قبرص

انتخب المجلس الحاكم مسهلاً واحداً لفترة أربع سنوات تنتهي في آذار/مارس 2028:

• السيد هـ. أرشاكيان (أرمينيا)

7. الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف

خلال اجتماع الفريق، انتخب الأعضاء السيد م. كارلسون (السويد) رئيساً والسيدة م. غيرا كاستيلو (المكسيك) نائباً للرئيس.

وانتخب المجلس الحاكم الأعضاء التالية أسماؤهم لفترة أربع سنوات تنتهي في آذار/مارس 2028:

المجموعة الإفريقية

- السيد إ. ج. مولبوي (موزمبيق)

مجموعة أوراسيا

- لا يزال يرد شاغر لهذه المجموعة

مجموعة 12+

- السيدة ر. غارفي (أيرلندا)

8. مجموعة العمل حول العلم والتكنولوجيا

انتخب المجلس الحاكم العضوين التاليين لفترة أربع سنوات تنتهي في آذار/مارس 2028:

مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

- السيدة م. سيمور (جزر البهاما)

مجموعة 12+

- السيدة م. سيدرفيلت (السويد)

وأعيد انتخاب سعادة السيدة سحر عبد المنعم محمد عطية (جمهورية مصر العربية) نائب رئيس مجموعة العمل حول العلم والتكنولوجيا لمدة سنة واحدة.

9. مكاتب اللجان الدائمة

انتخبت اللجان الدائمة الأعضاء التاليين لعضوية مكاتبها لفترات تنتهي في آذار/مارس 2026:

اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان

أعلنت اللجنة الدائمة أن المنصب الذي يشغله السيد إ. أويزييمانا (رواندا) شاغر، بموجب القاعدة 10.2 من قواعد اللجان الدائمة. وستجرى انتخابات لملء هذا الشاغر في الجمعية العامة المقبلة.

اللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة

مجموعة أوراسيا

- السيد هـ. أرشاكيان (أرمينيا)
- لا يزال يرد شاغر لهذه المجموعة

مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

- السيد م. ساليناس (باراغواي)

10. مجموعة الشراكة بين الرجال والنساء (الجندرية)

عيّنت اللجنة التنفيذية العضوين التاليين في مجموعة الشراكة بين الرجال والنساء (الجندرية):

- السيدة س. ميكايلوفا (أذربيجان) (انتهاء فترة الولاية في تشرين الأول/أكتوبر 2027)
- السيد أ. المودوبار (إسبانيا) (انتهاء فترة الولاية في تشرين الأول/أكتوبر 2025)

11. المقررون

عيّنت اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين سعادة السيد محمد أنور بوشويط (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية)، والسيد ج. بوتيمر (أيرلندا) مقررين مشاركين للبند الموضوع *دور البرلمانات في المضي قدماً بحل الدولتين في دولة فلسطين*. وكما أوصى المكتب وبهدف ضمان اتباع نهج شامل، ستشارك رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي في مشاورات لتحديد مقررين إضافيين من مجموعات جيوسياسية أخرى.

وعيّنت اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة سعادة السيدة هالة رمزي فايز (مملكة البحرين)، والسيدة إي.تي. موتيكا (ناميبيا)، والسيد ر. فوجيل (بولندا) كمقررين مشاركين للبند الموضوع *الاستراتيجيات البرلمانية للتخفيف من الأثر الطويل الأمد للنزاعات، بما في ذلك النزاعات المسلحة، على التنمية المستدامة.*

******

سابعاً– الاجتماع التنسيقي للمجموعة البرلمانية العربية:

عقدت المجموعة البرلمانية العربية داخل الاتحاد البرلماني الدولي، اجتماعها التنسيقي المعتاد، برئاسة معالي السيد إبراهيم بوغالي، رئيس الاتحاد البرلماني العربي، رئيس المجلس الشعبي الوطني في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وذلك يوم الجمعة، الواقع في 22 آذار/مارس 2024، عند الساعة 17:00 ولغاية 19:00، في قاعة الجلسات العامة E&F، مركز جنيف الدولي للمؤتمرات، سويسرا، حيث تم البحث والتشاور في الأمور المدرجة على جدول أعمال الجمعية العامة الـ148، والدورة الـ213 للمجلس الحاكم، وتضمن جدول الأعمال البنود الآتية:

1- إقرار جدول الأعمال.

2- الاستماع لعرض من معالي الدكتور علي راشد النعيمي، عضو المجلس الوطني الاتحادي، دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة، ممثل المجموعة الجيوسياسية العربية في الاتحاد البرلماني الدولي، حول أعمال اللجنة منذ الجمعية الـ147.

3- تبادل الآراء حول الطلبات الخاصّة بإدراج بنود طارئة على جدول أعمال الجمعية العامة، أو بنود إضافية على جدول أعمال المجلس الحاكم (إن وُجدت).

4- الاتفاق على مرشحي المجموعة العربية للمراكز الشاغرة، في اللجان الدائمة أو الفرعية للاتحاد.

5- ما يستجد من أعمال

في بداية الجلسة ألقى معالي السيد إبراهيم بوغالي، رئيس الاتحاد البرلماني العربي، رئيس المجلس الشعبي الوطني في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الكلمة التالية:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ،

والصّلاةُ والسّلامُ على أَشْرفِ المرسَلين.

أصحاب المعالي رؤساء البرلمانات،

السادة رؤساء الوفود،

السيد الأمين العام،

السيدات والسادة المشاركين،

الحضور الكريم،

إنه لمن دواعي سروري، أن أجتمع اليوم معكم، ونلتقي بصفتنا برلمانيين عرب حاملين لآمال وطموحات شعوبنا، مع نظرائنا البرلمانيين من مختلف أصقاع المعمورة، في إطار الجمعية العامة الـ 148 للاتحاد البرلماني الدولي والدورة الـ 213 للمجلس الحاكم، اللتان تنعقدان في ظلّ متغيرات إقليمية ودولية متسارعة وتحديات يمكن اعتبارها بالوجودية قد تكون دولنا الأكثر عرضة لتداعياتها.

وهو الأمر الذي يستوجب منا الحرص أكثر على تعزيز سبل وآليات العمل العربي المشترك وتنسيق المواقف، خدمةً لقضايا أمتنا وفي طليعتها قضيتنا المحورية قضية فلسطين التي ينزف شعبها اليوم دما، وكذا مصالحنا المشتركة، التي لا يمكن أن تتوطد إلاّ عبر تبادل أفضل الممارسات العملية، في تطبيق الأنظمة والتشريعات والخبرات، بما يسهم في حماية وتعزيز قيمنا ومبادئنا الأخلاقية والإنسانية المشتركة.

اليوم، وفي ظل تفاقم انتهاكات مبادئ القانون الدولي الإنساني، وكل الأعراف والمواثيق المتعلقة بحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وفي قطاع غزة على وجه التحديد على يد الكيان الصهيوني، ناهيك عن التهديدات التي باتت جلية وجدية باتساع نطاق الصراع وتداعياته على المنطقة برمتها، وأمام حالة انسداد الأفق واليأس من إحراز أي تقدم، فإننا ندق ناقوس الخطر مجدداً، للتحذير من عواقب تفاقم هذه المأساة في ظلّ التأييد الغربي المعلن للكيان الصهيوني وجرائمه ضد الإنسانية في الأراضي الفلسطينية .

ورغم الجهد الذي بذلناه في إدراج بند طارئ في جدول أعمال الجمعية العامة الـ 147 للاتحاد البرلماني الدولي، التي انعقدت في لواندا، أنغولا، 2023، لوقف الحرب على غزة وإيقاف انتهاكات حقوق الإنسان والذي أحرز تقدمًا محترمًا دون تحقيق النتيجة المرجوة، إلا اننا سنواصل السعي، بمخاطبة الأحرار وذوي الضمائر الحية ووضع المجموعة الدولية أمام مسؤولياتها التاريخية والأخلاقية والقانونية.
لذلك، ورغبةً في تحقيق أهدافنا النبيلة ومصالحنا المشتركة، وإعادة بناء الثقة بمنظماتنا الدولية المعنية بتطبيق مبادئ القانون الدولي، فإن المجموعة البرلمانية العربية تجدّدُ مطالبتها، عبر هذا المنبر الديمقراطي الحر، لوقف نزيف الدم الفلسطيني، واتخاذ موقف جماعي قوي وواضح من أجل الضغط على سلطات الكيان الصهيوني، للانصياع لقرارات الشرعية الدولية، والوقف الفوري للحرب الهمجية على قطاع غزة، والسماح دون قيد أو شرط بدخول المساعدات، بمختلف أنواعها لكامل قطاع غزة، ودعم مساعي ملاحقة مجرمي الحرب الصهاينة ومحاسبتهم على الجرائم التي اقترفوها بحق الفلسطينيين.
كما تؤكد المجموعة البرلمانية العربية على كامل الحقوق القانونية والشرعية للشعب الفلسطيني الشقيق، وفي مقدمتها بناء دولته المستقلة ذات السيادة وعاصمتها القدس الشريف في إطار قرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية.
الإخوة الأفاضل، الأخوات الفضليات،
إن عالمنا العربي لم يعرف ظرفا أصعب ولا أدق من المرحلة الراهنة التي يتوجب علينا أن نواجهها بجهود موحدة وصادقة، وإرادة قوية كي لا تتفاقم خسائرنا ولا نكون ضحايا لحسابات غيرنا ومصالحهم الضيقة.

في الختام، أتمنى أن تكلل أعمالنا ومساعينا بالتوفيق والنجاح وأن تسهم في تحقيق طموحات شعوبنا وتطلعاتهم.
شكرا على كرم الإصغاء، وتقبل الله صيام الجميع بالمزيد من الأجر والثواب.

البند الأول من جدول الأعمال:

إقرار جدول الأعمال:

بعد استعراض جدول الأعمال، تمت الموافقة عليه وشُرع بالبدء بالاجتماع.

******

البند الثاني من جدول الأعمال:

الاستماع لعرض من معالي الدكتور علي راشد النعيمي، عضو المجلس الوطني الاتحادي، دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة، ممثل المجموعة الجيوسياسية العربية في الاتحاد البرلماني الدولي، حول أعمال اللجنة منذ الجمعية الـ147:

معالي الأخ إبراهيم بو غالي الموقر
رئيس الاتحاد البرلماني العربي، رئيس المجلس الشعبي الوطني بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الشقيقة،
أصحاب المعالي والسعادة رؤساء المجالس البرلمانية العربية الشقيقة،
الأخوة والأخوات الزملاء الاكارم،
السـلام عليكـم ورحمـة الله وبركاتـه..،

يسعدني أن أستعرض لكم تقرير مشاركتي في أعمال اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الدولي، واللجان الفرعية التابعة لها بصفتي ممثلاً للمجموعة العربية، وسيغطي هذا التقرير القضايا التي تمت مناقشتها والمتعلقة بعمل الاتحاد.

د. علي راشد النعيمي
ممثل المجموعة العربية في اللجنة التنفيذية

1- الوضع المالي للاتحاد البرلماني الدولي:

ترأست بصفتي ممثلاً للمجموعة العربية في اللجنة التنفيذية اجتماع اللجنة الفرعية للشؤون المالية التابعة للجنة التنفيذية في الاتحاد، حيث استعرضت اللجنة خلال هذه الدورة الوضع المالي للاتحاد حتى يناير 2024م، والمساهمات الطوعية المقدمة من المنظمات والبرلمانات الوطنية. كما تم اعتماد تقرير المدقق الخارجي على حسابات الاتحاد والحساب الختامي للعام 2023.

أما بشأن المساهمات الطوعية، فقد استطاع الاتحاد الابقاء على مستوى المساهمات الطوعية من خلال تجديد الاتفاقية الموقعة مع الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي (سيدا). كما أن هناك منح سابقة مقدمة من عدة منظمات وبرلمانات وطنية، منها عدة جهات عربية، الأولى المنحة المقدمة من مجلس الشورى لدولة قطر الشقيقة بقيمة 2.05 مليون فرنك سويسري لدعم مجموعة من الأنشطة المرتبطة بالأهداف الاستراتيجية للاتحاد البرلماني الدولي. كما تم الاعلان عن منحة دولة الامارات العربية المتحدة بقيمة مليون دولار أمريكي ممتدة لخمس سنوات لدعم برامج الاتحاد بشأن التغير المناخي، وبرامج الديمقراطية وحقوق الانسان والمساواة بين الجنسين، ودعم الشباب، وبرامج الاتحاد بشأن الامن والسلم.

الاشتراكات السنوية في عام 2024: شهدت الاشتراكات السنوية للبرلمانات الوطنية في عام 2024 ارتفاعا بنسبة 3٪ بناء على قرار الدورة الـ 210 للمجلس الحاكم (أكتوبر 2022)، إلا أنها لا تزال أقل من المستوى الذي كان عليه في عام 2008. تلقى الاتحاد البرلماني الدولي مدفوعات قدرها 4.0 مليون فرنك سويسري للاشتراكات المقررة للعام الحالي. وبلغت متأخرات المساهمات حتى 8 مارس 2024 ما يقارب 2.3 مليون فرنك سويسري، وأكدت اللجنة التنفيذية على ضرورة بذل جهوداً إضافية في حث البرلمانات الوطنية لدفع اشتراكاتها ومتأخراتها السابقة، وقيام ممثلي المجموعات الجيوسياسية بدعم الاتحاد في ذلك.

2- مجموعة العمل الخاصة بتعديلات النظام الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي:

عرضت اللجنة التنفيذية تشكيل مجموعة العمل الخاصة بتعديلات النظام الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي بحيث تم اختيار ممثل واحد من كل مجموعة جيوسياسية. وسيمثل معالي د. علي النعيمي المجموعة العربية في مجموعة العمل.

والجدير بالذكر أن مملكة البحرين ودولة الامارات قدمتا مقترحات لتعديل النظام الأساسي للاتحاد، ومن أبرزها مقترح لزيادة عدد ممثلي المجموعة العربية في اللجنة التنفيذية إلى اثنين مع مراعاة التوازن بين الجنسين. بالإضافة إلى مقترح مملكة البحرين بتعديل الأصوات المطلوبة لاعتماد البند الطارئ بحيث يتم اعتماد البند الطارئ عندما يحصل على أغلبية الأصوات بدلاً من أغلبية ثلثي الأصوات.

3- التعاون مع الشبكة البرلمانية لحركة عدم الانحياز:

اطلعت اللجنة التنفيذية على مقترح تعزيز التعاون مع الشبكة البرلمانية لحركة عدم الانحياز من خلال توقيع مذكرة تعاون وتفاهم بين الاتحاد البرلماني الدولي والشبكة البرلمانية لحركة عدم الانحياز والتي ترأسها أعمالها حالياً جمهورية أذربيجان. ووافقت اللجنة على تفويض الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي بتوقيع الاتفاقية مع الشبكة البرلمانية لحركة عدم الانحياز.

4- المكاتب الإقليمية للاتحاد البرلماني الدولي:

استمعت اللجنة التنفيذية لتقرير الأمين العام حول المشاورات التي أجراها بشأن استضافة مكتب إقليمي للاتحاد البرلماني الدولي في كل من جمهورية مصر العربية الشقيقة والأوروغواي، وأكدت اللجنة على ضرورة استمرارية العمل لإنجاز الاتفاق النهائي لفتح المكاتب الإقليمية.

5- التحضير للمؤتمر السادس لرؤساء برلمانات العالم في عام 2025

استعرضت اللجنة التنفيذية التحضيرات للمؤتمر السادس لرؤساء برلمانات العالم في عام 2025 الذي سيعقد في جنيف وتشكيل اللجنة الخاصة بالتحضير للمؤتمر بحيث تم اختيار ممثلي المجموعة العربية في اللجنة وهم: معالي رشيد الطلبي العلمي رئيس مجلس النواب في المملكة المغربية الشقيقة وسعادة الدكتورة حمدة بنت حسن السليطي نائب رئيس مجلس الشورى في دولة قطر الشقيقة.

6- جائزة IPU Cremer-Passy:

فيما يخص جائزة كريمر باسي، تمت الإشارة إلى ضرورة أن تقدم المجموعات مرشيحها لجائزة كريمر باسي في موعد أقصاه 30 أبريل 2024، على أن تقدم كل مجموعة مرشحين اثنين (أصيل وبديل).

7- البند الطارئ

******

البند الثالث من جدول الأعمال:

تبادل الآراء حول الطلبات الخاصّة بإدراج بنود طارئة على جدول أعمال الجمعية العامة، أو بنود إضافية على جدول أعمال المجلس الحاكم (إن وُجدت).

عرض السيد الأمين العام للاتحاد البنود الطارئة، وتمت المناقشة بين الوفود العربية.

وتم الاتفاق على تبني موقف موحد بشأن الوضع في غزة.

******

البند الرابع من جدول الأعمال:

الاتفاق على مرشحي المجموعة العربية للمراكز الشاغرة، في اللجان الدائمة أو الفرعية للاتحاد.

في ما يتعلق بالشواغر، عرض السيد الأمين العام رغبة دولة الكويت الشقيقة بالاحتفاظ بالمناصب، وقد تمت الموافقة على ذلك.

******

ثامناً– الاجتماع التنسيقي للمجموعة البرلمانية الإسلامية:

عقدت وفود المجموعة البرلمانية الإسلامية داخل الاتحاد البرلماني الدولي، اجتماعها التنسيقي المعتاد، وبحثت الأمور المدرجة على جدول أعمال الجمعية العامة الـ148، والدورة الـ213 للمجلس الحاكم.

******

تاسعاً– الاجتماع التنسيقي للمجموعة البرلمانية الآسيوية:

عقدت وفود المجموعة البرلمانية الآسيوية داخل الاتحاد البرلماني الدولي، اجتماعها التنسيقي المعتاد، وبحثت الأمور المدرجة على جدول أعمال الجمعية العامة الـ148، والدورة الـ213 للمجلس الحاكم.

******

عاشراً– الاجتماع التنسيقي للمجموعة البرلمانية الإفريقية:

عقدت وفود المجموعة البرلمانية الإفريقية داخل الاتحاد البرلماني الدولي، اجتماعها التنسيقي المعتاد، وبحثت الأمور المدرجة على جدول أعمال الجمعية العامة الـ148، والدورة الـ213 للمجلس الحاكم.

******

حادي عشر– أنشطة الاتحاد البرلماني العربي

أولاً – أنشطة الرئاسة

ترأس معالي السيد إبراهيم بوغالي، رئيس الاتحاد البرلماني العربي، رئيس المجلس الشعبي الوطني في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الاجتماع التنسيقي للمجموعة البرلمانية العربية، وتم التنسيق مع المجموعة البرلمانية الإسلامية والمجموعة البرلمانية الآسيوية،

كما شارك معالي السيد إبراهيم بوغالي، في اجتماع رؤساء المجموعات الجيوسياسية، وتم التباحث في القضايا المستقبلية التي تهم الاتحاد، وكذلك خطط عمل الاتحاد المستقبلية، وموقع المجموعة البرلمانية العربية منها.

كذلك التقى معاليه بالعديد من رؤساء البرلمانات المشاركين ورؤساء الوفود، وجرى خلال هذه اللقاءات بحث سبل تطوير، وتنسيق المواقف بين المجموعة البرلمانية العربية، والمجموعات البرلمانية الأخرى الأعضاء في الاتحاد، وضرورة دعم القضايا العربية العادلة. والبحث في الوسائل والسبل التي من أجلها يتم تفعيل دور الاتحاد البرلماني الدولي، في دعم القضايا العادلة للشعوب، تحقيقاً للغايات التي أنشىء من أجلها.

هذا وقد **ألقى معالي السيد إبراهيم بوغالي، كلمة** في ختام الجمعية العامة، نيابة عن المجموعة العربية، أبرز فيها مايتعرض له الأشقاء الفلسطينيين في عموم فلسطين وقطاع غزة بشكل خاص، وناشد المجتمع الدولي بالتدخل لإنقاذ الشعب الفلسطيني من ممارسات الكيان الصهيوني الغاصب.

ثانياً – أنشطة الأمانة العامة

قامت الأمانة العامة بإعداد مذكرة تفصيلية ومذكرة موجزة، عن أعمال الجمعية العامة الـ148، والاجتماعات ذات الصلة، كما تم العمل على ترجمة وتوزيع جميع الوثائق التي نشرت خلال انعقاد اجتماعات الجمعية العامة، والمجلس الحاكم، واللجان الدائمة والهيئات الأخرى، كما شاركت في كافة الفعاليات الرئيسية والجانبية، أثناء انعقاد الجمعية، والمجلس الحاكم، وقامت بالتنسيق بين الوفود البرلمانية، والإسلامية، والآسيوية، والإفريقية، وكانت على اتصال دائم مع الوفود البرلمانية العربية، ووضعها بصورة آخر المستجدات، كذلك التقى الأمين العام، بكلٍ من ممثل الاتحاد البرلماني الإفريقي، والأمين العام للجمعية البرلمانية الآسيوية، وعددٍ من رؤساء وأعضاء الوفود المشاركة، بالإضافة إلى التواصل والتنسيق مع رئاسة الاتحاد البرلماني الدولي، والأمين العام للاتحاد، حول كافة القضايا التي تهم المجموعة البرلمانية العربية. كما تمت ترجمة كافة الوثائق التي تم اعتمادها خلال الاجتماعات ووزعت على الوفود في الوقت ذاته.

والأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي، تأمل من كافة المجالس والبرلمانات العربية الموقّرة، إبداء أي ملاحظات أو اقتراحات من شأنها، أن تساهم في تطوير عمل الأمانة العامة خدمةً للمجالس والبرلمانات الأعضاء، تعميماً للفائدة المرجوة.

****

الجمعية العامة الـ148 للاتحاد البرلماني الدولي

نتائج التصويت

البند الطارئ

المقترح 1: تعزيز الدراية بالتدابير المؤقتة الصادرة عن محكمة العدل الدولية (جنوب إفريقيا، بدعم من المجموعة العربية والمجموعة الإفريقية)

المقترح 2: الدعوة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة في ما يتعلق بالنزاع في الشرق الأوسط (الدنمارك، وفرنسا، والمجر، والبرتغال، والسويد، والمملكة المتحدة)

المقترح 3: انتخابات حرة ونزيهة وشفافة من دون حظر في جمهورية فنزويلا البوليفارية (الأرجنتين، وغويانا، وبيرو والأوروغواي)

	البلد	الأصوات نظرياً	الأصوات عملياً	المقترح 1			المقترح 2			المقترح 3			غائب	ملاحظات الجمعية العامة
				رد	ضد	امتناع	رد	ضد	امتناع	رد	ضد	امتناع		
1	مملكة البحرين	11	11	11				11			11			
2	بنغلاديش	21	21	21				21			21			
3	بنين	13	13										×	
4	البوسنة والهرسك	11	8	8			8				8			عضو برلماني واحد، جندر واحد (2x)
5	بوركينا فاسو	14	14	14				14			14			
6	كاميرون	14	14						14			14		
7	تشاد	13	13	13				13			13			
8	ساحل العاج	14	14	14				14			14			
9	جمهورية جيبوتي	11	11	11				11			11			
10	جمهورية مصر العربية	20	20	20				20			20			
11	الغابون	11	11										×	
12	غامبيا	11	11	11				11			11			
13	غينيا	13	13										×	
14	غينيا بيساو	11	11	11				11		7	4			
15	غويانا	10	10	10			10			10				
16	إندونيسيا	22	22	22				22			22			
17	الجمهورية الإسلامية الإيرانية	19	19	19				19			19			
18	جمهورية العراق	16	16	16				16			16			
19	المملكة الأردنية الهاشمية	13	13	13				13			13			
20	كازاخستان	13	13										×	
21	الجمهورية اللبنانية	12	8	8				8			8			عضو برلماني واحد، جندر واحد (2x)
22	دولة ليبيا	12	12										×	
23	ماليزيا	15	15	15			15			15				
24	جزر المالديف	10	10	10			10					10		
25	مالي	14	14	10				10			10			
26	المملكة المغربية	15	15	15				15			15			
27	موزامبيق	15	15	15			15					15		
28	نيجيريا	22	22		22				22		22			
29	سلطنة عمان	11	11	11				11			11			
30	باكستان	22	22	22				22			22			
31	دولة فلسطين	12	12	12				12			12			
32	دولة قطر	11	9	9				9			9			جندر واحد (2x)
33	المملكة العربية السعودية	15	15	15				15			15			
34	سيراليون	12	12										×	
35	جمهورية الصومال	13	13										×	

	البلد	الأصوات			المقترع 1			المقترع 2			المقترع 3			غائب	ملاحظات الجمعية العامة
		بقبول	فعلياً	رد	ند	امتناع	رد	ند	امتناع	رد	ند	امتناع		
36	سوريام	10	10	10			7	3		5		5		
37	الجمهورية العربية السورية	14	14	14				14			14			
38	الجمهورية التونسية	13	13	13				13			13			
39	تركيا	19	19	19						19	19			
40	تركمنستان	12	12										×	
41	أوغندا	16	16	16						16	16			
42	دولة الإمارات العربية المتحدة	12	12	12			12				12			
43	أوزبكستان	15	15										×	
44	الجمهورية اليمنية	13	15	13				13			13			جندر واحد (2x)
45	ألبانيا	11	11										×	
46	الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	16	16	16				16			16			
47	أذربيجان	13	13	13						13	13			
48	جزر البهاما	10	10										×	
49	بليجيكا	13	13		13		13				13			
50	دولة بوليفيا متعددة القوميات	13	13	8	5		5			8		8		
51	بوتسوانا	11	11	11				11			11			
52	البرازيل	22	22	22						22		22		
53	بلغاريا	12	10	10			10				10			عضو برلماني واحد
54	بوروندي	13	13	13						13		13		
55	كابو فيردي	10	10	10			10					10		
56	كمبوديا	13	13	13			13					13		
57	كندا	15	15	15	15							15		
58	تشيلي	13	13	2	6	5	11			2		2		
59	الصين	23	23	23				20		3	23			
60	كرواتيا	11	11										×	
61	كوبا	13	13	13						13		13		
62	قبرص	11	11	5	6	6	6			5	3	8		
63	جمهورية التشيك	13	13	13	13		13				13			
64	جمهورية الكونغو الديمقراطية	19	19	19						19	19			
65	الدنمارك	12	12	12	12		12				12			
66	جمهورية الدومينيكان	13	8										×	عضو برلماني واحد، جندر واحد (2x)
67	الإكوادور	13	10	10						10		10		عضو برلماني واحد
68	فيجي الاستوائية	11	11	11						11		11		
69	إستونيا	11	11	11	11		11					11		
70	إسواتيني	11	11										×	
71	أثيوبيا	20	20	20		20				20		20		
72	فيجي	10	10										×	
73	فنلندا	12	12	12	12		2	10						
74	فرنسا	18	18	18	18		18					18		
75	جورجيا	11	11	11		11	11							
76	ألمانيا	19	19	19	19		19					19		
77	غانا	15	15	15	15		15					15		
78	اليونان	13	13	13	13		13				13			
79	غواتيمالا	13	10										×	عضو برلماني واحد
80	الهند	12	12	10	10		10					10		
81	أيسلاندا	10	10	10	10		10				10			

	البلد	الأصوات		المقترح 1			المقترح 2			المقترح 3			غائب	ملاحظات الجمعية العامة
		فعلياً	نظرياً	رد	ند	امتناع	رد	ند	امتناع	رد	ند	امتناع		
82	الهند	23	23			23						23		
83	ايرلندا	12	12	4		8						12		
84	إسرائيل	12	12		12		12					12		
85	ايطاليا	17	17		10		10				10			
86	اليابان	20	20			20	20			20				
87	كينيا	17	17	17					17			17		
88	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	12	12	12					12			12		
89	لاتفيا	11	11		11		11			11				
90	ليسوتو	11	11	11					11			11		
91	ليبيريا	10	12										×	عضو برلماني واحد
92	ليختنشتاين	10	10		10		10			10				
93	ليتوانيا	11	11		11		11			11				
94	لوكسمبورغ	10	10		10		10					10		عضو برلماني واحد
95	مدغشقر	14	14			14			14			14		
96	مالاوي	13	13			13	13					13		
97	مالطا	8	10	8			8			8				جندر واحد (x2)
98	المكسيك	20	20	10	10		20			10		10		
99	موناكو	10	10										×	
100	منغوليا	11	11										×	
101	موزمبيق	10	10			10	10			7		3		
102	ناميبيا	11	11	11				11				11		
103	نيبال	15	15			15	15					15		
104	هولندا	13	13		13		13			13				
105	نيوزيلندا	12	12		12		12			12				
106	نرويج	12	12		12		10	2				12		
107	باراغواي	10	12										×	جندر واحد (x2)
108	بيرو	15	15		15		15			15				
109	فلبين	20	20	20			20					20		
110	بولندا	15	15		15		15			15				
111	البرتغال	13	13		13		13			13				
112	جمهورية كوريا	17	17	17			17			17				
113	رومانيا	13	13		13		13			13				
114	روسيا الاتحادية	20	20	20				20		20				
115	رواندا	10	13										×	عضو برلماني واحد
116	سان مارينو	10	10		10		10			10				
117	ساو تومي وبرينسيبي	10	10	10					10			10		
118	صربيا	12	12										×	

	البلد	التأييد			المقترح 1			المقترح 2			المقترح 3			غائب	الملاحظات
		قبل	بعد		رد	ج	امتناع	رد	ج	امتناع	رد	ج	امتناع		
128	سويسرا	12	12			12			12			12			
129	تايلاند	18	18				18	18					18		
130	تيمور- ليشتي	11	11				11			11			11		
131	توفالو	10	10	10				10					10		عضو برلماني واحد
132	ترينيداد وتوباغو	10	11											×	عضو برلماني واحد
133	أوكرانيا	16	16				16	16			16				
134	المملكة المتحدة	18	18			18		18			18				
135	جمهورية تنزانيا المتحدة	18	18	18						18			18		
136	الأوروغواي	11	11				11	11			9	2			
137	فانواتو	10	0											×	لا يحق لها التصويت
138	فيتنام	19	19											×	
139	زامبيا	13	13	13					13			13			
140	زيمبابوي	13	13	13				13					13		
141	الصومال	10	10			10		10				10			
142	الفيلا	15	15	15				15					15		
143	الأرجنتين	16	8			8		8			8				عضو برلماني واحد، جندر واحد (2x)
144	أرمينيا	11	11	11				10		1	11				
145	أستراليا	14	14			14		14					14		
146	النمسا	12	12			12		12			12				

إجمالي عدد الأصوات المؤيدة والمعارضة		646		916		1374		1249		985
عدد ثلثي الأصوات الواجب الحصول عليها										
القاعدة 34 الفقرة 3 (ثلث الأصوات):						لم يحصل عليها		لم يحصل عليها	657	حصل عليها
						اتُّبعت	833	اتُّبعت		لم تُتَّبع

القاعدة 11، الفقرة 2 (أ) من قواعد الجمعية العامة

يجب أن يتناول طلب إدراج بند طارئ حالة دولية هامة حدثت مؤخراً تستلزم اتخاذ إجراء عاجل من جانب المجتمع الدولي، والتي يكون من المناسب أن يعرب الاتحاد البرلماني الدولي عن رأيه وحشد الاستجابة البرلمانية. ولقبول مثل هذا الطلب ينبغي أن يحصل على ثلثي الأصوات المشاركة في التصويت

******

ثالث عشر – الخاتمة

كان هذا تقريراً عن أعمال الجمعية الـ148 للاتحاد البرلماني الدولي، والدورة الـ213 للمجلس الحاكم، والعمل جارٍ على ترجمة التقرير النهائي الذي صدر عن الاتحاد البرلماني الدولي، من قِبَل الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي، وتزويد المجالس والبرلمانات العربية الموقرة به تعميماً للفائدة.

مكرراً أملي أن يحقق هذا التقرير الفائدة المرجوة، ورجائي إبداء أي ملاحظات من شأنها أن تؤدي إلى تطوير نوعية التقارير المستقبلية المتعلقة بالفعاليات البرلمانية المختلفة.

والأمانة العامة حريصة كل الحرص، على إبراز كل ما من شأنه أن يسهم في مشاركة المجموعة البرلمانية العربية، بفعاليات الجمعية العامة والمجلس الحاكم، بما ينعكس إيجابياً على القضايا التي تطرحها أو تدعمها المجموعة.

برجاء التكرم بالاطلاع والعلم وتفضلوا بقبول وافر الاحترام والتقدير.

فايز الشوابكة

الأمين العام

للاتحاد البرلماني العربي